جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التّجارية وعلوم التّسيير.

قسم علوم التسيير

عنوان المذكرة

أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004 -2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر
في علوم التسيير
تخصص : إدارة اعمال عمومية

من إعداد الطالبين:
- عبد المالك بوعجاجة
- حمزة حمادي

تحت إشراف الأستاذ:
- علي فلاق

أعضاء لجنة المناقشة

د نور الدين كروش	رئيساً
د علي فلاق	مشرفاً
د عماد معوشي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2016-2017

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى الناس على قلبي والداي الكريمين ،

الذين ألهماني روحي الصبر والنضال وغمراني بعطفهما وحنانهما إلى

إخوتي وأخواتي إلى كل العائلة.

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة إلى أساتذتي الكرام الذين

ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلم والتي هي اليوم ثمرة من ثمرات

هذا العطاء.

حمزة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي : إلى الوالدين الكريمين إلى إخوتي واصدقائي إلى كل من شجعني سواء ماديا أو معنويا.

إلى الأستاذ المشرف أسمى عبارات التقدير والإحترام .

إلى كل الأصدقاء والأحباب جزاكم الله خيرا ووفقكم إلى كل خير.

بوعجاجة عبد المالك.

الشكر

نحمد الله الذي وهبنا الصبر وحس التدبير ونشكره على توفيقه لنا

في إتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الإحترام والتقدير إلى الأستاذ

المشرف الدكتور فلاق علي على كل ما قدمه لنا من نصائح

وتوجيهات طوال مدة البحث ولم يبخل علينا وقدم لنا كل ما

إستطاع.

كما نشكر كل من ساعدنا من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل،

كما لا يفوتني أن أشكر كل الزملاء والأصدقاء.

الملخص

يعتبر الفساد بصفة عامة من الظواهر العالمية شديدة الانتشار تحتاج لوقت وجهد ومال حتى يتم القضاء عليه او الحد من اثاره على المجتمع.

من هذا المنطلق تهدف دراستنا الى تحديد مفهوم دقيق للفساد الإداري، فهو عبارة عن عملية غير أخلاقية يقوم بها شاغلي الوظائف الإدارية من اجل تحقيق مصالحهم الشخصية وللفساد الإداري أسباب اجتماعية ،أسباب اقتصادية وأسباب قانونية وإدارية وهو يشتمل عدة أنواع تتمثل في الانحرافات المالية ،انحرافات تنظيمية انحرافات سلوكية ،انحرافات جنائية كما ان للفساد الإداري خصائص واثار تتمثل في السرية،اشتراك اكثر من طرف في الفساد الإداري ،سرعة الانتشار ومن اثاره الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها واعاقة عملية التنمية واضعاف النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ،ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد كما يعمل على تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية .

كما تطرقنا ايظا للتنمية المستدامة من خلال تحديد مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي وتعرف بانها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها الجيل الحالي ،ومن خصائصها المحافظة على المحيط الحيوي للبيئة الطبيعية ،اشتراط عدم استتراف الموارد الطبيعية مما يتعدى حدود طاقتها،وضع الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول وللتنمية المستدامة اهداف أساسية لسيرورتها تكمن في الهدف الاجتماعي ،الهدف البيئي،الهدف ،الهدف الاقتصادي وترتكز على مبادئ هي تحديد الأولويات بعناية ،اغتنام الفرص لتحقيق الربح ،استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات،اشراك المجتمع المدني في عملية التنمية وأيضا تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية ومن شروط التنمية المستدامة ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة ،قدرة النظام البيئي على معالجة المخلفات ،عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها ولتنمية المستدامة ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية .

وتمت الإشارة في الأخير الى واقع الفساد الإداري في الجزائر من خلال التطرق الى ملامح الفساد الإداري واثاره على التنمية المستدامة وسبل مكافحته في الجزائر و الأجهزة المكلفة بمكافحته كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته و الديوان المركزي لقمع الفساد ،المفتشية العامة للمالية وأيضا اشرنا الى تصنيف الجزائر والدول العربية على مؤشر مدركات الفساد حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة سوآءا على المستوى العربي او على المستوى العالمي.

فهرس المحتويات

الشكر.

الإهداء .

ملخص البحث.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة عامة..... أ – هـ

الفصل الأول: الإطار المفاهمي للفساد الإداري

تمهيد 8

المبحث الأول : مدخل نظري للفساد..... 9

المطلب الأول : تعريف الفساد 9

المطلب الثاني : أنواع الفساد..... 14

المطلب الثالث : أسباب انتشار الفساد..... 18

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري..... 20

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري 20

المطلب الثاني : أسباب الفساد الإداري 21

المطلب الثالث : أنواع الفساد الإداري..... 24

المبحث الثالث : أبعاد الفساد الإداري وآثاره..... 27

المطلب الأول : خصائص الفساد الإداري 27

المطلب الثاني : آثار الفساد الإداري..... 28

خلاصة الفصل..... 30

الفصل الثاني : الإطار المفاهمي للتنمية المستدامة

تمهيد..... 32

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة..... 33

المطلب الأول : التطور التاريخي للتنمية المستدامة..... 33

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة..... 37

المطلب الثالث :خصائص وأهداف التنمية المستدامة..... 41

المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتنمية المستدامة..... 43
المطلب الأول : مبادئ وأوجه التنمية المستدامة..... 43
المطلب الثاني : شروط ونظريات التنمية المستدامة 46
المطلب الثالث : إستراتيجيات التنمية المستدامة..... 48
المبحث الثالث : أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة..... 52
المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة..... 52
المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية المستدامة..... 55
خلاصة الفصل..... 62

الفصل الثالث : الفساد الإداري وواقعة في الجزائر

تمهيد..... 64
المبحث الأول : ملامح الفساد وآثاره على التنمية المستدامة في الجزائر..... 65
المطلب الأول : ملامح الفساد وأسباب ظهوره في الجزائر (2004-2014)..... 65
المطلب الثاني : آثار الفساد على المجال الإقتصادي والإجتماعي..... 71
المطلب الثالث : آثار الفساد على المجال السياسي..... 77
المبحث الثاني : الفساد الإداري وسبل مكافحته في الجزائر..... 80
المطلب الأول : الأجهزة والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد الإداري في الجزائر..... 80
المطلب الثاني : ترتيب الدول العربية على المؤشر مدركات الفساد 2004-2014 87
المطلب الثالث : ترتيب الجزائر على مؤشر على مدركات الفساد 2004-2014..... 99
خلاصة الفصل..... 102
خاتمة عامة..... 104
قائمة المصادر والمراجع..... 108

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع الفساد الإداري وخصوصياته	25
(1-2)	مصادر ومؤشرات قياس التنمية المستدامة	58
(1-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2004	88
(2-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2005	89
(3-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2006	90
(4-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2007	91
(5-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2008	92
(6-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2009	93
(7-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2010	94
(8-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2011	95
(9-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2012	96
(10-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2013	97
(11-3)	ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2014	98
(12-3)	تطور ترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد خلال فترة 2004-2014	100

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-2)	إطار الاستدامة حسب منظمة الفاو FAO (منظمة التغذية والزراعة العالمية)	39
(2-2)	اهداف التنمية المستدامة	42
(3-2)	تداخل ابعاد التنمية المستدامة	55

مقدمة

مقدمة:

موضوع الفساد الإداري يعتبر موضوع معقد ومتشعب الجوانب يختلف الباحثون حول كيفية تشخيصه وتحليله واقتراح الحلول المناسبة لمحاربته وقد اصبح ظاهرة معقدة على مستوى الدول والأفراد والمجتمعات وإذا كانت الحكومات تهتم بمحاربة الفساد الإداري وترشيد إدارة المال وتطوير وسائل الرقابة والمحاسبة ونجاح ذلك يعتمد على كفاءة المنظومة الإدارية التي تعتني بوضع الاهداف والخطط ووسائل الرقابة والتقييم ،التي تساعد على إنجاز ذلك .

و ترتبط عملية الفساد بالإدارة بشكل عام لأن الإدارة تشتمل على عدة وظائف تؤدي داخل تنظيمات و مؤسسات و انحرافها عن الغايات و الأهداف التي وجدت من أجلها نتيجة تعرضها لاستغلال من طرف أفراد أو جهات معينة أو عدم تطبيقها للقوانين.....تسمى بفساد إداري، كما أن من يتولى منصب و يكون لديه نفوذ إداري أو سياسي يسعى دائما إلى تحقيق مكاسب من هذا المنصب وذلك ما عبر عنه ابن خلدون بريع المنصب.

و مما لا شك فيه أن الفساد الإداري يعتبر معضلة في سبيل تطور المجتمعات و الدول لأنه يدل على اندثار القيم الاجتماعية، و يعزز النظرة الفردية بتغليب مصلحة الفرد الخاصة و الشخصية على مصلحة المجتمع بكافة أشكالها و مستوياتها، من خلال العمل بطرق غير مشروعة ينتج عنها استفادة فئة صغيرة على حساب حقوق و تطلعات فئات أكبر، و هذا بدوره كفيل بأن يوقف عجلة التقدم و الرقي و يوقف تنفيذ خطط التنمية سواء على صعيد المنظمات و المؤسسات أو على صعيد الدولة بأكملها.

و الفساد الإداري بجميع أنواعه من رشاوي، اختلاسات، سرقات، تزوير، تزييف، تسيب وظيفي استغلال للسلطة، النفوذ، تقديم العمولات، تبييض الأموال، شراء للذمم، الأصوات أصبح ينظر إليه على أنه مشكلة عالمية تتطلب تظافر الجهود على المستوى العالمي للحد من أثاره السلبية، و ينتشر خاصة في الدول النامية حسب الإحصائيات التي أوردتها المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد ، والجزائر واحدة من تلك الدول النامية القابعة تحت سلطة الفساد الإداري الذي أصبح يجري في منظماتها و إدارتها ويعيق عمليات التنمية فيها بالإضافة إلى مختلف الأزمات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية و هذا ما أدى إلى إخفاق السياسات التنموية في الجزائر التي أصبحت تقلل من نسب الإستثمارات الأجنبية، و اصبح الفساد في الإدارات الجزائرية بمثابة الآلية التي تبلورت نتيجة الفوضى السياسية الـــتي حدثـــت لفترة طويلة من

الزمن و خلق الأزمات المالية و الاقتصادية أدى إلى استفحال و تفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد.

و كمحاولة للحد من هذه الظاهرة تأسست منظمة دولية غير حكومية سميت بمنظمة الشفافية الدولية سنة 1993 يقوم نشاطها الأساسي على إصدار مؤشر سنوي لإدراك الفساد و بدأت بنشره للمرة الأولى في سنة 1995 و جعلت من الرشوة مؤشرا للفساد الإداري، و في تقريرها الصادر لسنة 2005 فإن قيمة الرشوة في العالم بلغت أربعة ترليون دولار و أن جرائم غسيل الأموال من أكثر الجرائم نموا في العالم و هي تقدر بحوالي 500 مليار يورو، و الأموال التي تهدر فقط في مجال المشتريات الحكومية مثلا تقدر بحوالي 400 مليار يورو سنويا و هذا بغض النظر عن صحة هذه الأرقام فإنها تبقى مؤشرات ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار و تعطى الأهمية اللازمة .

1. الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة (الجزائر 2004-2014) و لمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالفساد الإداري و التنمية المستدامة و ما هي أشكالهما؟
- ما مظاهر الفساد الإداري؟ وما هي أبعاده وأثاره؟
- كيف يؤثر الفساد الإداري في الجزائر؟ وما هي طرق مكافحته؟

2. فرضيات الدراسة:

ولهذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة، الفرضيات الجزئية.

1. أزمة الجزائر: هي أزمة فساد و أخلاق و غياب الحكم الراشد.
2. الفساد الإداري هو عائق حقيقي أمام التنمية المستدامة في الجزائر.
3. للفساد الإداري أثار سلبية على النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

3. أسباب اختيار الموضوع:

* ارتباط موضوع الفساد بالإدارة والإدارة العامة على وجه الخصوص.

* حداثة موضوع الفساد الإداري ووجود حاجة ملحة لأن يخص بالدراسة.

* قلة أو انعدام الدراسات التي تناولت الموضوع رغم استفحاله في الوطن وعبر كل القطاعات.

4. أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الرئيسية من خلال هذا البحث في:

- التعرف على الفساد الإداري و التنمية المستدامة.
- التعرف على مختلف أنماط الفساد الإداري.
- التعرف على الأسباب الدافعة له.
- التعرف أثاره على التنمية المستدامة و سبل مكافحته في المجتمع الجزائري.

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول أنماط الفساد الإداري في الجزائر و الكشف عن أسبابه و أثاره و سبل مكافحته، ذلك أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد الدول و المجتمعات النامية و المتقدمة على حد سواء، حيث أنها قد تلحق أضرار كبيرة بموارد البلدان و باستقرارها السياسي و تطورها الاقتصادي و الاجتماعي، و تنال من القيم الأخلاقية و العدالة الاجتماعية و زيادة تكلفة الخدمات العامة....الخ.

وازدادت خطورة هذه الظاهرة لارتباطها بالجريمة المنظمة.

6. بعض المراجع والدراسات السابقة:

- كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية الذي كان موضوع حول ندوة قام بها مركز بحوث ودراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية سنة 2004، ناقشت الندوة ظاهرة استشراء الفساد ودور مؤسسات في المجتمع المدني في تشكيل إطار مؤسسي عربي لمكافحته.

- دراسة اقتصادية "كظاهرة الفساد في الجزائر" للدكتور عبد القادر خليل، جامعة المدية حيث ركز الباحث في هذه الدراسة أن الفساد ظاهرة قديمة تواجدت على مر التاريخ و تحولت في الوقت الحاضر إلى مشكلة حادة تعاني منها جميع الدول خاصة النامية و تمس القطاع العام و الخاص.

- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من إعداد الطالب شراد ياسين و إشراف الأستاذ الدكتور بن يعقوب الطاهر بعنوان إستراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام و أثارها على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف السنة الجامعية 2010-2011 حيث ركز الباحث في هذه المذكرة على الإطار الشامل للتنمية المستدامة.

- أطروحة مقدمة لشهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد الطالب بوزيان رحماني جمال وإشراف الدكتور نوري منير بعنوان الفساد الإداري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر، بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف السنة الجامعية 2015-2016 حيث ركز الباحث في أطروحته على الفساد الإداري و سبل مكافحته.

7- صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات بمناسبة انجاز هذه الدراسة، أهمها ندرة البيانات و الإحصائيات المتعلقة بالفساد الإداري و مدى إستشراؤه في الجزائر و إذ لم نقل انعدامها في بعض الأحيان، و هي على درجة عالية من السرية كما واجهتنا صعوبات أخرى تتعلق بقلة الدراسات المتخصصة في مجال الفساد الإداري و مكافحته و خصوصا في الجزائر، ذلك بأن معظم الباحثين اهتموا بالفساد بصورة عامة دون التركيز على الفساد الإداري و الذي لم يلقى القدر الكافي من البحث و الدراسة.

8. مناهج الدراسة:

1- المنهج الوصفي:

هو طريقة من طرق التحليل بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة، كذلك يقوم المنهج الوصفي على تجميع البيانات و المعلومات و حقائق عن المشكلة موضوع الدراسة و كذا تحليلها و تفسيرها للوقوف على دلالتها.

بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في الجزائر في الجزء التطبيقي خاص بواقع الفساد الإداري في الجزائر وتأثيره على التنمية المستدامة.

2- المنهج التاريخي:

هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث و الحقائق الماضية و في فحصه و نقده و تحليله و التأكد من صحته و ترتيبه و تفسيره و استخلاص التعميمات و النتائج العامة منه لفهم أحداث الماضي و تفسير الأحداث الجارية و كذا استعمال هذا المنهج يتقصى كل من التطور التاريخي لمفهومي الفساد الإداري و التنمية المستدامة.

9. حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية:

سنتناول في هذه الدراسة مدى تأثير الفساد الإداري و عرقلته للتنمية و ذلك في الفترة الزمانية 2014/2004م.

2- الحدود المكانية:

سنتناول في هذه الدراسة أثر الفساد الإداري في الجزائر على أبعاد التنمية المستدامة.

10. هيكل عام للبحث:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام تناولنا فيها ما يلي:

الفصل الأول: " الإطار المفاهمي للفساد الإداري"

حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول، مدخل نظري للفساد بصفة عامة أما المبحث الثاني درسنا فيه ماهية الفساد الإداري، مفهومه، أسبابه و أنواعه، أما المبحث الثالث تناولنا فيه أبعاد الفساد الإداري و أثاره.

الفصل الثاني: "الإطار المفاهمي للتنمية المستدامة"

و تطرقنا فيه إلى ماهية التنمية المستدامة، التطور التاريخي و مفهوم و خصائص و أهداف التنمية المستدامة، و في المبحث الثاني ركزنا على المحاور الأساسية للتنمية المستدامة، مبادئها و أوجهها و شروطها و المبحث الثالث أبعادها و مؤشرات قياسها.

الفصل الثالث: الفساد الإداري وواقعه في الجزائر:

و تطرقنا فيه إلى ملامح الفساد الإداري و أثاره على التنمية المستدامة في الجزائر و سبل مكافحته والأجهزة و الهيئات المختصة بذلك.

الفصل الأول:
الاطار المفاهيمي
للفساد الإداري

تمهيد:

يعد الفساد الإداري أهم عوائق التقدم والتنمية عبر العصور، حيث كانت أسالبه تتطور طرديا مع التقدم الحضاري لأمم من أجل هذا تم الاهتمام به في إيجاد حل له مما يشكل من خطر عظيم على أي كيان يحل فيه، فهو وباء حقيقي لذلك عمد المتخصصون في النظام الإداري على بيان حقيقته وتصويره وبيان خصائصه وأسبابه ليتمكنوا من وضع الوسائل المناسبة لعلاجه وبناءً على هذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مدخل نظري للفساد.

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري .

المبحث الثالث: أبعاد الفساد الإداري وآثاره.

المبحث الأول : مدخل نظري للفساد

يؤثر الفساد سلبا على قدرة أجهزة الدولة في آداء مهامها و دورها التنموي ويشوه الفساد النتائج المستهدفة لسياسات الدولة، مما يتطلب القيام بتحليل إداري للظاهرة وذلك يضبط مفهومه وأنواعه

المطلب الأول : تعريف الفساد

من المفاهيم المتداولة في مختلف المجتمعات في الدول وخاصة في السنوات الأخيرة .

هناك للفساد معنى عام ومعاني خاصة ففي إطار المعنى العام يمكن البدء بالمفاهيم اللغوية التي تساعدنا على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، فلفظ الفساد في اللغة العربية مصدر فعلها فسده فسادا هو البطلان [1] فيقال فسد الشيء أي بطل وأضمحل وتعني أيضا الابتداع واللهو واللعب و"أخذ المال ظلما" أو التلف والعطب أو القتل واغتصاب المال " ناهيك عن تفسيره العصيان لطاعة الله طبقا لتفسير الآية .

" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"[2] ويقصد بالفساد أصبح غير صالح و الفساد تحلل و تعفن.

وفي المعجم القانوني فسد الشيء وبمعنى تلف وأصبح سيئا .أما المعاني المختلفة لهذه الكلمة في اللغتين الفرنسية والإنجليزية فكلمة الفساد في اللغة الفرنسية لها أربعة عشر مرادفا. حيث ترد أحيانا بمعنى الهبوط والذل والهوان(AVILISSEMENT)، وأحيانا أخرى بمعنى سوء و تدهور الأوضاع (POURRISSEMENT) وأحيانا بمعنى الفسوق (MORALITE) الإغراء والإغواء (SUBORDINATIONS) أما في اللغة الإنجليزية فكلمة فساء مشتقة (CORRUPTION) من الفعل اللاتيني (RUMPERE).

أي معنى الكسر أو التكسير أي أن شيئا ما تم تكسيره، بهذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو إجتماعيا أو قاعدة إدارية، ذلك أن الموظف يقوم بتكسير قاعدة قانونية أو أخلاقية أو عرف لبلوغ غاية معينة من هنا يعرف الفساد بأنه رشوة، سواء إعطائها أو تلقيها (CORRUPTEUR) صفة الشخص الذي يدفع الرشوة أما الراشي (CORRUPTIBLE) للشخص المتورط في الرشوة ويقترب هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية بالرشوة (BRIBERY) وتعني التحلل والفوضى التي تسود المجتمع و(POSTDEVIN) بالفرنسية.

كما ورد لفظ الفساد في القرآن الكريم في قوله تعالى:

[1] عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 ص 136 .

[2] سورة الروم الآية 41 .

" ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ" والمقصود بالفساد الطغيان وعصيان الله وأن لمرتكبيه الخزي في الحياة وعذاب شديد في الآخرة وهذا مكرر في القرآن خمسين مرة موزعة على 23 سورة منه بهيئات الفعل وتصريفاته، والمصدر وإسم الفعل، فأما الفعل فذكر في ثمانية عشر موضعا، أما المصدر فذكر في إحدى عشرة موضعا، وإسم الفاعل مفردا كان على صيغة الجمع في واحد وعشرين موضعا.[1]

ولقد ورد أكثر ألفاظ الفساد في القرآن الكريم متعلقا بذكر الموضع وهو الأرض، قال الله تعالى : " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا " (الأعراف الآية 56)[2].

ومرة القرى وهي البلدان والإقليم والمدن ويقول الله تعالى : "إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا " (النمل الآية 34)[3]، ومرة في البلاد لقوله تعالى : " الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ، فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ" (الفجر الآية 11-12)[4].

والشيء الملاحظ أن هناك تلازم في القرآن الكريم بين مصطلح الفساد وكلمة الأرض وإذ قمنا بعملية إحصائية بسيطة فستجد أن القرآن الكريم استخدم كلمة الفساد وتعريفاتها متلازمة بالأرض في حدود 39 موضعا من أصل 50 موضعا لكلمة الفساد.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عموم وسعة ما يشمله الفساد، فظاهرة الفساد التي يشير إليها القرآن الكريم ليست ظاهرة فردية أو شخصية أو محدودة بمجتمع معين أو لحالة ما وإنما هي ظاهرة تعمر المجتمع الإنساني بأكمله وأحيانا ترد ألفاظ الفساد ومشتقاتها مطلقة غير مقيدة لقوله تعالى : " الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ"[5] (النحل الآية 88).

كما تداول لفظ الفساد في وصف كثير من الأمم والأقوام والأشخاص ومن هؤلاء.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المفصلة الجزائرية : الأزمة والحل، ط4 . الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 1999، ص 92.

[2] سورة الأعراف الآية 56 .

[3] سورة النمل الآية 34 .

[4] سورة الفجر الآية 11 – 12 .

[5] سورة النحل الآية 88 .

-بنو إسرائيل لقوله تعالى : " وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا" [1] (الإسراء الآية 4)، وقال أيضا : " يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ" [2] (المائدة الآية 64).

كما وصف الله تعالى كثيرا من أقوام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفرعون وقارون. وبعد التعرف على الأوضاع التي ورد فيها لفظ الفساد ومشتقاته، نتطرق إلى معاني ومدلولات الفساد من خلال آيات القرآن الكريم، فالقرآن إشتمل مصطلح بمعنى أوسع مما هو وارد في التعريف اللغوي أو الإصطلاحي، ليشمل الفساد العضوي والسلوكي والحكمي والأمني الإداري والمالي والقرآن الكريم لا يستخدم مصطلح الفساد في المعنى الإصطلاحي واللغوي فقط ليشمل ما قيل على ألسنة الظالمين والطغاة في وصفهم لرسالة الأنبياء والمرسلين كوصف أتباع فرعون لدعوة موسى عليه السلام.

- وقد يطلق مصطلح الفساد على تهديد الحياة الآمنة وترويع الآمنين بقطع الطريق عليهم وإزهاق أرواحهم ونهب أموالهم لقوله تعالى : " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ " (المائدة الآية 33)[3] وتارة نجده يطلق على سفك الدماء وإنتهاك الأعراض، بقوله تعالى : " إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ " (القصص الآية 4) [4].

- واستخدم أيضا للدالة على الإسراف بمفهومه العام . أي الإفساد في الأرض والمسرفون هم المفسدون لقوله تعالى :"وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ، الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ " (الشعراء الآية 151-152).[5]

- وأيضا للدلالة على سفك الدماء وإهلاك الحرث والنسل والتخريب والتدمير كما جاء في قوله تعالى : " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ....." (البقرة الآية 30).[6]

---

[1] سورة الإسراء الآية 4 .

[2] سورة المائدة الآية 64 .

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية : الأزمة والحل، ط 4، الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 1999، ص 92 .

[4] سورة الأعراف الآية 56 .

[5] سورة الشعراء الآية 151 .

[6] سورة البقرة الآية 30.

- وللدلالة على سرقة المال العام لقوله تعالى : " الُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ " (يوسف الآية 73)[1].

- كما جاء مصطلح الفساد مرادفا للكفر والشرك بالله تعالى لقوله : " الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ، فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ" (الفجر الآية 11)[2] وقال : " الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ " (النحل الآية 88)[3].

- كما جاء مصطلح الفساد بمعنى الجدب والقحط ومنه قوله تعالى : " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (الروم الآية 41).[4]

ويقصد بالقحط نقصان البركة في أعمال العباد والزروع والثمار بسبب المعاصي.

كما جاء مصطلح الفساد مقابل لمصطلح الإصلاح مثل قوله تعالى : " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا" (الأعراف الآية 58)[5].

مما سبق نصل إلى أن للفساد مدلولات كثيرة وواسعة في القرآن الكريم وتشمل أنواع الفساد وصورة وقد الله تعالى كل المعاصي فسادا في الأرض، فكل المخالفات خروج عن جادة الصلاح وإنحراف عن الطريق المستقيم، كما أن السبب الرئيسي لظهور الفساد هو ما قدمته أيدي بنوا آدم من الذنوب والمعاصي وعقابهم من الله حكمته هو الرجوع عن الخطأ والتوبة كما يمكن أن نستخلص مجموعة من الحقائق المهمة من الآيات القرآنية التي سبق تناولها حول الفساد وهي :

- إن الإنسان هو الذي يقوم بإفساد الأرض بإرتكاب أفعال الفساد التي تأتي دائما خلاف الأصل.
- إن الفساد ميل عن القصد والطريق وإنحراف عنهما.
- إن القرآن الكريم ينبه إلى أهمية الإصلاح والتحسين للأرض ولهذا أمر بمعاقبة المفسدين.
- إن الله تعالى يوجب على أولي الأمر والجماعة أن يقاوموا الفساد وأن يحاربوه. وجاء أيضا مصطلح الفساد في أحاديث نبوية كثيرة نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم: " ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهو القلب"، وقوله " إنما الأعمال كالوعاء إذا

[1] سورة يوسف الآية 73 .
[2] سورة الفجر الآية 11.
[3] سورة النحل الآية 88 .
[4] سورة الروم الآية 41 .
[5] سورة الأعراف الآية 58.

طاب أسفله طاب أعلاه وإذا فسد أسفله فسد أعلاه " وقال عليه الصلاة والسلام : " إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدا.....للغرباء قيل من الغرباء يا رسول الله ؟ قال الذين يصلحون ما أفسد الناس ."

- وتعتبر معاني الفساد في البيئة المطهرة لا تختلف كما ورد في القرآن الكريم ووصلنا إلى أن من مدلولاته : تلف الشيء وذهابه، وإختلاله وخروجه من المألوف والبطلان تفسير الحال إلى خلاف الصلاح كما جاء بمعنى قطع العلاقات وتخريب الصلات بين الأرحام [1].

- **موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد :**

إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري إذ لم يستعمل قبل سنة 2006 كما لم يجرم في قانون العقوبات غير أنه بعد تصديق الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، بات لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الإتفاقية فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره وبالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع[2] الجزائري إنتهج نفس منهجية إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إذ أنه إختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريف فلسفيا أو وصفيا وإنصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صورة ومظاهره، وهذا ما تؤكده الفقرة (أ) من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه " الفساد " هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون وبالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون أعلاه، فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أربعة أنواع [3] هي إختلاس الممتلكات والأضرار الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية التستر على جرائم الفساد.[4]

- وحسب فعل المشرع الجزائري عندما لم يفهم نفسه فس التعريفات الفقهية للفساد والتي أثارت جدلا كبيرا بين مختلف فقهاء العلوم الإنسانية والإجتماعية غير أن ما يعاب على المشرع الجزائري أنه أشار إلى بعض مظاهر وصور الفساد فقد أيقن الصور التي تخرج عن مجال التجريم وتبقى مباحة رغم خطورتها مثل الواسطة والمحسوبية والمكافأة اللاحقة [5].

---

[1] أحمد أبو دية، الفساد وسيلة والآليات مكافحته، فلسطين : سنتورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمسائلة أمان، ط 1، 2004، ص 5.

[2] أحمد أبو دية، الفساد الداء والدواء، فلسطين : منشورات الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، ط 1، 2004، ص 5.

[3] أحمد أبو دية، المرجع السابق ص 7.

[4] المرجع نفسه ص 9.

[5] فادي عبود، تحديات الفساد وسبل مكافحته.http :w.w.w-regsterediste.com/2006/p5.

المطلب الثاني : أنواع الفساد

إن عدم التوصل إلى تعريف شامل ومتفق عليه للفساد من المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال وذلك راجع لعدة أسباب، ولعل في مقدمة ذلك وجود صور وأنواع مختلفة ومتنوعة للفساد هذه الصور تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد واختلاف المتورطين بها إضافة إلى الأديان السماوية والقيم الأخلاقية والنصوص القانونية من تاثير كبير في تقرير ما يعد فاسدا. والشيء الذي نلاحظه أن أنواع الفساد متقيدة ومتطورة بإستمرار لتواكب ما يحدث في العالم من تنفيذ وتطور في جميع المجالات .

أولا : الفساد حسب درجة التنظيم :

يوجد ثلاثة أنواع رئيسية للفساد حسب هذا المعيار وهي : العرضي أو الصغير والمنظم والشامل.

1- **الفساد العرضي :**

وهذا التعبير يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغير والعرضية التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة وهذا مثل الاختلاس والمحسوبية والمحابات، سرقة بعض المبالغ الصغيرة .[1]

2- **الفساد المنظم :**

وهو ذلك النوع الذي ينتشر في الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء معاملة.

3- **الفساد الشامل :**

هو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق الصفقات الوهمية، أو تسديد أثمان السلع صوريا.[2] وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة يدعو في المصلحة .

ثانيا : الفساد حسب إنتماء الأفراد المنخرطين فيه.

1- **فساد القطاع العام :**

هو الفساد المستشري في الإدارات الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو من أكبر معوقات التنمية وفيه يتم إستغلال المنصب العام لأجل أغراض ومصالح شخصية[3].

[1] زين الدين بلال أمين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية والتشريع المقارن، ط 1، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2009، ص 64.

[2] إسماعيل الشولي وآخرون الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 34.

[3] زين الدين بلال، المرجع السابق، ص 66.

2- فساد القطاع الخاص :

ويعين إستغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، بإستغلال مختلف الوسائل من الرشوة والهدايا وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضرائب والحصول على الإعانات.

ثالثا : الفساد من حيث الحجم : ينقسم إلى قسمين هما :

1- الفساد الكبير :

وهو فساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة ويقوم به كبار المسئولين والموظفين لتحقيق أهداف مادية أو إجتماعية كبيرة وهو من أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة [1]، ويرتكبه رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة، وتختلف عن الفساد الصغير والضخامة الرشاوى المستخدمة فيه ولا يمكن أن يتم إلا بتوريط المسؤولين في المراتب العليا حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة تخرج عن سلطة الموظفين الصغار مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن والمعدات العسكرية.[2]

2- الفساد الصغير :

يتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف تحقيق منافع وعوائق محدودة في قيمتها وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة ويرتكب من قبل صغار الموظفين، كما أن المقابل المالي فيه بسيطا إلى حد ما وتندرج تحته الرشاوى الطواعية، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص البناء مثلا، أو ترخيص مزاولة نشاط مهنة معينة أو للتغاضي عن تقديم وثائق لازمة لإنجاز معاملة، وهو التقسيم الذي تبناه دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الجسيم Grand Corruption والفساد البسيط Petit Corruption .

رابعا: الفساد من ناحية الإنتشار (المدى والنطاق الجغرافي)

1 – الفساد السياسي :

عرفت منظمة الثقافية الدولية الفساد السياسي بأنه " إساءة إستخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيارة السلطة , الثورة ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال فقد يتخد شكل

[1] زين الدين بلال، المرجع السابق ص 67.

[2] عبد القادر الثيغلي، أخلاقيات الوظيفة العامة، ط 1، الأردن : دار مجد لأوي، 1999، ص 40 .

تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين ويعتبر أيضا بأنه إساءة إستخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة وللفساد عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديموقراطية، فقدان المشاركة فساد الحكام وينقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها :

فساد القمة Top Corruption :

وهو من أخطر أنواع الفساد وترجع خطورته إلأى إرتباطه بقمة[1] الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لإنتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.

فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية .

الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات وتزوير الإنتخابات وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.

وقد تحدث القرآن الكريم عن هذا النوع من الفساد بتحدثه عن الطغيان والإستبداد، فمتى طغا المسؤول حل الفساد فالطغيان عنوان الإستبداد وهو من أخطر أنواع الفساد التي عرفتها البشرية على مدار التاريخ قال الله تعالى " قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد " وقال : " وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد" .

2 الفساد الإقتصادي :

هو إستخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالا متعدد منها الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات والخدمة والحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود او المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية وأعطى بعض الإقتصاد بين تعريف للفساد منهم منقد وأنعام الشهابي هو : إستغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة بطريقة تشكل إنتهاكا للقانون أو المعايير السلوك الأخلاقي الراقي.[2]

وعرفه السيد علي شتا :

هو إستخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيئة أو مكانـــــة

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط 1، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2008 ص 72 .

[2] حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 74.

إجتماعية ومن أجل تحقيق شفعة الجماعة أو طبقة بطريقة يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي قال الله تعالى " وتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل".

3 الفساد الإجتماعي :

هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الإجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية ومن صور الفساد الإجتماعي : التفكك الأسري، إنتشار المخدرات، الإخلال بالأمن فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم .[1]

4 الفساد الثقافي :

هو كل خروج بالأمة عن ثوابتها ويعمل على تفكيك هويتها ويمس بقيمها، وهو إستغلال ما أمكن من الوسائل للعبث بفكر الأمة وصرفها عن وجهتها الأصلية . ويتمتع الفساد الثقافي بحصانة ما يسمى حرية الرأي تارة وحرية الإبداع تارة أخرى رغم أن هذه الحرية لا تمارس إلا لمساس الثوابت العامة والقيم الإجتماعية التي بنتها الأجيال، وبناء على هذا قد حث القرآن الكريم على ضرورة الإستقلالية الثقافية وأن يبقى للأمة قاموسها الخاص لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا أنظرنا واسمعوا للكافرين عذاب أليم "

5 الفساد البيئي:

هو ما يلحق البيئة من عطل بحيث تفقد وظيفتها الإجابية للبشرية فالبيئة هي المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان فالفساد البيئي يشكل كل تخريب ألحق ضررا بالتربة أو المياه أو الهواء أو النبات، وقال الله تعالى : " كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين".

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الفساد هو سوء إستخدام المنصب لغايات شخصية وهو يشمل الرشوة والإبتزاز والمحسوبية والإحتيال والإختلاس ويكون عبارة عن عملية تحتوي على طرفان أو أكثر وقد يكون فرديا أو بعبارة أخرى هو إنحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الإنتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة.

[1] محمود محمد معايرة، المرجع السابق، ص 46 .

المطلب الثالث : أسباب انتشار الفساد

ينشأ الفساد جزئيا بسبب طبيعة الإنسان في الطمع، وإختصار الخطوات في إطار غير قانوني، مما يصعب العدالة في التوزيع، وهذا لا يؤدي إلى سوق تنافسية . وقصد الوقوف على الآثار المترتبة عن الفساد، لا بد من معرفة أسبابه التي تتعدد وتختلف من بلد إلى آخر ويقسمها البعض إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث تشمل الأولى : سيادة بعض القوانين والصلاحيات وكذلك عدم وضوح النظام الضريبي وعدم شفافية القوانين .

-القيود الحكومية على النشاط الإقتصادي، وتتمتع أفراد السلطة السياسية بحرية بمنحهم قوة إحتكارية في منح الرخص والتصاريح المختلفة دون التشديد في تطبيق الثواب والعقاب تجاههم.

- تشوه السياسات المطبقة في المجال الإقتصادي.
- معدلات الأجور والفقر :إنخفاض معدلات أجور القطاع العام مقارنة بأجور القطاع الخاص وإنتشار الفقر، يؤديان إلى الفساد، رغم أن رفع الأجور وحده لا يكفي، إلا إذا إقترن بالرقابة الفعالة وتنفيذ القانون، بدليل تورط عدد من كبار المسؤولين ذوي الدخول المرتفعة في عمليات الفساد .
- ضعف معدلات التنمية وظهور فجوة الدخول.
- غياب رؤية متكاملة لخطة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات، والإعتماد الضعيف على المكونات المحلية في الإنتاج.[1]
- الإتساع الكبير لتدخل الدولة في المجال الإقتصادي، وبقاء الدولة تدير ممتلكات كبيرة.
- سرية بعض الصفقات الكبرى.
- كسب رئيسي، ضعف جهود مكافحة الفساد في الإمساك بالمخالف ومعاقبته، وكذلك إنخفاض مخاطر الوقوع في الفساد (أي إرتفاع المنافع المحققة من الفساد عن التكاليف المدفوعة في العقوبات يشجع الفساد وينميه)[2]
- عوامل إجتماعية وثقافية : غياب الوعي الأخلاقي والديني، مع ضعف دور المجتمع المدني، والغزو الثقافي الأجنبي.

---

[1] فواز بن فواز، مفاهيم إقتصادية حول الفساد الموقع :
تاريخ التحميل 2017/04/18، تاريخ الإطلاع 2017/04/20 .www.alegtisadia h.com/ mise

[2] المؤسسة العربية لضمان افستثمار، إصدار 95/5، مرجع سابق، ص ص 2 – 3 .

- عوامل سياسية : تتعلق بالإفتقار لقيادة منظبطة، مما يشجع المرؤوسين على الفساد بالإظافة لعدم وجود منافسة سياسية.

-عوامل خارجية : تتعلق بما يلي:

- تحيز الدول المتقدمة في محاربة الفساد، بإعتبار أن الرشاوي في الدول النامية تقدمها جهات من الدول المتقدمة، حسب منظمة الشفافية دولية .

- توسيع عمليات الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية والمساعدات الأجنبية كخلاصة، تتفق آراء المحللين على أن الفساد (خاصة الممتد)ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتميز بما يلي :[1]

- الإجراءات الضريبية، وأيضا ضخامة حجم المشاريع الحكومية، وأما الثانية فتتمثل : (إنخفاض مستوى دخل الموظفين، وعدم إستقرار البيئة القانونية والتشريعية، وعدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد.[2]

- ونظرا لأن الفساد ظاهرة متشابكة وذات أصول محلية ودولية، إرتأينا تقسيم هذه الأسباب وفق منظورين هما : الأهداف والمحددات.

أ- الأسباب المرتبطة بالأهداف :

يعتبر الفساد من الجرائم الإقتصادية وسببه تحقيق منفعة أو تجنب نفقة .[3]

ب – الأسباب المرتبطة بالمحددات :

هناك مجموعة عوامل يمكن أن تؤثر في عائد الفساد، وتزيد من الظاهرة أو تقلل منها.

[1] طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الإقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2005، ص 27 .

[2] التفاصيل أكثر حول أسباب الفساد، أنظر : – طارق محمود عبد السلام السالوسي، مرجع سابق، ص ص 26-33.

[3] عبد الستار عبد الحميد سلمي، حددود تدخل الدولة في المجال الإقتصادي في ظل إقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ص 69 -70 .

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري

إن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة عالمية لا تخلوا منها أي دولة في هذا الكون وجميعها تحاول أن تعالجها بطرق الوسائل الحديثة لأنها بكل بساطة ظاهرة مدمرة للمجتمع أولا وللتنمية ثانيا، هذا وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب .أولا تطرقنا إلى مفهوم الفساد الإداري ثم أسباب الفساد الإداري وفي الأخير إلى أنواع الفساد الإداري.

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري

الفساد الإداري باعتباره: إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية خاصة بطريقة غير مشروعة، دون وجه حق أي استخدام المنصب الحكومي لإضفاء غطاء قانوني على ممارسات مشبوهة لتحقيق مكاسب خاصة، ويمكن أن نضيف تعيين الشخص المناسب وفي المكان الغير المناسب أو الغير المؤهل في المناصب الحساسة .

أما الدكتور أحمد النجار فيرى بأن الفساد الإداري ببساطة هو " نقل ما هو ملكية عامة و أصل عام إلى ملكية خاصة بدون وجه حق، أو بشكل غير مشروع من خلال العبث في مالية الدولة ومؤسستها ومنشآتها والقطاع الخاص.

إن الفساد الإداري يعتبر مشكلة كبيرة في المنطقة العربية يصيب عملية التنمية والإنسان ويتضح بميزتين، ميزة الرشوة وميزة العمولة المكشوفة وواضحة، والثانية تتمثل في وضع اليد العاملة على المال العام والحصول على مواقع وظيفية متقدمة للأبناء والأصهار [1]، والأقارب وهو ما يسمى بالمحسوبية .

دوركايم وجورج ميدا : إن الفساد أو الانحراف عن معايير المجتمع ومن جهة أخرى ربط كل من روبرت تلمان و" برابيانت " الفساد الإداري بطبيعة البناء الديمقراطي الحديث التي تؤكد عليه الحكومات المختلفة والذي ينتشر في كافة المستويات السياسية والصناعية، إذا ذهبنا إلى أن الفساد الإداري باختصار يمكن أن يأخذ مكانة في بيئة توفر فيها حكومات رسمية النسق البيروقراطي الحديث، الذي يعاني في ازدواجية الشخصية الإدارية التي ما زالت متمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة في ظروف التنظيم الإداري الحديث وبذلك نجدها تميل للدخول في عمليات مثل الرشوة وتشغيل الأقارب غير المؤهلين كما يؤكد أيضا

[1] هاشم حمدي رضا، الإصلاح الإداري، ط 1 ، عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، 2010، ص 60 .

" روبرت تلمان " في إشارة لتعريف الفساد الإداري إلا أن الإدارات التي يتفشى فيها الفساد هي تلك التي تقدم فيها الخدمة لعملائها بسرعة أكثر وكفاية بواسطة البيروقراطي عن طريق التقرب إليه والتعرف عليها[1]. نستنتج أن الفساد الإداري إذ أنه عملية غير أخلاقية يقوم بها شاغلي الوظائف الإدارية من أجل تحقيق حياتهم شخصية ومصالحهم وبالتالي يعتبر الفساد الإداري فسادا شاملا يشمل قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

المطلب الثاني : أسباب الفساد الإداري :

إن انتشار ظاهرة الفساد الإداري يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة، باعتبار أن ممارسي الفساد يحاولون دائما إخفاءه عن أعين المسؤولين وهذا راجع لعدة أسباب تجعل المرتكبين لهذه الأفعال يقدمون على مداولة وتنفيذ هذه الظاهرة.

أولا : الأسباب الاجتماعية:

حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دورا بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدانية في النفوس، فالتنشئة الاجتماعية الطويلة قيما أو أعرافا تعتبر قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد إذ تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الإداري وسلوكياتهم ومن ثم التأثير على عملية اتخاذ القرار الإداري .[2]

ووفقا للمدخل الاجتماعي فإن الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية لقيم غير الرسمية فالشفاعة والوساطة، إن كانت مقبولة في العلاقات الاجتماعية في المجتمع العشائري بصفته مجتمعا تعاونيا ذا قيم تمتد جذورها إلى الدين الإسلامي إلا أن هذا كله لا يتفق مع طبيعة الدولة باعتبارها أم المؤسسات العامة فالعشائرية هي واقع إجتماعي، بينما الدولة هي واقع سياسي وقانوني والعشيرة وهي جزء من الشعب أما

[1] هاشم حمدي رضا ن المرجع السابق، ص 66.

[2] مطر عصام عبد الفتاح، الفساد الإداري ماهيته، أسبابه، مظاهره، الإسكندرية : دار الجامعية، 2011، ص 24 .

الدولة حاضنة للشعب برمته لذلك تصبح الوساطة والشفاعة في الدولة عبارة عن تسخير امتيازات السلطة العامة وخصائص القانون العام لغير أهداف الدولة.

ثانيا : أسباب سياسية :

حيث يؤثر ضعف المؤسسات التي تعاني منه غالبية البلدان النامية بطغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية أو ضعف التنظيمات الوسيطة للأحزاب وجماعات ومصالح في تفشي ظاهرة الفساد واستمرارها مما يؤدي إلى عدم التكامل والإندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الإجتماعي بينهم مما يؤدي إلى ضعف مشاعر الإنتماء وتغلب المصالح الخاصة عن المصلحة العامة[1].

ولا يختلف الحال في تفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالات في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن ضعف الأجهزة الرقابية المختصة في كشف الفساد، ونقص الكفاءة وغياب حرية الإعلام الحر، وعدم السماح لها أو المواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم بدورهم الرقابي على أعمال الوزراء والمؤسسات العامة، وكذلك ضعف دور المؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها في عملها، إذ يلعب كل هذا دورا مهما في انتشار الفساد الإداري .

ثالثا : أسباب اقتصادية :

حيث يلعب الجانب الاقتصادي في الفرد والمجتمع على حد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها مما بينهم في انتشار الفساد الإداري كما تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورا بارزا في السيطرة على الدول النامية كي تسير في فلكها حيث أن غالبية المساعدات والمؤنات المقدمة إلم تكن جميعها تردفي النهاية لخدمة الدول المالكة لتلك المساعدات مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدولة الممنوحة للمساعدة، كما يلعب ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها[2] (المقنعة وغير المقنعة) واستمرارية الكساد الاقتصادية وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثورة القومية وتشكيل التعددية الطبقية دورا مهما في انتشار الفساد إذ أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الإقتصادية من عدالة لتوزيع الثروة والدخل

[1] عبد الرحمان الكواكبي، طبائع افستبداد ومسارع الإستعمار، ط 2 ن الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2000، ص 43.

[2] السيد على مشنتل، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل ،الإسكندرية : المكتبة المصرية للطباعة والنشر، 2003، ص 43-44.

القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي لأفرادها، هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد آثاره.

رابعا : أسباب قانونية وإدارية[1]

إذ من أهم عوامل انتشار الفساد في الدولة النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد و إن كانت مكتوبة، و إنما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفتها كما أن كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد الإداري وعدم إرتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة فيها يزيد من انتشار الفساد.

فضلا على أن الثغرات القانونية الناتجة عن غموض التغيرات وعدم وضوح النصوص القانونية والإختلاف في النص القانوني من دولة لأخرى أو حتى من منظمة إلى أخرى والإستثناءات القانونية تعطي الموظف فرصة التهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين مما يؤدي إلى انتشار آليات الفساد الإداري .

أما من الناحية الإدارية، فإن ضعف الإدارة وسوء التنظيم وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية وكثرة القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية وطول الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات في الجهاز الإداري والحصانة النسبية للمسؤولين فيه من المساءلة والمحاسبة وتطبيق نظام [2]العقوبات وشغل المناصب المكان المناسب وتمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض المستويات الدنيا وتعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري لمقابل ضعف دورها في ممارسة الرقابة الوظيفية وموقع المسؤولية القيادية في الجهاز الإداري لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية وعدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض المستويات الدنيا وتعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري لمقابلة ضعف دورها في ممارسة الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لاكتشاف الإنحراف وتصحيح الخطأ وتحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ من داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجها وتكون في مجموعها الإدارة فاشلة التي تؤدي بدورها إلى الفساد الإداري .

[1] الشطي إسماعيل وآخرون، مرجع سابق ص 40، 42.

المطلب الثالث : أنواع الفساد الإداري :

ينقسم الفساد الإداري إلى اربع مجموعات وهي كالتالي :

1- الإنحرافات المالية :

تشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمؤسسة مثل:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين، اللوائح المعمول بها.
- مخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.
- الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة.
- كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

2-الإنحرافات التنظيمية : تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به، ومن أمثلتها :

- الإمتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة.
- عدم الإلتزام بمواعيد العمل.
- عدم إطاعة أوامر الرؤساء
- إفشاء أسرار العمل وعدم التعامل مع الزملاء.

3- إنحرافات سلوكية : تشمل مخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي ومن أمثلتها :

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة.
- أداء أعمال الغير براتب بغير اذن السلطة المختصة
- الإشتغال بعمل تجاري وشراء ما تعرضه السلطة للبيع.
- الجمع بين الوظيفة وعمل وآخر من شأنه الأضرار بالواجبات الوظيفية.

4- إنحرافات جنائية :

تشمل المخالافات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، مثل الرشوة، الإختلاس، التزوير في المحررات الرسمية، السرقة الإعتداء على النفس، وجرائم السلوك الشخص الأخرى والجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول (01 – 01) : أنواع الفساد الإداري وخصوصياته

نوع الفساد	المصدر	سهولة التأثير	سهولة الإكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلانية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الإكتشاف	يعالج بسرعة	بسيط	واضح
الفساد الكبير	كبار المسئولين	شامل التأثير	صعب الإكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار المسئولين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الإكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الإعلام ومراكز البحوث	شامل التأثير التظليل الجمهوري	صعب الإكتشاف ومعقد حسب غياب النوايا الحسنة	بطيء المعالجة نسبيا	مكلف جدا	علني مبطن
الفساد البيروقراطي	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الإكتشاف	سريع المعالجة	قد يكون مكلفا	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمد على شيوع ثقافة الفساد	سهل الإكتشاف	بطيء جدا ويعتمد على منهجيات عمل معقدة	مكلف جدا	واضح
الفساد الجزئي	أجهزة وإدارات محدودة وموظفين محددين	محدود التأثير	سهل الإكتشاف	سريع المعالجة	متوسط إلى منخفض	غير واضح
الفساد الحضاري الإجتماعي	المجتمع وثقافته وتراثه	شامل	صعب الإحساس به لوجود القناعات المسبقة	بطيء المعالجة جدا	كلفة عالية جدا	معلن ومفهم بالعكس
فساد منظمات الأعمال الخاصة	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد عليه المجتمع	محدود	سهل الإكتشاف	سريع المعالجة	متوسط كلفة المعالجة	متوسط الوضوح

المصدر : ظاهرة الغالي وصالح العامري، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، 2010، ص 362.

من خلال ملاحظة الجدول السابق واستقراء مكوناته وانعكاساتها على بيئة الأعمال العربية يبدو أن بعض أنواع الفساد هي أكثر خطورة، وأشمل تأثير وأصعب معالجة لكونها معقدة وصعبة الإكتشاف، كما هو الحال في الفساد الحضاري والإجتماعي والفساد الثقافي اللذان يعتبران في بعض من جوانبها عن حالة فساد شامل وكبير مرتبط بأطر سياسية غير واضحة المعالم تمارس من خلالها أبشع أنواع الديكتاتوريات وتعطيل الحقوق والمشاركة الجماعية بالقرار وقبول رأي الآخر والمخالف وغيرها من جوانب تمثل بيئة صالحة لانتشار حالات الفساد الإداري وتجدوه.

المبحث الثالث : أبعاد الفساد الإداري وآثاره

يعد الفساد الإداري من أكبر المشكلات التي تواجه حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وتقف عائقا في تحقيق تنميتها المستدامة ويعبر كذلك عن انتهاء الواجبات الوظيفية وممارسة خاطئة تعلي من شأن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

المطلب الأول: خصائص الفساد الإداري

أولا: السرية:

تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام و ذلك لما يتضمنه النشاط عن ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الإثنين معا.

إذا فالوسائل و الأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها تبعا للجهة التي تمارسه فالقيادات غالبا تستر فسادها باسم المصلحة العامة و تغلفه باعتبارات أمنية و التظاهر بأنه تنفذ توجيهات عليا يتعذر الكشف عنها و إنما غايتها التزوير و التدليس و التغرير و انتهاز الفرص و الظروف الإستثنائية لتمرير فسادها بعيدا عن أنظار العاملين الصالحين و عند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه لا يتم عادة إلا الكشف عن جزء من الحقيقة التي يجب تعلمها أو معرفتها و لكي يتم معالجتها و تتعد عناصرها فإن جدلا و اختلافا يثار حولها و قد ينتهي الأمر إلى اتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليها أو يتظاهر الجناة بالدفاع عنهم و تبرئة ساحتهم.

ثانيا: إشتراك أكثر من طرف من الفساد:

قد يقع الفساد الإداري من شخص واحد، و لكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص و ذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع و الإلتزامات بين أطراف العملية إذ أن الفساد تعبير عن إتفاق إرادة صانع القرار و مؤثر بتكيفه مع إدارة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولا و أخيرا.

إن ممارسته تتم غالبا عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف أحدهم الآخر أو دون أن يتقابلا وجها لوجه و مع تقدم الزمن يصبح للفساد الإداري وكلاء محترفون يتوزعون على المناطق الجغرافية و القطاعات الإدارية ليخدم بعضها البعض بالطرق المباشرة أو من خلال الوسطاء.

ثالثا: التخلف الإداري:

يترافق الفساد الإداري أحيانا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل: تأخير المعاملات و التغيب عن العمل و سوء استغلال الوقت و العصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري و غيرها من المشاكل الإدارية مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام أو الجهاز الإداري بعدم الراحة و فقدان الحافز على العمل الجاد و خدمتهم للعناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار في الجهاز الإداري مما يؤثر ذلك عن مصلحة المجتمع بأكمله.

رابعا: سرعة الإنتشار: يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار و خاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن المسؤولين فتزداد سلطة الفاسدين و نفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعا أو كرها، كما أن خاصية انتشار الفساد لا يقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة، بل إن الفساد قابل للإنتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ظل العولمة و السوق المفتوح، فلم تعد جرائم الفساد الإداري قاصرة على الشأن المحلي و إنما أصبحت من الجرائم الوطنية.

و قد بين لنا القرآن الكريم إن الفساد سريع الانتشار بين الناس و ذلك حينما تحدث عن خبر امرأة العزيز مع يوسف عليه الصلاة و السلام، إذ أخبرنا الله تعالى: " وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ". يوسف الآية 30.

المطلب الثاني: أثار الفساد الإداري:

يشير البعض إلى أن للفساد الإداري دورا إيجابيا في تخفيف التعارض و التناقص بين القيم الاجتماعية و قواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري، فهو يعمل على زيادة المشاركات و يساعد على التطبيق التدريجي للتحولات في نظم العمل، و لكن للفساد الإداري أثار سلبية ضارة هي:[1]

1- الإضرار بمصداقية الدولة و أجهزتها:

فانتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية و الحيلولة دون تحقيق لأهدافها الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية و ضعف الثقة بها من قبل الجمهور المتعاملين، كما أن اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقضي إلى فشل النظام الإداري.

[1] سعيد عبد المؤمن أنعم، مرجع سابق ص285-286.

2- إعاقة عملية التنمية و إضعاف النمو الإقتصادي:

جاء في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 1997 بأنه في استبيان موجه لقرابة 150 مسؤول رئيسيا من 60 دولة نامية حول معوقات التنمية كانت الإجابة أن الفساد الإداري و المالي هو أكبر معوق للتنمية.

فالفساد سلوك ضار يؤدي إلى الإضطراب و الإخلال، كما تشير الكثير من الدراسات إلى أن للفساد الإداري أثار سلبية على النمو الإقتصادي، و من ذلك تخفيض معدلات الاستثمار و من ثم خفظ حجم الطلب الكلي، و بالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

كما يرافق الفساد الإداري من دفع للرشاوى لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد.

3- إضعاف الإستقرار السياسي:

فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي و تدني مستوى الدخل و الصراع داخل النخبة الحاكمة و فساد الإدارة و تسلطها و تردي الأوضاع على كل الأوجه.

4- ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد:

و هذا يعرقل تحقيق مصالحها الخاصة، حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصلاح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد و يتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة فالمستفيدون من الفساد يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة و المؤسسات الحكومية.

5- تدني مستوى الأنشطة الخدمية و الإنتاجية:

هذا نتيجة من نتائج الفساد الإداري، ففي دراسة ميدانية لأحد المدن العربية لأوضاع المستشفيات أظهرت النتائج أن الأجور تكاد تكون دون المستوى لممارسي مهنة الطب، فتعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى تقديم الخدمات الطبية في المستشفيات بوجه عام.

خلاصة الفصل :

أصبح الفساد الإداري أكثر الظواهر الإجتماعية و أشدها خطورة على المجتمع، فلقد بات الفساد الإداري عيبا من العيوب التي تمس وحدات و مؤسسات و هيئات و أجهزة الدول الإدارية و على الأخص الدول التي تتبنى الفكر الإشتراكي حيث صارت فيها الدول تتدخل في العديد من أوجه المجالات و الأنشطة الخاصة بعدما كانت تمنع الدولة من التطرق لمثل هذه المجالات في ظل الأفكار و الفلسفات الإجتماعية والإقتصادية و السياسية الأخرى.

الفصل الثاني:
الاطار المفاهمي
للتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد شاع استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير في مؤتمر ري ودي جانيرو لسنة 1992، على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه، حيث سلط الضوء على هذا المفهوم بصورة واضحة لأول مرة إذ نجد أن المفهوم قد شاع ف عام 1987 من قبل بعثة (برتلاند) في تقرير اللجنة العالمية للبيئة المستدامة الذي يحمله عنوان (مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة)

وارتأينا في هذا الفصل الذي يحمل الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ان يتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتحدث عن ماهية التنمية المستدامة، والمبحث الثاني عن أهداف وارجه وشروط التنمية المستدامة والمبحث الثالث عن أبعاد مؤتمرات قياس التنمية المستدامة .

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم حديث شاع استخدامه مؤخرا في الأدب التنموي المعاصر وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية منشودة من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والمواد الطبيعية من جهة ثانية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي تزايدت وتيرة الاصوات في العالم تحذر من خطورة تنامي اختلال التوازن بين الإنسان والطبيعية، حيث صدرت عدة دراسات وكتب بحوث تحذر من خطورة هذا الاختلال وكل هذا بسبب نموذج التنمية الذي كان منبعثا منذ ظهور الثورة الصناعية حيث كان الاقتصاد ينمو بسرعة بسبب الصناعة مما ادى الى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، وأدى ذلك إلى الإضرار بالبيئة الأمر الذي دفع بالمفكرين الاقتصاديين على المستوى العالمي إلى إعادة صياغة مصطلح التنمية المستدامة ويعود ظهور هذا المصطلح إلى المراحل التالية:

لعل أول ظهور لفكرة الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة هو عندما انشأ ما أطلق عليه نادي روما 1968 حيث نظم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الاعمال من مختلف أنحاء العالم حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النموذجي الدول المتقدمة، حيث تمنو بان تحيط الأبحاث بمشكلة تغير العالم في محاولة لتحديد حدود النمو، وبالتالي نجده يندد من الخطر الناجم من التطور الاقتصادي والنمو الديمغرافي وإنهاك المارد الطبيعية مما دعا إلى عقد مؤتمر عام 1972 حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من 27 دولة، من بينها دولة عربية واحدة وهي مصر

في سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2100 ،و لعل من أهم نتائجه هو انه سيحدث خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث واستتراف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما تم نشر دراسة جاي فروستر بعنوان The Limits Of Growth تتضمن نموذج رياضي لدراسة خمسة اتجاهات بارزة وهي(ستترف

الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، بحيث تهدف الدراسة إلى تبيان العلاقة بين هذه المتغيرات أو الاتجاهات الخمسة لمدة زمنية على كوكب الأرض تزيد عن ثلاثين عام[1]

لهذا نجد نادي روما يشرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية لم تفي باحتياجات المستقبل وان استنزاف الموارد البيئية المتجددة والغير متجددة يهدد المستقبل[2]

خلال فترة 05-06 جوان 1972 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم بالسويد، وقد كان لهذا المؤتمر الفضل في الأخذ بنظرة شاملة في معالجة المشكلات البيئية[3] ، وذلك بحضور ممثل 113 دولة والعديد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل لجنة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، لبرنامج الانمائي للأمم المتحدة المعهد الاممي للتكوين والبحث، كما حضرت العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية منها منظمة التغذية والزراعة ،صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وكالة دولية للطاقة الذرية، الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية بالإضافة إلى ملاحظي عن العديد من المنظمات الحكومية والممثلين عن المنظمات غير الحكومية[4]حيث شمل هذا المؤتمر الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء لكن الاتحاد السوفياتي وحلفاءه لم يشاركوا فيه كما نجده اتبع تقرير مكون من 26 مبدأ ومخطط تنفيذي مكون من 109 توصية [5] ، وقد صدرت من مؤتمر ستوكهولم اول وثيقة تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتحاد التدابير من اجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية للكوارث البيئية والعمل على تحسين البيئة ومن خلال أنشأت الجمعية العامة للام المتحدة " برنامج الأمم المتحدة للبيئة" United Nation Sevirrmex Programme" وذلك في ديسمبر 1972 والذي تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية في الدول المتحالفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل برامج البيئة

[1]- محمد عبد البديع، حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000، ص 295

[2]- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة على تركيز خاص للإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006، ص 22، 23.

[3]- محمد مرسي محمد، البعد الاقتصادي للجريمة البيئية، مجلة المن والحياة، العدد 287، ماي 2006، ص 42-44.

[4]- محمد عشاي، البيئة كبعد في العلاقات الدولية ومكانتها لدى الجزائر، رسالة ماجيستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة و الإعلام، جامعة الجزائر، 2001،ص 68.

[5] Karem delchet, qu'est ce que le développement durable, édition afnor, France, 2003, p5.

ورسم الخطط والسياسات التي تسلتزمها خاصة في مجال البيئة والتنمية حيث يعمل برنامج الامم المتحدة على الربط بين المشكلات البيئة والتنمية[1].

وفي 1980 صدرت وثيقة نبهت إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من الموارد البيئية وقدرت النظم البيئية على العطاء، حيث قامت المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية وهي غير منظمة غير حكومية تهدف الى حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعتبر إنشاءها محطة مهمة في تطوير مفهوم التنمية المستدامة، لأنها أول من طرح مفهوم التنمية المحتملة الذي تستطيع البيئة تحمله دون أن يحدث إنهاك ما.[2]

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبنى على الوثائق العلمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم حيث في 28 أكتوبر من نفس السنة أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاق العالمي للطبيعة، حيث الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري وتوصل في النهاية إلى انه يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام البيئي عند وضع الخطط التنموي.

في 27 افريل 1987 قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير بعنوان " مستقبلنا مشترك" ويعرف كذلك بتقرير بروند انه لا يمكن الاستمرار في الموارد البيئية وتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.[3]

ومن بين الوصايا التي وضعتها اللجنة العالمية للبيئة تتمثل في: [4]

- تحسين نوعية النمو
- الاستجابة للحاجات الأساسية وامتصاص البطالة وتوفير الغذاء والطاقة وحفظ الصحة والمياه .
- ضمان معدل نمو سكاني مستدام.
- حفظ وتحسين قواعد للمواد.
- اقامة توجيه جديد للتكنولوجيات إدارة الاخطار.

---

[1]-محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2002، ص 113.

[2]-Réseau d'information pour le développent dvrable en Afrique voir site www. Kiddac.org/les 10-001-pdf/'15/06/2010)

[3]محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي الوطني العربي، حاكم المعرفة، الكويت 1998، ص 155.

[4]- Geneviève férone et autres, ca que développement durable veut dire, édition d'organisation, paris, 2004, p5.

وفي سنة 1989 اجتماع لبلدان الأكثر غنى في قمة السبعة الكبار " في باريس لاول مرة وتحرير بيان مشترك للبيئة وكذا برتوكول بشان تخفيض والمنح التدريجي للغازات الدفيئة، وتم التوقيع عليه من مونتريال.[1]

خلال الفترة الممتدة بين 03 إلى 14 جوان 1992 وقد عرف مؤتمر 1992 باسم "قمة الأرض" والذي عقد تحت شعار "الأرض تحت أيدينا" وحضره 122 بلدا وحوالي 2400 من ممثلي المنظمات غير الحكومية ويهدف هذا المؤتمر إلى تحديد استراتيجيات فعالة للتوفيق بين مطالب البلدان النامية والبلدان الصناعية وانتهى هذا الاجتماع الذي دام 12 يوما حيث كان زعماء العالم قد اعتمدوا بتوافق الآراء وقعوا على اتفاقيتين رئيستين هما :

إعلان أو تقرير ريودي جانيرو:

حيث يرى هذا البيان الموجز بشان مبادئ الأساسية لتوجيه السلوك البشري اتجاه البيئة، حقوق البلدان والمجتمعات والأفراد ومسؤولياتهم لهذا نجد هذا التقرير يؤكد بمبدأه الاول على ان يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنتجة بانسجام الطبيعة [2]

المصداقة على توصيات Agenda 21

حيث تسمى مذكرة عمل القرن الواحد والعشرون هذه الأخيرة تعتبر خطة عمل عالمية تبين أسس التنمية المستدامة والجهد الوطني والدولي في تحقيق هذه التنمية لصالح أجيال المستقبل [3]، إذن هي تهدف الى مساعدة الحكومات والمنظمات والمتعاملين الاقتصاديين في تحقيقها على ارض الواقع طريقة تنمية جديدة ترتكز على حماية البيئة وتضمن أربعين فصلا تناول مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونص الفصل الأول والثاني على: [4]

- خلق شراكة عالمية
- ضرورة خلق الموارد المالية الجديدة

[1]-Legrand.C et chene.F, développement durable et haute qualité environnementale, Collection dossier d'expert, technicités , 2003, p45.

[2]- Wikipédia, l'encyclopédie libre

[3]– عبد القادر محمد عطية وآخرون، قضايا اقتصاد معاصرة نشر قسم الاقتصاد كلية التجارة الإسكندرية، 2005، ص 5.

[4]– إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة وارشادات لإعداد استراتيجية وطنية مستدامة ،رقم المعلومات الأساسية رقم 13للجنة التنمية المستدامة للامم المتحدة بنيويورك 2000،ص8-9.

بعد انقضاء عشر سنوات من قمة الأرض نظمت القمة العالمية التنمية المستدامة بمدينة جوها نسبورغ بجنوب إفريقيا 26 أوت إلى 4 ديسمبر 2002، وقد جاءت هذه القمة بهدف ضمان التزام القادة دول العالم بتحقيق التنمية المستدامة[1] حيث ركز هذا المؤتمر على مواجهة التحديات الصعبة وتحسين مستوى معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية وتركز على المسائل الحيوية كالمياه والصحة والمأوى والطاقة والدخل والتعليم والخدمات لتجديد استدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية .

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية الفطرية أي أنها قد عانت من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني وأصبحت المشكلة في غياب التعاريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات حيث عرفها الاقتصادي روبرت سولوrobert solou" بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها الجيل الحالي[2]، وهو بذلك لا يتم التركيز على الموارد المستهلكة من طرف الجيل الحالي فقط على طبيعة ونوعية البيئة في المستقبل التي تضم اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد سواء كانت مادية مثل المصانع معدات او هيكل معرفة، هذه الطاقة الانتاجية ترتبط بحجم الادخار والاستثمار العقلاني الرشيد الذي يحدد الاستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد المتاحة.

وعرفها Ruckleels Whaus روكلز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها" تلك العملية التي تقرر بضرورة تخفيض نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة"[3]، وذلك من منطلق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتان متكاملتان فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة تظهر من خلال استغلالا الموارد الطبيعية أي في كيفية استعمالها فإذا استعمل الانسان البيئة ومواردها بطريقة عقلانية فانه بذلك استطاع ان يحافظ على بيئته أما إذا فرط في استعمالها واستزاف مواردها خاصة غير المتجددة منها، فقد يؤدي ذلك الى تدهور البيئة وفقدان مواردها أو ندرتها.

وتعرف التنمية المستدامة أيضا بأنها" التنمية التي تسعى إلى استخدام الامثل وبشكل عادل للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، اذ تركز التنمية على المواءمة بين

[1]-Tabat Auolmahi développement durable et stratège de l’environnement ementopu1998, p 71.

[2]– عثمان محمد غنيم ماجدة ابو زند

[3]– جيمس ارامز، التنمية بالمشاركة مع جميع الأطراف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، العدد 03، سبتمبر 1994.

التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، أي انها تهتم كثيرا بالسكان والبيئة، وبسبب ذلك أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير لذا نجد التنمية المستدامة تحاول ان تحقق التوازن الاقتصادي من جهة، والمحافظة على البيئة من جهة أخرى، أو تحقيق حاجات الجيل الحالي بدون التضحية بحاجات الجيل القادم.

وهناك من يعرف التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أنها تنمية ينبغي ان تكون بالمشاركة أي إشراك كافة الأفراد والمؤسسات الرئيسية والمعنية بقرارات التنمية التي تمس شؤونها [1]

بحيث يشارك الأفراد في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، اذن هي فرصة عظيمة للابتكار والإبداع أين تكون كل القوى الحية ضمن جهد للتفكير والتوقع ووضع عملية جديدة قيد التنفيذ في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

كما أن هيئة الأمم المتحدة كان لها دور في تعريف التنمية المستدامة حيث عرف المبدأ الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة التنمية بأنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية" بحيث تحقق على مستو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأثار المبدأ الرابع الذي اقره المؤتمر إلى انه" لكي تحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا من أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام الموارد الطبيعية والنظام البيئي.

كما أن هناك تعريفات أخرى لبعض المنظمات الدولية حيث عرفها البنك الدولي" بأنها تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للاجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس مال شامل أو زيادته المستمدة [2]، من خلال هذا التعريف يرى البك الدولي ان نمط الاستدامة بالنسبة إليه هو رأس مال، حيث يشير التعريف أن رأس المال الشامل يتضمن راس مالي صناعي (معدات وطرق) راس مال فني (معرفة ومهارات...) راس مال اجتماعي(علاقات مؤسسات)، رأس مال بيئي (غابات، موارد مائية...). [3]

من جهة اخرى عرفت التنمية المستدامة من طرف منظمة الفاو Fao (منظمة التغذية والزرعة العالمية) على انها" ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسس بطريقة تتضمن تحقيق استمرار

[1]– ف.دوجلانس موسيت ، مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بهاء شاهين ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 17.

[2]– عبد الله الحرتسي الحميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستر منشورة، جامعة شلف، 2005، ص 23.

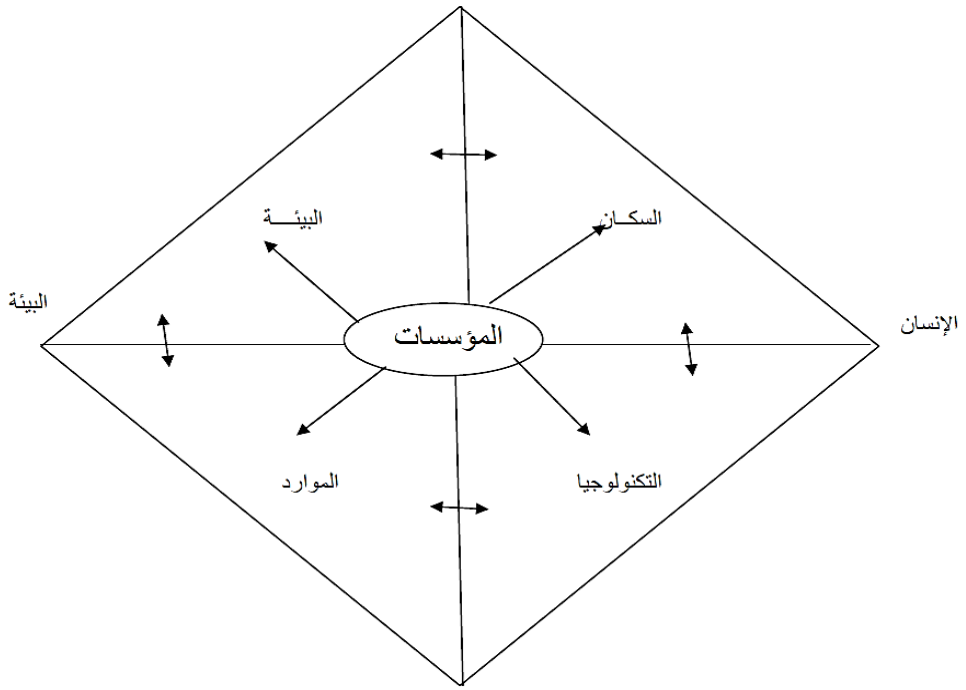
[3]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 93.

وإرضاء الحاجات البشرية الحالية والمستقبلية بصورة مستمرة فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأرض والمياه والنبات والمصادر الحيوانية والنباتية التي لا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية [1]

ويمكن أن نعتبر تعريف التنمية المستدامة الذي وافقت عليه منظمة الأغذية والزراعة العالمية بمثابة إطار عام للتنمية وهذا من خلال تحديده عناصر رئيسية وهي: الموارد البيئية، احتياجات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية او التقنية والبيئة الطبيعية.

الشكل رقم (2–1) : اطار الاستدامة حسب منظمة الفاو FAO

(منظمة التغذية والزراعة العالمية التكنولوجي)



المصدر التنمية المستدامة بالجزائر المنشور على الموقع الالكتروني:

http :WWW.ISLAMFIN.90FOROM.NET/MONTADA

حيث نلاحظ آن هذا الإطار يتناول اهتمامين رئيسيين هما: سلامة البيئة (من خلال البيئة والموارد بالمعنى الدقيق) ورفاهية الإنسان (من خلال السكان والتكنولوجيا والمؤسسات) وسوف يتعين تتبع عدد من المؤشرات التي تضم كل منهما أكثر من متغير واحد

أ–الثروة من الموارد بما في ذلك الوفرة والتنوع

[1]– دونافو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا ،2003، ص 63.

ب – البيئة وذلك ممثلا بالإشارة إلى حالتها الأصلية

ت- التنمية او التكنولوجيا من حيث قدرتها فضلا عن تأثيرها على البيئة.

ث- المؤسسات

ج- الجوانب البشرية بما في ذلك المنافع (الغذاء وفرص العمل والدخل) (اقتصاديات الاستقلال(التكاليف والعائدات والأسعار)، والسياق الاجتماعي(السياق الاجتماعي والمشاركة والامتثال)

اما معهد الموارد العالمية تضمن التقرير الصادر عن هذا المعهد تقسيم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلى أربع مجموعات [1]

اقتصاديا: في الدول المتقدمة تعني التخفيض في استعمال الطاقة والموارد اما بالنسبة للدول النامية تعني التوفيق الأمثل للموارد المتاحة.

اجتماعيا: تعني السعي من اجل تحقيق لاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية

بيئيا: حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

تكنولوجيا: أي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة.

اما التعريف الاكثر شمولا وشهرة للتنمية المستدامة فهو تعريف الامم المتحدة للبيئة سنة 1987 برئاسة رئيسة الوزراء النرويج (بروند تلاند)Groholem Brund) (raland السباقة كما يلي:

" هي التنمية التي تعني باحتياجات الأجيال الراهنة دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها [2]

واستعان هذا التقرير بمقوله شهيرة ل" Antonedesaint" في افتتاحه قمة الأرض " نحن لم نرث الأرض من أجدادنا بل استعرناها من أبنائنا.[3]

[1]– رنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقيمية ، رسالة ماجيستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 129.

[2] - Theirry wiedeman et autres, développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prmetteur, édition d'organisation, paris, 2003, p4.

[3]–كلود دوفوسلر وبيترجيمس ادراة البيئة من اجل حماية الحياة، ترجمة علاء احمد صالح ، مركز الخبرات المهنية للادارة، بميلا، القاهرة، 2000، ص 62

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

1- خصائص التنمية المستدامة

هناك عدة خصائص للتنمية المستدامة تتمثل أساسا في:[1]

هي تنمية يعتبر البحر الزمني هو الأساس فهي طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية فيما يخص مركباته الأساسية كالهواء الماء التربة، المواد الطبيعية الأخرى ومصادر الطاقة.

هي تنمية تشترط عدم استتراف الموارد الطبيعية مما يتعدى حدود طاقتها كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية في المحيط الحيوي والتي يتم عن طريقها انتقال المواد والعناصر وتنقيتها.

هي تنمية تضع الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الاحتياجات من الغذاء والسكن والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكلل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والبشرية.

هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي ويجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المواصلة.

أهداف التنمية المستدامة:

تتجسد التنمية المستدامة من خلال مايلي:[2]

الهدف الاقتصادي: حيث يعتبر من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية وهذا لن يتم إلا باستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة من اجل الوصول إلى رفاهية متزايدة للأفراد والمجتمع.

الهدف الاجتماعي: تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الوصول إلى رفاهية إضافة إلى عدم وجود فوارق بين طبقات المجتمع .

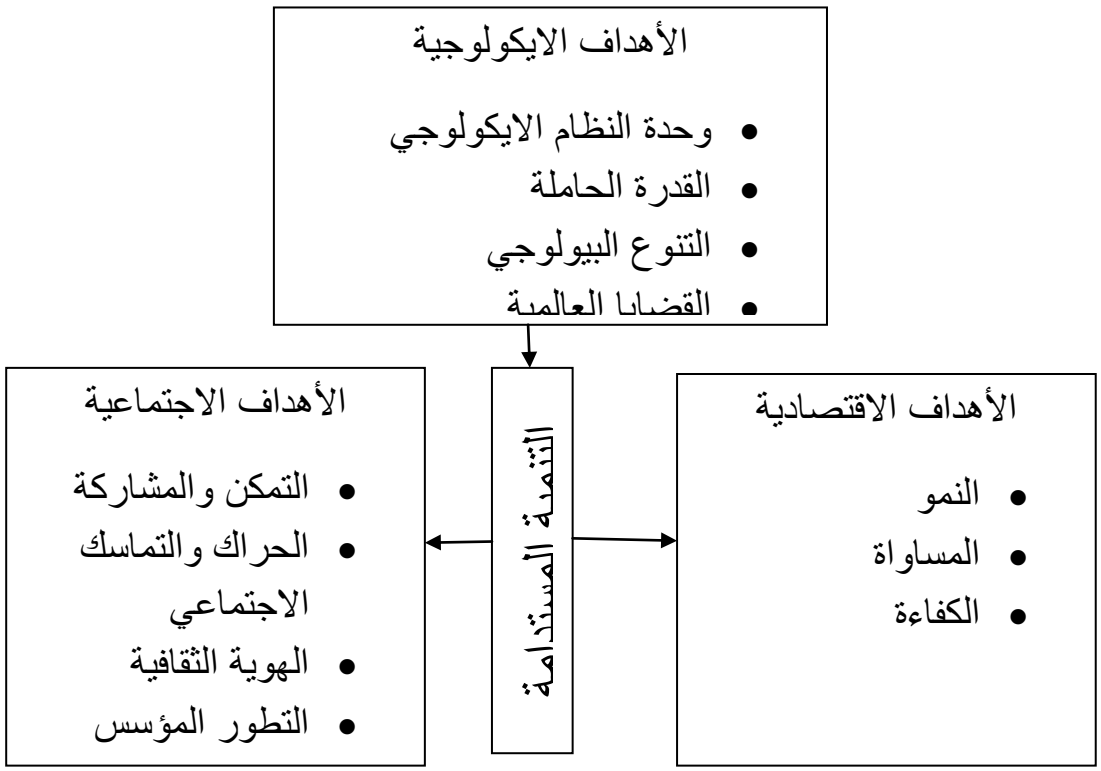
الهدف البيئيي: تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية والنهوض بها ومحاولة تقليل نسبة التلوث وهذا من اجل الحفاظ على التوازن البيئي وضمان بيئة مستدامة للاجيال المستقبلية ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في الشكل التالي:

---

[1]- محمد عبد الحميد توفيق وآخرون، التنمية المتواصلة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،تونس،2002، ص 14.

[2]- صالح فلاحي، التنمية المستدامة بير تراكم راس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار ، العدد2، مار، 2003، ص 73.

الشكل رقم (2-2) : أهداف التنمية المستدامة



المصدر: دوجلاس موشيت، المرجع السابق، ص 72.

من خلال الشكل يمكن القول بان كل هدف يتعامل مع تطور معين للاستدامة، فالجانب الاقتصادي يهتم بالاستدامة الاقتصادية من ناحية النمو والحفاظ على رؤوس الأموال واستخدام الفعال للموارد الطبيعية والعمل في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة وحماية لتنوع البيولوجي بغية تحقيق الاستدامة البيئية كما نجد عنصر أخر لا يقل أهمية هو الجانب الاجتماعي الذي يرتبط بالعدالة الاجتماعية والقدرة على تعبئة المجتمع بمعنى وجود عنصر المشاركة الشعبية وكذلك الثقافة والتنمية المؤسسية.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

نتطرق في هذا المبحث إلى مبادئ وأوجه التنمية المستدامة وشروطها ونظرياتها وفي الأخير سنتطرق إلى استراتجيات التنمية المستدامة وهذا من اجل الفهم الدقيق والواضح للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

مع بداية القرن 21 بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبنها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على مبادئ أساسية: [1]

1- تحديد الأولويات بعناية :وضع خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية (بيئية) وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

2- الاستفادة من كل دولار: تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية

3- اغتنام الفرص لتحقيق الربح لكل الأطراف

4- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا مثل فرض ضرائب ورسوم على انبعاث الغاز وتدفق النفايات.

5-استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من أخطار البيئة.

6- العمل على القطاع الخاص باعتباره عنصر أساسيا في العملية الاستثمارية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة .

7- إشراك المجتمع المدني في عملية التنمية وذلك بنشر الوعي.

8- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا والتصدي لبعض قضايا البيئة.

9- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية.

10- إدماج البيئة من البداية وهذا ما يخفض تكاليف الوقاية والمعالجة

[1] انجد وسير، المبادئ العشرة للعقيد البيئية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية،1996، ص 4-6

هذه المبادئ العشرة يسترشدها جيل جديد الآن من صانعي السياسة البيئية والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة يجعل من السكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للأضرار البيئية.[1]

ثانيا : أوجه التنمية المستدامة

تتمثل بشكل عام في الرفض أو الحفاظ على الاستدامة بشكل ضعيف أو قوي وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية:

1- الاستدامة الضعيفة

إن الديمومة الضعيفة ترتكز على فكرة استدامة النمو وثبات الرفاهية على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو الاقتصادي ومعارضة للتيار البيئي الذي يتكلم عن تخفيض النمو* DECROISSANCE، إذ كتب روبرت سولو سنة 1993" ليس فقط المحافظة على هذه الموارد أو بالأحرى المحافظة على كل العناصر الطبيعية في حالة ثانية، بل المحافظة وبشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج وتكون الاستدامة مضمونة إذا كان[2]

$$AKLAT = ALKMA+KN+KN)/dt \geq 0$$

الرأسمال k ينقسم إلى ثلاثة راساميل هي: km الرأسمال المصنعkh الرأسمال البشري،kn الرأسمال الطبيعي.

ان الاستدانة مضمونة إذا كان احتياطي رأسمال ينمو بصفة متزايدة أو يبقى ثابتا إذ يمكن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق الزيادة في الرساميل الأخرى وذلك للحفاظ على النمو وثبات الرأسمال، وترتكز الاستدامة الضعيفة على عدة مبادئ منها.[3]

ان هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وان هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متعددة وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة والاستخدام الأمثل للموارد المالية والبحث عن حلول تكنولوجية لنفاذ هذه الموارد والتلوث.

---

[1]- انجد وسير، المبادئ العشرة للعقيد البيئية الجديدة مرجع سابق. ص 4-6

*- تخفيض النموDECROSSANCE هو ابطاء النمو من اجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

[2]وليد شتوح ،واقع وأفاق التنمية المستدامة في الدول النامية" دراسة حالة الجزائر، ماجيستر ، جامعة عنابة، 2007،ص 21.

[3]- طوافنيية على، الاستدامة المائية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2009،2010، ص 14.

إن أسباب الأزمة البيئة التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في النمو الاقتصادي المهيمن و لا في معاييره او مؤسساته وممارساته.

يمكن معالجة المشاكل البيئة عن طريق إدخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة وترشيد استخدام الموارد

على كل الوكالات مراقبة البيئة وترشيد استخدام الموارد. واستخدام أفضل الوسائل لتقييم المشاريع لدراسة وتقرير الآثار البيئية للمقترحات والتعديلات الاقتصادية كي تأخذ في عين الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة.

لكن الاستدامة الضعيفة تعرضت لعدة انتقادات من طرف التيار البيئي المحافظ وهي:[1]

- قابلية المقارنة بين الرساميل (kn. Kh. Km)

- هل فعلا يمكن للتقدم التقني إيجاد بدائل للرأسمال الطبيعي المفقود وخاصة الموارد الطبيعية غير متجددة والسلع البيئية المشتركة والضرورية للوجود البشري.

- هل فعلا يمكن للتقدم التقني (Progress technique) إيجاد بدائل للرأسمال الطبيعي وكيف يمكن تصور ذلك من الناحية الأخلاقية؟

الاستدامة القوية: [2]

إن الاستدامة الضعيفة لم تطرح مسالة انسجام البيئة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفينة يجعل عملية التنمية المستدامة تبدو مستحيلة.

بينما يرتكز مفهوم مورد متجدد أي لا مستقبل بيئي إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب على الموارد.

- معدل استتراف الموارد الطبيعية المتجددة يجب الا تتجاوز معدلات التجدد.
- معدلات انبعاث الملوثات يجب ألا يتجاوز قدرة الاستيعاب الطبيعية والبشرية.
- ادماج الاقتصاد في البيئة ليس العكس اي اعادة بناء الاقتصاد بما يتلائم مع البيئة
- التأكيد على الاستدامة الاحيائية (البيولوجية) كشرط لاي تنمية.

[1]– طوافنيية على، نفس المرجع ، ص 16.

[2]مرجع سبق ذكره.

- المسؤولية الأخلاقية اتجاه الأجيال القادمة
- ضمان توريث الموارد الاجتماعية والبيئية(الرأسمال الطبيعي) بنفس مستواها او ما يزيد عليها إلى الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: شروط تحقيق التنمية المستدامة ونظرياتها

1- شروط تحقيق التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الالتزام بثلاثة شروط هي :[1]

الشرط الأول: ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وخاصة ان الرصيد منها محدود وأحيانا غير معروف وهذا الأمر واضح ويستند إلىمبدأ اقتصادي عقلاني.

الشرط الثاني: قدرة النظام البيئي على معالجة المخلفات فهو يهدف الى الحفاظ على البيئة وعدم تدميرها وذلك عبر منع رمي النفايات المضرة بالبيئة وبل يجب تدوير هذه النفايات والاستفادة من جديد وذلك حتى لا يكون تلوث يضر بالإنسان والحيوان على حد سواء اي الحفاظ على التنوع البيولوجي والحيوي (boidiversité)

الشرط الثالث: عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، فانه يهدف إلى تحقيق الاستعمال المنظم للموارد المتجددة حتى لا ترتكز إلى غير رجعة مثل الرعي الجائر والصيد العشوائي أي يجوز استعمال هذه الموارد بالشكل الذي لا يسمح لها بالتجديد الطبيعي .

2- نظريات التنمية المستدامة:

في ظل المفاهيم المختلفة لتنمية المستدامة من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع ذهب البعض إلى اقتراح استدامة التعميم الدولي للثروة[2] وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي.

وهذا ماد أدىإلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتقضي إلى ظهور هذا المفهوم من بين هذه النظريات نجد:

1- النظريات المتشائمة: في عام 1978 نشر توماس مانس thomas mahtuse مقولته المشهورة حول مبادئ السكان

[1]- عبد العزيز محارب، الآثار الاقتصادي لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 54.

[2]- الطاهر خامدة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ، حالة سوناطراك ، رسالة ماجيستر، جامعة ورقلة، 2007، ص 27.

حيث يرى ان الجنس البشري اذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل سنواجه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة وان هذا سوف يؤدي الى بؤس ومجاعة.

كما رأى توماس ان الحروب ورغم سلبياتها الا انها حل امثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة لذلك عدت نظريته بالمتشائمة[1]

2- النظيرة المتفائلة:

وهنا نجد الاقتصادي الكلاسيكي جون استيوارات ميل John Stiaurt Mill حيث يرى أن الموارد الناضبة أو المحدودة يمكن ان تمثل حاجزا او قيد اعلي لزيادة الإنتاج في المستقبل لذلك ل تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

واستمد ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة على دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي.

وعلى الرغم من تفاؤله رأى انه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام وعليه استنتج هذا العالم لن يكون مثاليا .[2]

النظريات الداعية لأولية الاقتصاد:

وهنا يجب لتمييز بين ثلاثة مفاهيم ذات العلاقة هي النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو زيادة حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيق مع مرور الوقت. التنمية الاقتصادية في مفهوم اوسع من الاول فهي تضم مفاهيم التنمية من تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعارف والإمكانيات والحقوق المدنية والحريات ومن بين النظريات الداعية لاولية الاقتصاد نجد:

1- نظرية الموارد الناشئة:

قام الاقتصادي هارلود هوتلينغ بنشر هذه الدراسة حول الاقتصاديات الموارد الناضبة في عام 1931 وقتم بناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلالها والاستفادة منها على المدى الطويل ومراعاة الأجيال القادة في تلك الموارد عد القيام بعمليات استغلالها وهو أساس انطلقت منه الأمم المتحدة في العقد الاخير من القرن 20 عندما تبنت مفهوم التنمية المستدامة.

[1]- الطاهر خامدة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة مرجع سابق ذكره ص 29.
[2] المرجع نفسه، ص 33.

2- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون انه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة والحروب والكوارث الطبيعية للسياسات الاقتصادية وأخذها مجتمعه مع بعضها البعض ومن بين هذه النظريات نجد:

- نظرية التحيز الحضري: وضعها ميخائيل ليشون ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟ وفي ظل هذا يقول براون ليستند في 1999 أننا بحاجة الى برملة أخلاقية تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

والمشكلة كما ترى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير 1989 لا تقتصر على استتراف الموارد الطبيعية بل تكمن في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى الدولة والمناطق المتمثلة في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك .

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة

ان كل استرتيجية لها معالم وعناصر محددة لذلك فان عناصر استرتيجية التنمية المستدامة تتمثل في :

1- ثبات عدد السكان:

تستند فكرة ثبات السكان الى ان الزيادة السكانية في كثر من انحاء العالم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعة المتاحة في تلك المناطق تحملها، الى هنا تتجلى ابرز المشاكل السكانية في الدول النامية، بحيث لا يوجد تناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة وكذلك التركيب العمري للسكان، وضعف مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة نسب الفقر بينهم ، مما يترتب على الضغط على قاعدة الموارد الاقتصادية والطبيعية باكثر مما تتحمل وتدميرها مع الزمن ونشوب التراعات القبلية والعرفية [1]

ومن غير المعقول ترك الزيادة السكانية تستمر بوتيرة بعيدة عن طاقة تحمل الموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة للوفاء بالحاجات الاساسية والضرورية للسكان وخاصة الاطفال والشيوخ، ومع قصور الموارد ومحدوديتها تظهر كثير من الدول النامية الى التحقيق ومخصصا لدعم المقدم لذوي الدخل المحدود.

[1]- محمد سمير مصطفي، استراتيجيات التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية. الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت، 2006، ص 447، ص 448.

2- أشكال جديدة من التقنيات وعملية نقلها:

لقد ادى استهلاك الطاقة الفرط في الدول الصناعية وخاصة البترول إلى تخفيض أصل نفاذ هذا المورد في كثي من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج و لم يكن هذا الاستهلاك المفرط الا نتيجة أنماط الإنتاج والتصنيع الكثيفة واستخدام الطاقة التي تنتج الملوثات الصناعية التي تعتمد على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو السبب الرئيسي في انبعاثات أكسيد الكبريت ذات الآثار الصحية الوخيمة وكذلك زيادة عدد المركبات في الدول النامية قد تسبب في زيادة انبعاثات الكربون والرصاص في هواء تلك المدن بشكل متصاعد ، هذا ويعتبر الرصاص من المعادن الثقيلة ذات التأثير السام على صحة الإنسان وكذلك القاء المخلفات الصلبة والسائلة لكثير من المصانع المنتشرة في العالم والمجاورة لمجاري الانهار قد تسبب نقص جودة المياه بسبب زيادة الأنشطة الصناعية وعليه يمكن اعتبار التطور التقني في مصلحة البيئة والاقتصاد بشكل دائم إذا:[1]

- ساعد على خفض تكلفة التلوث البيئي
- ساعد على تطوير تقنيات تقلل من النفايات الناتجة
- كان قابلا للتطبيق عموما في مرحلة التي تسبق المنافسة.
- كانت النسبة بين المنافع الاجتماعية الخاصة معقولة.

3- تقليل النفايات ومنع التلوث:

يعد تلوث سطح الأرض ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه، فالفضلات تنتج عن الإنسان ونشاطه لتستقر على سطح الأرض وتشوه جماله وتسبب الأمراض المعدية، والمتمثلة في نفايات المنازل (مواد مستهلكة وبقايا أطعمة، ومعلبات فارغة ومواد بلاستكية وورق وزجاجات) إضافة إلى نفايات البناء والهدم الآدمية والحيوانية الصلبة

ومن العوامل التي ساعدت على تفجر مشكلة النفايات الصلبة في الدول النامية والتي تظهر في:

- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وكثافتها في الكيلومتر المربع الواحد في كثير من الأحياء في عواصم الدول النامية.
- العوامل السلوكية(تدني الوعي بالصحة العامة في غياب التربية البيئية)وهذا ما ادى الى تطوير التقنيات التي تهدف من تقليل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية والريفية ويتم ذلك بوسائل عدة:

[1]- محمد سمير مصطفي، استراتيجيات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 449.

- إدخال تغيرات على المدخلات المختلفة للصناعة واستبدالها بأخرى.
- تحسين أساليب التشغيل وإدخال تحسينات على عملية معالجة المواد وعزل موارد تدفق النفايات.

4- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية: [1]

الإدارة المتكاملة هي توليفة من كل المعارف والمهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع واستمرارها مع الزمن وعدم انقراضها، والنظام البيئي يدل على مكان محدد يضم كل العوامل المادية التي تكون ما نطلق عليه بالبيئة وليس اعتباره مجرد موضع لتجميع الكائن الحي.

5- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:

وتنقسم الموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى مجموعتين:[2]

الموارد المتجددة : وتنقسم إلى أربعة نظم رئيسية وهي:

مصايد الاسماك ، الغابات والمراعي والزراعة.

الموارد غير المتجددة: وتتمثل في مخزونات البترول والغاز الطبيعي وطبقات الفحم الحجري وخامات المعادن ورواسب الفوسفات وغيرها وأيضا معظم المياه الجوفية في شمالي إفريقيا في الصحراء.

6- تغير المناخ والتحديات البيئية الرئيسية:

ان العالم يمر بلحظة حاسمة لابد أن تكون فيها الاستدامة البيئية عنصرا رئيسيا في التنمية وقد تغير المشهد الخارجي العام تغييرا كبيرا منذ عام 2001، أدرك العالم جيدا حقيقة أن تغير المناخ له أثار خطيرة على مكاسب التنمية في مختلف البلدان الأخرى وينطوي على مخاطر بالغة على الصناعة والمستثمر والمؤسسات المالية.

ويثير الاهتمام البلاغ بتغير المناخ جوانب عدة يجب معالجتها في إستراتيجية البيئة من خلال:

- التركيز على تغير المناخ في الإستراتيجية البيئية الجديدة
- مفاعلات بين الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ والالويات البيئية المحلية والإقليمية
- القدرة على تعظيم المنافع المشتركة لتغير المناخ
- ان توازن هذه الإستراتيجية بين دور البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أولوياتها البيئية التي تتلاءم أوضاعها الخاصة .

[1]- دوناتور مانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق، 2003، ص 47.

[2]- محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 451.

7-تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها:

تنقيب المؤسسات والأسواق في كثير من الدول النامية ومن ثم تدعو الضرورة إلى بناء المؤسسات من اجل تصحيح اختلالات هذه الأسواق وتصحيح آلياتها فالقطاع غير الرسمي يمارس معاملات بسيطة عائدها صغير ولا توفر لهم الحد الأدنى من العيش في أكثر الأحيان، لكن الشركات المتعددة الجنسيات ذات القدرة التنافسية العالية التي تنتج أكثر بتكلفة اقل وبجودة عالية استطاعت زيادة مبيعاتها وتتحول إلى السلع ذات التقنيات العالية التي تمكنها من النفاذ إلى السوقين المحلية والدولية.

ويمكن تلخيص وظائف المؤسسات في:[1]

- توفير معلومات عن الاسواق واموالها والمتعاملين فيها خلال نشرها واتاحتها
- زيادة المنافسة وتشجيعها بين الاطراف المتعاملة في السوق مما يؤدي الى تحسين الجودة.
- تحديد الحقوق المتعاملة في السوق من وجهة نظر حقوق الملكية.
- القضاء على الفساد وعدم الشفافية.

8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات:

بلغ معدل القراءة والمتابعة بين البالغين '15 عاما فأكثر) سنة 2000 نحو 37.7 % في الدول النامية 62% في الدول العربية 61.5 في الإفريقية جنوب الصحراء، فان هذا المستوى المتدني من التعليم والمعرفة في الدول العربية يستلزم من جهة موارد مالية كبيرة للرفع من هذه النسبة وخاصة تلك المتاحة للتعليم الكبار من اجل زيادة مؤشرات التنافسية (راس مال البشري) و تحسين اوضاع التعليم لجميع المواطنين ومن جهة اخرى البحث عن انماط تعليمية غير تقليدية تهدف الى التربية والتثقيف البيئي من شانها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة عن طريق: [2]

الاهتمام بالتربية ومبادئ الصحة الإنجابية لأفراد المجتمع في المناطق العشوائية الفقيرة والمناطق الصحراوية والجبلية.

الاهتمام بالتربية البيئية للعاملين في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والتأكيد على مبدء الحفاظ على البيئة:

-تصميم بدائل وتقنيات رقابة البيئة ومعالجة التلوث لما يتناسب مع وعي الناس ومستوياتهم التعليمية.

[1] – تقرير رقم 08 استراتيجية مجموعة البنك العالمي الدولي من اجل التنمية المستدامة والبنك الدولي 2009، ص 3.

[2] –محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 454.

المبحث الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

نلاحظ من خلال التطرق لمفهوم التنمية المستدامة أن لها أبعاد مختلفة ومتعددة تتداخل وتتفاعل فيما بينها حيث تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما أن لهذه التنمية مؤشرات لقياسها كالمؤشر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي ونجاح هذه التنمية مرتبط بقدرتها التركيز على هذه الجوانب بصفة كاملة ومتوزانة دون افراط.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد تتداخل فيما بينها والتركيز عليها من شانه أن يحرز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أبعاد متفاعلة كما يلي:

1-البعد الاقتصادي:

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة وهو يطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية والبشرية، لذلك جاء تصور التنمية المستدامة لإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في في الحسابات الاقتصادية أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات البيئية نظام الإدارة البيئية التقييم النقدي للإضرار البيئية...) والمتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن، الحق في الماء، الغذاء) وذلك من اجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة التي كانت تحقق الرفاه الاقتصادي حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية المجاعة، الفقر، ظاهرة الاحتباس الحراري) ويمكن تجميع الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية: [1]

- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيات، سوق حقوق التلويث)
- تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترفيه الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة(توطين الإدارة البيئية إجراءات لتخفيض التلوث...)،.
- ومنع موارد وميكانزمات مالية لحفاظ عل البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد ادماج الجانب البيئي في سياساتها
- تغير أنماطا لإنتاج والاستهلاك وجعلها اكثر استدامة (التكنولوجيات النظيفة الاستهلاك الأخضر)

[1] -Karem delchet, qu'est ce que le développement durable, édition afnor, France, 2003, p5.

- تحسين ميزانيات خاصة برفع كفاءة وتسير المياه والتعليم والصحة والثقافة.
- التجارة العادلة دوليا رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية

2- البعد الاجتماعي:

تبرز التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي مبادئ أساسية في رفض الفقر والبطالة والتعرفة والتعاون البالغ بين الفقراء والأغنياء وترتكز على مبدأ الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جاني تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة وتخلص أهم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في النقاط التالية: [1]

- ضبط السكان وأهمية توزيعهم هذا من اجل الوصول إلى التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي وهو متاح من الرأسمال الطبيعي
- التعاون الدولي من اجل مساعدة دول الجنوب وخاصة الفقيرة منها للمضي في طريق التنمية المستدامة عن طريق تخصيص مساعدات مالية سنوية لهذه الدول.
- إرضاء وتوفير الحاجات الأساسية للجماعات البشرية والمستقبلية عن طريق الحق في الماء الشروب محاربة الجوع وسوء التغذية السيادة الغذائية) الحق في التعليم، حق الجميع في العمل، تحسين الرفاهية الاجتماعية وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس مال البشري.
- تطوير نوعية الحياة عن طريق الحق في الخدمات الاجتماعية الحق في السكن النوعي.
- إدماج المشاركة الجماهرية سواء الأفراد أو المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية ong في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية المحلية
- إضافة برامج الإعلام والإرشاد الصحيحة التي توضح للناس ادوارهم في عملية التمة المتواصلة.

3- البعد البيئي:

تتعلق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد البيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والموارد المائية في العالم ومراعاة أن لا تتعدى مخلفات النشاط الاقتصادي قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات، وبعبارة أخرى تتمثل الأبعاد البيئية لتنمية المستدامة فيما يلي:

[1]- ibid p 13.

– الحفاظ على الموارد الطبيعية:

اذ تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية كحماية التربة والغابات ومصائد الأسماك ويتواكب ذلك التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة الاستهلاكية المتزايدة ويقصد بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل مع تجنب الإسراف في استخدام الاسمة الكيماوية و المبيدات لعدم تهديد الحية البرية والمائية وتلويث الأغذية البشرية

– الحفاظ على المحيط المائي:

فالتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه عن طريق وضع حد للاستخدامات المبددة لها كتحقيق كفاءة شبكة المياه واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه لبقائها وتجنب تلويث المحيط المائي بمختلف أنواع النفايات وبخاصة الصناعية منها، وضمان وصول المياه للسكان بصفة مستمرة وكافية.

صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي: وذلك بإعطاء عمليات الانقراض والحد من التدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة.

حماية المناخ من الاحتباس الحراري: ان للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثار سيئة في لبيئة ، فانطلاق الأبخرة والغازات يؤدي إلى الأمطار، او زيادة الأشعة فوق البنفسجية، ويعني ذلك عدم استقرر المناخ أو النظم الايكولوجية أو تدمير طبق الأزون التي تحمي الأرض ولذا فالتنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغيرات كثيرة تضر بالكائنات الحية دون استثناء:

التسيير المستدام للنظام البيئي الهش: مثل محاربة ظاهرة انجراف التربة والتصحر والجفاف

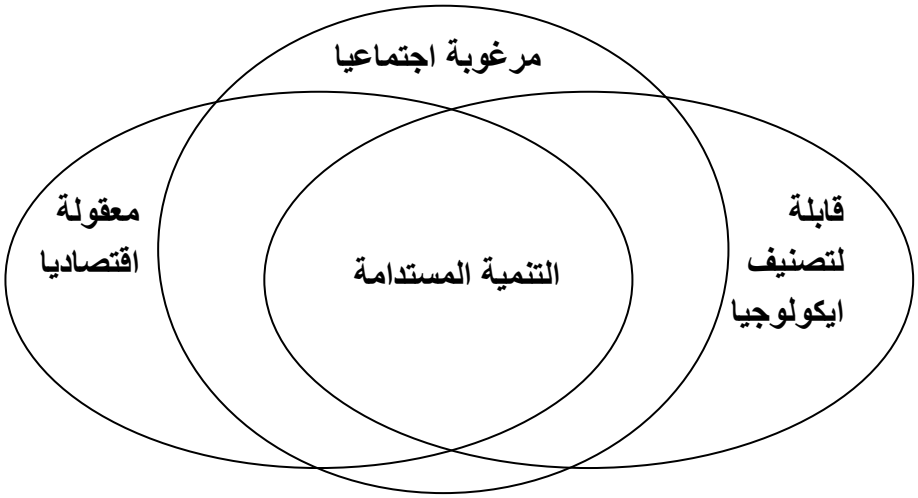
كما توجد أبعاد بشرية تتمثل في العدالة الاجتماعية لأنها أساس الاستدامة كذلك تحسن التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وإضافة إلى أبعاد تكنولوجية.

وكخلاصة يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة في الدول النامية إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة أبعاد على الأقل هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهناك ارتباط وثيق بين هذه الإبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في احدها من شانه تعزيز الأهداف في بعضها الأخر ومن ذلك مثل الاستثمار في رأس المال البشري ولاسيما فيما بين الفقراء، بدعم الجهود الرامية إلى التقليل من الفقر والى الإسراع بتثبيت السكان والى تصنيف الفوارق الاقتصادية والى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي ولموارد والى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من

التكنولوجيات الناجحة في جميع البلدان ويمكن تبسيط أبعاد التنمية المستدامة واختصارها في ثلاثة أقطاب هي الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي حيث تتحقق التنمية المستدامة بتقاطع كل هذه البعاد. ويوضح الشكل التالي الأقطاب المترابطة والمتداخلة للتنمية المستدامة

شكل (2–3): تداخل ابعاد التنمية المستدامة



المصدر: ف دوجلاس موسنيت مبادئ التنمية المستدامة مرجع سابق ذكره ص 73

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة :

بالرغم من انتشار التنمية المستدامة إلا ان المشكلة الأساسية فيه بقيت الحاجة الماسة لتحديد المؤشرات indicatoros لقياس الانجاز والتقدم الذي تحقق في مجال التنمية المستدامة بشكل فصلي وهذا ما يترتب عليه العديد من القرارات الوطنية والدولية حول التزام بالتنمية المستدامة إذأن معظم تقارير الدول التي تم تقديمها للسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركزت على تعداد المشايع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيفها والمصادقة عليها وكانت معظم هذه التقارير نظرية، تعد من طرف المؤسسة الحكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة الوصول الى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنشر على مستوى العالم إلى حد ألان[1].

[1]– باشر محمد علي وردم، العاللم ليس للبيع ، مظاهر العولمة على التنمية المستدامة الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، 2003، ص 205.

فالمؤشر بصفة عامة هو متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة او معدل التقدم أو التغير الحادث عبر الزمن وبالتالي فهو يساعدنا على التعرف على حقيقة موقفنا الحالي والى أين نتجه وكم نبعد عن الوضع المطلوب حقيقة أو المرغوب الوصول إليه

ومؤشرات التنمية المستدامة دائما ما تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية في أنها لا تقيس التغيرات في النظام او الجوانب او الأجزاء ولكنها انما تقيس الروابط والعلاقات الداخلية القائمة بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئة، كما تشير إلى مناطق الضعف في هذه العلاقات[1]

تمر عملية قياس مؤشرات التنمية المستدامة بمجموعة من المراحل هي: [2]

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة أولية تهتم بتحديد الإطار العام لعملية التنمية المستدامة ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الخطط والأهداف والوسائل وهي تشمل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية او الخاصة.
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيها في ظل الأولويات الوطنية.
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين ادوار هذه الجهات
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها

المرحلة الثانية:

يمكن أو توصف هذه المرحلة بكونها مرحلة تقنية أو فنية، ولكنها مزورية جدا من خلال بدلها في الإطار النظري للتنمية المستدامة والإطار العملي ويتكون من الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة
- تحديد الجهات التي تستخدم فيها هذه المؤشرات.
- تحديد الأهداف التي من شانها أن تستخدم هذه المؤشرات.

[1] احمد ابو البذيذ الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2007، ص 34.

[2] ف- دوجلاس موسنت ، المرجع السابق، ص 168.

المرحلة الثانية:

وهي المرحلة الأهم في تنفيذ عملية قياس التنمية المستدامة ، حيث يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجية التنمية المستدامة في الدولة أو الإقليم من خلا قائمة المؤشرات المستخدمة وتلك التي اعدتها الأمم المتحدة ومع ضرورة التأكيد على مايلي:

مدى توفير البيانات لهذه المؤشرات وإمكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات

مصدر البيانات واستمرارية توفرها وإمكانية الحصول عليها بسهولة .

مدى واقعية هذه البيانات وطريقة إنتاج هذه البيانات)مطبوعة الالكترونية على شكل تقرير)

ومن اجل إعداد المؤشرات فعالة لقياس التنمية المستدامة لابد من مراعاة شروط معينة في عملية الإعداد[1]

- ان تكون المؤشرات قابلة للقياس اي لديها بيانات كمية ووحدات قياس
- ان تكون واضحة ودقيقة ويمكن فهمها من جميع الأطراف المعنيين سواء سياسي ناو اقتصاديين ، علماء بيئة، ومن أفرادا لمجتمع
- ان تعكس شيئا أساسيا عن جوانب المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والبيئة
- أن تكون حساسة الزمن وتوقفها
- الخصائص تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى

فالمؤشرات الجيدة والفعالة لتنمية المستدامة يجب ان تتميز بعدة خصائص وتتمثل هذه الخصائص في ان تكون المؤشرات [2]

-وثيقة الصلة بالقيمة والموضوع إعداد الدراسة

– سهلة الفهم والتطبيق

– موثوق فيها وفي المعلومات التي عدنا إليها

– تقد م معلومات في الوقت المناسب

وتتمحور مؤشرات قياس التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها توصيات الاجندة 21 والتي تنقسم الى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية،

[1]– عثمان محمد غنيم، وماجدة احمد ابو زنط، المرجع السابق، ص 263.

[2]– أحمد ابو البدبد الرسول، المرجع السابق، ص 26.

حيث حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية :

المساواة الاجتماعية الصحة العامة، التعليمي، النوع الاجتماعي أنماط الانتاج والاستهلاك السكن الأمن، الغلاف الجوي، الأراضي البحار والمحيطات والمناطق الساحلية المياه العذبة التنوع البيولوجي (الحيوي) النقل العلاقة النفايات الصلبة والخطرة الزراعة التكنولوجيا الحيوية التصحر والجفاف الغابات السياحة البيئة التجارة القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في الجدول التالي

الجدول رقم (2-1): محاور ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

المحور	المؤشر	كيف يقاس المؤشر
	البنية الاقتصادية وهي تعبر عن الأداء الاقتصادي والتجارة والحالة المادية	الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل اليومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
		التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات
		الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي
	أنماط الإنتاج والاستهلاك أن انماط الإنتاج غير مستدامة تستنزف الموارد الطبيعية لذا لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك لحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم بشكل متساوي	أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في المستدامة هي - استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الانتاج والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية - استهلاك الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد - نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة - إدارة وإنتاج النفايات: وتقاس كمية إنتاج النفايات الصناعية والمترلية وإنتاج النفايات الخطيرة وإنتاج

		النفايات المشع وإعادة تدوير النفايات - النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة ، مواصلات عامة، دارجة نارية.....الخ)
المحور	**المؤشر**	**كيف يقاس المؤشر**
المحور الاجتماعي	المساواة الاجتماعية وتعني المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص و اتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل ولخدمات العامة كالصحة والتعليم	مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية وهما: الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون حد الفقر أو نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة بمعدل اجر المرأة مقارنة بمعدل اجر الرجل
	الصحة العامة وعني الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة	حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال خمس سنوات الاصحاح ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه الرعاية الصحية تقاس بنسبة سكان القادرين على الوصول ل المرافق الصحية ونسبة التطعيم منذ الإمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل
	التعليم ويعني الحصول على التعلم وزيادة فرص التدريب والنوعية العامة	مستوى التعليم وتقاس بنسبة الأطفال الذين يحصلون على الصف الخامس من التعلم الابتدائي محو الأمية: وتقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
	السكن إي مدى توفر السكن المناسب	نسبة المساحة المبنية لكل شخص
	الأمن ويعني الأمن الاجتماعي وحماية الأس من الجرائم	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة

	السكان هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك النمو الاقتصادي غير المستدام	النسبة المؤية للنمو السكاني
المحور	**المؤشر**	**كيف يقاس المؤشر**
المحور البيئي	الغلاف الجوي هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها التغير المناخي وثقب الأزون ونوعية الهواء	التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز الملوثات في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية ترقق طبقة الأزون ويتم قياسها من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأزون
	الأراضي فالأرض تتكون من البينة الفيزيائية والطبوغرافية للسطح وأيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها	الزراعة ويتم قها بمساحة الأراضي مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي وكذلك معدل قطع الغابات التصحر : ويتم قياسه من خلال حسب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية .الحضرنة ويتم قياسها بمساحة الأراضي المتقدمة كمستوطنات بشرية دائمة ومؤقتة
		نوعية المياه: وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتريا المعوية في المياه
		كمية المياه: وتقاس من خلال نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية

	التنوع الحيوي ويعني حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات حيث التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعد شرطها لاستدامة التنمية	ويتم قياس النوع الحية من خلال مؤشرين رئيسيينهما: الأنظمة البيئية : والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة التنوع البيولوجية : يتم قياسه بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض
المحور المؤسس	الاستخدام التقني	يقاس من خلال عدد أجهزة الراديو والتلفاز لكل 1000شخص استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص

المصدر ريدة ديب و سلمان مهنا ,التخطيط من اجل التنمية المستدامة ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد الخامس والعشرون ،العدد الأول،2009،ص 6-12 (بتصرف)

خلاصة الفصل:

التنمية المستدامة من خلال التعاريف السابقة تعني تلك التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر وان لا تعرض أجيال المستقبل للخطر وتعرف بأنها تلك العملية التي تقر بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وأيضا تسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية وللتنمية عدة خصائص من بينها الاستمرارية ، بمعنى التنمية هي على المدى الطويل وكذلك التوازن البيئي ، وهي الاعتناء بالحاجات الأساسية للفرد في المقام الأول كالغذاء والسكن الملبس سعي من خلالها إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها الهدف الاقتصادي من خلال إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها الهدف الاقتصادي ومن خلال الاستخدام الأمثل العقلاني والرشيد للموارد المتاحة، وأيضا الهدف الاجتماعي من خلال المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية

ولها عدة ابتعاد ومبادئ منها البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي تسعى من خلالها الى تغطيتها بمعنى أن تشكل كل الإبعاد ومن مبادئها تحديد الأولويات بعناية ووضوح خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية والإنتاجية وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية إشراك المجتمع في هذه التنمية.

فمن خلل هذه العناصر أن التنمية المستدامة تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها وعدم الإخلال بالتوازن ،والحد من تعريض الأرض ومن عليها لمختلف أنواع التلوث وتأكيد عدالة توزيع الموارد لكن المعضلة الكبرى تبقى بين التطبيق، فالعالم يمشي والفقراء يزدادون فقرا والحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة فالتنمية المستدامة القائمة على لإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنساني للشعوب، وهي الطريق الأقصر لتحقيق السلم والأمن العالمي.

الفصل الثالث:
الفساد الإداري وواقعه
في الجزائر

تمهيد:

بعدما تعرضنا إلى مختلف جوانب موضوع الدراسة في الفصل الأول والثاني نحاول في هذا الفصل دراسة واقع الفساد الإداري في الجزائر ومختلف جوانبه وفرضياته على أرض الواقع وركزنا على الجانب النظري وهذا نظرا لحساسية الموضوع وتعذر القيام بدراسة ميدانية والتعرف على أنماط الفساد الإداري السائدة في الوسط الوظيفي، وأسبابه وكذا آثاره المحتملة المختلفة على مجالات التنمية الاقتصادية المستدامة، وكذا سبل مكافحته والمعرقلات التي تواجه جهود مكافحته في الجزائر وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: ملامح الفساد وآثاره على التنمية المستدامة في الجزائر وتطرقنا في هذا المبحث إلى ملامح الفساد وأسباب ظهوره في الجزائر 2004- 2014 وآثار الفساد على المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

المبحث الثاني: الفساد الإداري وسبل مكافحته في الجزائر وتطرقنا فيه إلى الأجهزة والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد الإداري في الجزائر وإلى ترتيب الدول العربية وترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد.

المبحث الأول: ملامح الفساد وآثاره على التنمية المستدامة في الجزائر

يعتبر شيوع الفساد من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدولة وهو في جوهره حالة تفكك تعتري الدولة لأسباب عديدة متشابكة بعضها محلية وأخرى خارجية ترتبط بالنظام العالمي الجديد ونتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية وعدم احترام القانون وغياب الشفافية والمساءلة ولهذا تناولنا في هذا المبحث ثلاثة مطالب:

1-ملامح الفساد وأسباب ظهوره في الجزائر (2004- 2014).

2-آثار الفساد على المجال الاقتصادي والاجتماعي.

3-آثار الفساد على المجال السياسي في الجزائر.

المطلب الأول: ملامح الفساد وأسباب ظهوره في الجزائر (2004– 2014)

إن تاريخ المنظومة الإدارية الجزائرية يرجع حسب وثيقة الميثاق الوطني لسنة 1976

إن ماسينيسا أول مؤسس دولة نوميدية، حيث قام بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية طيلة الفترة التي حكم فيها خلال القرن الثاني قبل الميلاد، والذي قام في ظلها ببناء وتوحيد الدولة النومييدية.

كما عرفت الجزائر زمن الاحتلال الروماني تنظيما إداريا تحت سلطة القنصل (الحاكم الروماني) الذي كان يتكفل بتنظيم الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والإدارية.

غير أن الإدارة العصرية لم تظهر إلا في العهد العثماني في الجزائر مع بداية القرن 16 ذلك أن الجزائر قبل تاريخ 1516

كانت تعيش فوض عارمة وتمزقا كبيرا من حيث العلاقة بين الدولتين الزيانية والحفصية وكذا بين الدولة الزيانية والدولة المرينية[1])

وقد عرفت الجزائر ازدهارا كبيرا في جميع المجالات في هذا العهد، غير أنه بانهيار الأسطول الجزائري في معركة نافرين سنة 1827.

[1]- عبد الحميد قرفي، الإدارة المركزية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص 14، 13

تحولت أطماع الفرنسيين نحو الجزائر والتي استعمرت سنة 1830، والمستدمر الفرنسي في بداية الأمر لم يتغير كثيرا مما وجد من مؤسسات كانت قائمة منذ العهد العثماني بل كيف المؤسسات العثمانية مع الأوضاع الجديدة.[1]

وقد ساد النظام العسكري في الجزائر واستمر من 1830 إلى 1870، وبعدما استقرت الأمور تم الانتقال إلى النظام الإداري الذي كان سائدا في فرنسا كما طبقت التشريعات الفرنسية في الجزائر أيضا.

ومن ثم فإننا سنحاول تتبع آفة الفساد وتطورها خلال فترة الاستقلال وذلك منذ سنة 1962إلى يومنا هذا.

نشير بداية أن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرة بمرحلة انتقالية دامت ثلاث سنوات (1962 إلى 1965)

حيث لم تتضح ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصادي الجزائري، إلاأنه بعد ذلك وبالضبط في سنة 1967 وإلى غاية سنة 1978 تموضع استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى، ولقد صاحب هذه المرحلة انتشار الممارسات الفاسدة والتي حاولت استغلال موجة الإصلاحات لتشكيل الثروات الطائلة.

ولقد أرجع البعض أسباب تفشي الفساد الكبير إلى عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة والمكلفة والتي تعتمد أساسا على اللجوء المبالغ فيه إلى الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد وقد نتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد للأموال العمومية وإسراف كبير نتيجة سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية[2]

أما فترت التسعينيات 1990 إلى 2000 فقد شهدت انتشارا كبيرا وملفتا للانتباه للفساد وخاصة الإداري منه ونهب موارد الدولة وممتلكاتها من قبل شر ذمة من الفاسدين المستنفذين في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة، وقد زادت الأزمنة الأمنية التي عاشتها الجزائر آنذاك من فرص تفشي هذه الظاهرة، وكذا ساهمت الإصلاحات السياسية أي (تبني التعددية السياسية والاقتصادية والتخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى الاقتصاد الحر التي تبناه المشروع في ظل دستور 1989تغلغل الفساد في القطاعات الاستراتيجية للدولة وإلى تركز الثروة في أيدي قلة من رجال المال والأعمال.

[1] – عبد الحميد قرفي، الإدارة المركزية ، المرجع السابق، ص 40

[2] – عبد الحميد براهيمي « : دراسة حالة الجزائر»، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004:، ص42

حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في هذه المرحلة الانتقالية، والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين[1].

غير أنه بداية من سنة 2000 ولغاية يومنا هذا وقع تحولا كبيرا في منظومة القيم أدت إلى شيوع ثقافة الفساد والافساد حيث شهدت هذه الفترة تفشي غير مسبوق ولا مثيل له في الدول النامية الأخرى لظاهرة الفساد، والتي مست كل القطاعات دون استثناء، ولعلى الذي ساهم في تفاقمها هو الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مختلف الميادين بصورة متسرعة، دون بحث عواقبها من جهة والبحبوحة المالية التي أسالت لعاب الكثير من الفاسدين من جهة ثانية، وضف إلى ذلك المنظومة التشريعية المهترئة التي صاحبت هذه الفترة والتي سهلت وشجعت في بعض الأحيان على حد بعيد ارتكاب مختلف الجرائم ذات الصلة بالفساد الإداري، ووفرت المناخ المناسب لمثل هذه السلوكيات الفاسدة.

وتفيد التقارير أن تفشى الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت 500 مليار دولار خلال العشر سنوات الأخيرة.

كما يرجع بعض المحللين أسباب زيادة جرائم الفساد عموما والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة خصوصا، في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية، والنقص الكبير في عدد القضاة المكلفين بمعالجة هذه القضايا ولقد اعترفت السلطات الجزائرية وإن كانت متأخرة نوعاما بتغلغل ظاهرة الفساد في الإدارة والمجتمع الجزائري بصورة رهيبة وفي المجال نذكر بعض التصريحات الرسمية تصريح وزير العدل الجزائري "الطيب بلعيز" إن الجريمة الاقتصادية في الجزائر ارتفعت بنسبة تناهز 20 بالمائة بين سنتي 2006و2009 وهي الجريمة الوحيدة التي قفزت إلى مستويات أعلى في السنوات الثلاث الأخيرة، كما كشف تقرير وزارة العدل أيضا، أن نحو 5575 شخصا توبعوا في قضايا الفساد في الفترة الممتدة من 2006 حتى 2009، ويشير التقرير أن النسبة العالية تمثلت في اختلاس ممتلكات عمومية من قبل موظفين عموميين وبلغت 55.16 بالمائة، فيما بلغت الامتيازات غير المبررة في الصفقات العمومية نحو 11.37 بالمائة قضية، تبع فيها 1352 شخص منها:475 قضية، كما بلغ عدد قضايا الفساد سنة 2010 خاصة باختلاس الأموال العمومية و107 قضية خاصة باستغلال الوظيفة و95 قضية خاصة برشوة الموظفين العموميين ولقد

[1]– درو فاطمة فضيلة، ظاهرة الرشوة من اللاشرعية القانونية لااخلاقية إلى الشرعية الاجتماعية» مجلة دراسا الاجتماعية، مركز البصيرة، العدد6، دار خلدونية، الجزائر: أفريل 20 ص 19.

شهدت الجماعات المحلية حصة الأسد بـــ 146 قضية ومراكز البريد بـــ 133 قضية والبنوك بـــ 78 قضية[1]

ويشير خبراء، أن تزايد قضايا الإجرام تزامن مع ارتفاع مداخيل الجزائر حيث خصصت الجزائر ميزانية ضخمة لتمويل البرنامج الخماسي والمقدرة بـــ 286 مليار دولار، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، وبرزت إلى الواجهة فضائح مالية هزت عرش الحكومة الجزائرية، على غرار قضية الشركة الجزائرية للمحروقات سونطراك، والتي كانت سبب تنحية وزير الطاقة السابق شكيب خليل، إضافة إلى مشروع الطريق السيار الذي يمتد من أقصى الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية، والذي استهلك قرابة 12 مليار دولار، بينما كلفته الأولية كانت تقدر بتسع مليارات من الدولارات، هذا بالإضافة إلى فضيحة القرن وهي قضية الخليفة "إمبراطورية السراب" وكذا الفضائح التي تلتها والتي مست قطاعات حساسة في الدولة.

ولقد اعترف رئيس الجمهورية بدوره بتفشي ظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية في العديد من خطابات منها "...إن التداخل الشديد بين شبكات الإرهاب والإجرام المنظم يستدعي مسعى شاملا عالمي البعد لكي يتسن التصدي)"لهما بنجاعة، وهذا ما يستلزم أيضا اتفاقية دولية لمكافحة الفساد تخول مقاضاة المرتشي والراشي معا[2])

وكذا:"إن المحاباة والبيروقراطية وأكثر منهما الرشوة والفساد هي الآفات الخبيثة التي يعاني منها مجتمعنا أكثر مما يعاني من الفاقة والإملاق ذلك أن هذه الآفات تمس بعزم الجزائريين والعدل والكرامة[3]

إن ما يغمر نفسي من أحاسيس وأفكار كلما جمعتني وإياكم هذه المناسبة وفي هذا المكان بالذات يبعثني على الإفضاء لكم بأن العدل والقضاة يشكلان هاجس وسيظل حاليا كذلك ما لم ترسخ في بلادنا ثقافة العدل للحاكم والمحكوم على حد سواء أنني أعني بثقافة العدل تتره المسؤولين مهما كانت درجة مسؤولياتهم عن إستعمال المنصب لتحقيق مآرب شخصية على حساب الصالح العام، وعن توظيفه للحصول على ما لا يحق لهم من الامتيازات، بل للتغطية بما يخوله لهم من نفوذ على أعمال يعاقب عليها

[1]– سمير مربوحي، « الفساد وآليات مكافحته على ضوء النصوص النظرية والعوائق التطبيقية.»ملتق حو الفساد وآليات معالجته، جامعته، جامعة بسكرة 2012: ص92

[2]– خطاب رئيس الجمهورية، عند افتتاح الندوة الوزارية لترقية تصديق اتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام المنظم العابر للأوطان.الملقى بالجزائر بتاريخ: 29 أكتوبر 2002

[3]– خطاب رئيس الجمهورية، عند افتتاح الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة الملقى بالجزائر.بتاريخ 28 مارس 2005، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر، العدد 60، ص 34

القانون مثلا لاستحواذ على المال العام الاستئثار بأملاك الدولة، لمثل هؤلاء يجب أن يكون القضاء بالمرصاد وكذلك خطابه عند افتتاح الملتقى حول الديمقراطية في الجزائر: واقعا وآفاق المتلقى الملقى بقسنطينة بتاريخ 16 أفريل 2006 كما يلي:"إن ترقية الديمقراطية في بلادنا تتمثل في نفس الوقت في إضفاء الشرعية على المباح من الاختلاف في الدرجات والرتب الاجتماعية، والاختلاف القائم على المعرفة وروح السعي والتحرك لطلب الرزق الحلال، وخوض معركة لا هوادة فيها ضد الفئات والطبقات التي نشأت في ظل الفساد والسمسرة والاستحواذ على أملاك الدولة، فالصعود اللافت لفئة قليلة في مجال الأعمال والبيروقراطية يشكل لا محالة أحد الأسباب الرئيسية التي أضعفت سلطة الدولة وفككت اللحمة الاجتماعية"

وكذا خطابه عند افتتاح ندوة الحكومة والولاة الملقى بالجزائر بتاريخ 25 جوان 2006 "لقد أضحى حتميا أن تعزز محاربة ما تفشى من ممارسات مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات التي لا يغتفرها لا المواطنون ولا سلطات العمومية تلك الممارسات التي تشكل السبب الأساسي لتباطؤ إداراتنا وسوء تنظيمها والتي تقوض أركان دولة الحق والقانون وتأتي على ثقة المواطن ويجب أن نضع حدا السلوكيات البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق الضرر الوخيم باقتصاد البلاد وبالتنمية المحلية"

وكذا خطابه عند افتتاح السنة القضائية 2006-2007 الملقى بالجزائر بتاريخ 27 سبتمبر 2006 لابد أن تستمر محاربة الرشوة والفساد وهدر المال العام وتبيض المال الحرام واختلاس والتصرف غير المشروع، محاربة لا هوادة فيها بسلاح القانون الذي هو الحكم الفيصل والسلاح (المشروع الذي نرتضيه جميعا لردع وقمع كل عمل غير مشروع)[1]

إن تقديم حجم المداخيل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة والنشر ولذلك نعتمد على دراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية في هذا المجال ويمكن قياس الفساد استنادا لثلاث طرق هي[2]:

- ❖طريقة البيانات الإحصائية الكلية.
- ❖طريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب.
- ❖دراسات وبحوث المنظمات الدولية.

[1] – خطاب رئيس الجمهورية، المرجع نفسه ص 62.

[2] – طارق محمود عبد السلام السالوس التحليل الاقتصادي للفساد القاهرة: دار النهضة العربية جامعة حلوان.2005، ص 27.

واستنادا لتقارير المنظمات الدولية نجد ضمن مؤشرات الفساد: مؤشر المخاطرة الدولية للفساد (icr g) ويصدر عن جامعة "ميرلاند بأمريكا" ومؤشر الأعمال الدولية bi ومؤشر "منظمة الشفافية الدولية" الذي يدعى بمؤشر الفساد للدولة للدولة المصدرة [1]، ويعكس المؤشر الأخير مدى وجود الفساد.

وقد تضمن تقرير 2006 حول مؤشر الفساد توجا نحو ظهور أزواج من الادول "الراشية والمرتشية في مجال التعاملات التجارية العالمية وأدى هذا "برئيسة" منظمة الشفافية الدولية إلى القول أن الشركات العالمية الدافعة للرشاوي تعمل على تفويض الجهود المبذولة من حكومات الدول النامية لتحسين الحكم ونظم الإدارة وبذلك تقود هذه الشركات الحلقة المفرغة للفقر[2].

أما البنك الدولي فيهتم بقضايا نظام "الإدارة العامة" ويعطي ما يسمى المؤشر العالمي لنظام الإدارة العمة وقد عقد رفقة صندوق النقد الدولي اجتماعا له بتاريخ 2006/09/16 وأصدر على هامش هذا الاجتماع تقريرا له، مشيرا أنه يمكن قياسه قياس أبعاد نظام للإدارة العامة، من خلال مؤشر يشمل ستة مكونات في مكافحة الفساد وهي[3]:

- **إبداء الرأي والمساءلة:** يقيس الحقوق السياسية والمدنية بالإضافة لحقوق الإنسان.
- **الاستقرار السياسي وانعدام العنف:** يقيس احتمالات التهديد باستعمال العنف ضد الحكومة أو فرض تغيرات فيها، بما في ذلك الأعمال الإرهابية.
- **الفعالية الحكومية:** تقيس كفاءة الجهاز البيروقراطي ونوعية تقديم الخدمات العامة.
- **نوعية الأطر التنظيمية:** يقيس مدى تأثير السياسات غير الملائمة لنظام السوق.
- **سيادة القانون:** يقيس نوعية العقود والشرطة والمحاكم بما في ذلك استغلالية الجهاز القضائي ومدى حدوث الجرائم.
- **مكافحة الفساد:** يقيس استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب شخصية بما في ذلك أعمال الفساد (صغيرها وكبيرها) واستحواذ النفية على مقدرات الدول وكشف تقرير للبنك الدولي حولل

وتوجد صعوبات في تتبع حالات الفساد ولذلك نعتمد على قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 وسجلت الجزائر نسب ضعيفة جدا في مجال مكافحة الفساد واحتلت أسفل السلم في المجالات المرتبطة

[1]– مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الفساد والتنمية القاهرة 1999، ص 30.

[2]– ح.سليمان، المرجع السابق، موقع الكتروني

[3]– عبد الوهاب بوكروح، الجزائر أضعف الدول في مكافحة الفساد، جريدة الشروق اليومية، الجزائر:العدد 1793:يوم 2006/09/17

بمراقبة الفساد وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون وإبداء الرأي والمساءلة وذلك في مؤشر عالمي لنظام الإدارة العامة نجدها لم تتعدى 25%، 18% فقط في مجال إبداء الرأي والمساءلة كل الترتيب وأيضا 43% في مجال الفعالية الحكومية وكذلك 26% فقط في مجال جودة الأطر التنظيمية و32% في مجال ملائمة أنظمة السوق.

علما أن كل هذه المكونات نسبتها في الدول المتقدمة تتجاوز 70% واستنتج "دانيال كونمان" المدير المسؤول عن نظام الإدارة العامة في البنك الدولي وأحد مؤلفي التقرير السنوي أن "لحسن نظام الإدارة العامة دورا بالغ الأهمية في تحسين المستويات المعيشية".[1]

وتعتبر الرشوة واستغلال النفوذ والغش والتهرب الضريبي مظاهر لها لما بعرف بالفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر، ويعتبر استغلال النفوذ في الجزائر إحدى الأدوات لأساسية للفساد في الجزائر باعتبار أن القريب من مراكز القرار السياسي يسهل إدخال السلع وخروج الحاويات من الموانئ دون رقابة تذكر بالإضافة لإمكانية الحصول على العقارات والقروض المصرفية ويعتبر هذا جزء من الكل لاقتصاد جزائري يتميز بطابعه الإداري غير كاف باعتبار أن الوصول لمراكز القرار السياسي يمثل سلطة ربحية يبحث عنها الكل لأنها تجلب المزايا لأصحابها وللمحيط المباشر وبناءا كل مؤشرات المنظمات الدولية فإن المشهد في غير صالح الجزائر وأن تدني مستوى المعيشة رغم الوفرة المالية مرده الفساد، مما يدعو السلطات العليا في البلاد للتحرك لوقف نزيف الثروة.

المطلب الثاني: آثار الفساد على المجال الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

للفساد الإداري لآثار سلبية وخيمة على جميع الأصعدة والمجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وجنى من ورائه بعض المنحرفين إداريا كسبا، إلا أن الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع أكثر بكثير من الفوائد التي يجنيها هؤلاء من وراء الفساد إذ أنه مرض خطير إذ انتشر في مجتمع ما دمره لا محالة، هذا ما قال به غالبية الفقه ويمكن حصر أهم الآثار فيما يلي:

أولا: آثار الفساد على المجال الاقتصادي.

يؤثر الفساد على الأداء الاقتصادي من خلال آليات متنوعة، فرغم أن أعضاء الفساد المنتج والفعال

[1] – عبد الوهاب بوكروح: الجزائر أضعف الدول في مكافحة الفساد» جريدة الشروق اليومية، العدد 1793، بتاريخ 2006/09/17.

يوردون بعض ايجابيات الفساد في هذا الجانب كانخفاض تكاليف الصفقات إلا أن التأثير على الاقتصاد كبير، ومن أبرز الآثار السلبية في هذا المجال نذكر ما يلي:

1-أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

إن الفساد يقوض النمو الاقتصادي على المدى البعيد، فإيطاليا مثلا: يؤدي انخفاض زهيد للفساد إلى زيادة في النمو بحوالي 0.3% فالفساد الإداري يضعف ويعرقل النمو الاقتصادي بطرق شتى فهو يضعف الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو من عدم الثقة ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار.

كما يؤدي الفساد إلى تقليل الربح لان مدفوعات الفساد الكبيرة إنما تمثل عبئا إضافيا على المشروع وتزيد من تكاليفه، بل يعتبرها البعض ضريبة ضارة بالاستثمار.

وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 إن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين وإن هناك علاقة سلبية بين تفشي الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار والعكس[1]، فعلى سبيل المثل على المستوى العالمي قد يؤدي الانخفاض البسيط في مستويات الفساد إلى زيادة الاستثمار في الاتصالات بحوالي 0.8%. كما يضعف الفساد من التنمية الاقتصادية بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية لأن جزء من الموارد التي ينبغي أن توجه إليه المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاص بالمنتفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المسؤوليات.[2]

كما يؤثر الفساد سلبا على نمو الدخل القومي حيث يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومي.[3]

2-أثر الفساد على الإيرادات العامة:

يؤدي الفساد الإداري إلى خفض الإيرادات العامة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى دفع الرشاوى والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدوا

[1]- طارق محمود عبد السلام السالوس، المرجع السابق، ص 37، 54.

[2]- التحليل الاقتصادي للفساد ص 37 أو فيصل بن طلع بن طابع المطيري، معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2008 ص54.

[3]- أمير فرج يوسف، مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية: 2009، ص 100.

من معاملة خاصة، تصل إلى حد خفض قيمة التزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم في بعض الحالات، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها بين الحين والآخر.[1]

إن الحكومات تخسر دخولا ضخمة من الإرادات المالية المستحلة لخزينة الدولة، بسبب الرشاوى التي يتقاضاها موظفو الدولة حتى يتجاهلوا جزء من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقييمهم للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية.[2]

إن كل ما سبق وتحدثنا عليه يؤدي إلى خسارة الاقتصاد وضياع موارد الدولة، الأمر الذي يزيد من تراكم الديون المحلية، بالإضافة إلى استمرار العجز في الميزانية العامة وتسهم ضالة الموارد المالية للدولة في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية كالإسكان الصحة والتعليم...إلخ، وقد يدفع الوضع إلى الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض الداخلي أو الخارجي وما ينجم عن ذلك من تزايد حجم الديون وفوائدها[3].

3-تأثير الفساد على الإنفاق العام:

يؤثر الفساد سلبا على الإنفاق العام من خلال تغيير وجهته الأساسية فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلا إلى توجيه وصرف نفقاتها على مشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة والعمولات وإخفاؤها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكري [4] حيث توجد علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد وذلك بسبب انعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاق، حيث يتسم بالسرية التامة من ناحية وضخامة مدفوعا ته، مما يسمح بالحصول على عمولات كبيرة من ناحية أخرى وفي مقابل هذا يقل الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية نظرا لانخفاض عائد الفساد فيها.[5]

---

[1]- منير الحمش، الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 2006 ص 29.

[2]- ساجد شرقي محمد، الفساد، اسبابه ونتائجه وسبل مكافحته، المؤتمر العالمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق: 2008، ص44

[3]- سيد شوربي عبد المولى، موجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2006، ص 104.

[4]- طارق محمود عبد السلام السالوس، المرجع السابق ص 38.

[5]- سيد شوربي عبد المولى، المرجع نفسه، ص 103.

4-تأثير الفساد على الاستثمار:

يؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار حيث يفضل المستثمرون الأجانب البعد عن الخوض في الاستثمارات الإنتاجية والميل إلى الأنشطة الخدمية لأن تأثير الفساد عليها أقل كما تؤدي البيئة التي يتحكم فيها الفساد والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أوقوانين واضحة وشفافة، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة للحصول على الحقوق والصفقات والتراخيص إلى المستثمرين الجادين على الإقدام على استثمار أموالهم في هذه الدول التي يكون مناخها طاردا للاستثمار، كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.[1]

في هذا المجال يقول رئيس البنك الدولي (جيمس دو لفنسون):"تظهر أدلة أن الدول التي لديها مستويات عالية من الفساد معرضة لخطر التهميش في عالم التفاعل الصناعي السريع وان الأسواق اليوم مفتوحة ولا تستطيع أن تعمل خلق أبواب مقفلة والمستثمرين لديهم خيارات متعددة وهم أكثر قدرة على نقل أموالهم إلى حيث إخطار الفساد اقل[2].

في الجزائر رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار وتشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الإعفاءات الضريبية وتوفير الظروف الملائمة، إلا أن هذه باءت بالفشل نظرا لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي استشرى في مختلف الميادين، هذا بالإضافة إلى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي أدت إلى هروب كثير من رجال الأعمال الأجانب عن الاستثمار في الجزائر ما عدا القطاع النفطي الذي يبقى كإستثناء لا يقاس عليه.

5-تأثير الفساد على الأسعار:

إن الرشاوى والعمولات التي يدفعها أصحاب المشاريع للموظفين الإداريين، تعتبر نوعا من التكلفة تضاف إلى قيمة السلعة والخدمات التي يعرضها هؤلاء، بحيث يتحملها المستهلك في نهاية المطاف [3]، وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد فالمستهلك يدفع سعرا للسلعة أعلى من تكلفتها الحقيقية بسبب الريع الإضافي الذي يضطر إلى دفعه للحصول على

[1]- زياد عربية بن علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن والقانون، العدد1، منشورات كلية الشرطة، دبي:2002، ص 10.

[2]- عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من الجرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلو الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 203، ص 23.

[3]- محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، ط1.موسى حوس للنشر والتوزيع، الاسكندرية: 2008، ص 133.

السلعة التي يحتكر الموظف تقييمها، وتتأثر الكفاءة الإنتاجية بأن جزءا هاما من السعر الذي يدفعه المستهلك لا يقدم إلى منتجي السلعة أو الخدمة وإلى الحكومة ولكن على وسيط يستحوذ على ريع إضافي بسبب موقعه في علاقة التبادل[1]

كما يؤدي الفساد الإداري أيضا إلى ضياع واستنزاف وتبديد جزء كبير من الأموال والممتلكات نتيجة حصول رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على الأشياء والعقود بأسعار أقل مما هي عليه (أسعار رمزية كالعقارات مثلا).[2]

هذا بالإضافة إلى الاختلاسات التي يرتكبها بعض القادة السياسيين والإداريين، وخير مثال مما تشهده الجزائر من حالات اختلاس متكررة في المؤسسات المالية أو غير المالية كالبريد والمواصلات وبعض البنوك العمومية، هذا بالإضافة إلى عملية تهريب وتحويل الأموال إلى الخارج والتي قدرتها الهيئات الجزائرية ما قيمته 02 مليار دولار تهرب سنويا باتجاه الخارج.

كما يتجلى تبديد الأموال من خلال مظاهر الإسراف والتبذير المالي الذي تشهده بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي والذي يتجلى في الإنفاق على المظهر الخارجي للأبنية والتأثيث والتجهيز المبالغ فيه واستخدام الخبرات الأجنبية ذات التكنولوجيا المناسبة وما يترتب على ذلك من تبديد الأموال العامة لفة العالية كمكاتب الدراسات مثلا، إضافة إلى ما يتم إنفاقه ببذخ أثناء انعقاد المؤتمرات وتضخم مصاريف الإنتاج مما يسبب ضررا على الاقتصاد الوطني[3]، ومثال ذلك ما تصرفه مؤسسة سونطراك على تنظيم ملتقى الدول المصدرة للبترول والغاز والذي تم عقده بمدينة وهران وقدرت تكاليفه بـــ 800 مليون دولار وهو مبلغ كبير جدا ومبالغ فيه حيث استأجرت باخرتين بأسعار خيالية لتقديم خدمات الإيواء والإطعام للمشاركين في الملتقى.

كما يدفع الفساد (الرشوة) الشركات إلى التخفي خارج القطاع الرسمي ومن ثم يتسرب للدخل الوطني مقادير هائلة من المبالغ خارج القنوات الرسمية، ومنه حدوث تشوه في التوزيع داخل الاقتصاد، حتى وإن كانت هذه المبالغ تجد طريقها إلى الدورة الاقتصادية عن طريق الإنفاق وقد زاد الاهتمام بالاقتصاد

[1]– عبد الله بلوناس، رؤية اقتصادية للفساد أسبابه ونتائجه وطرق معالجته النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: 2006، ص 24.

[2]– فيصل بن طلع بن طايع المطيري، معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2008، ص 36.

[3]– صلاح مناور الحجيلي، بعض عوامل المؤثرة في الفساد الإداري بالجمارك. رسالو ماجستير بمعهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2011، ص 32.

الخفي في السنتين الأخيرتين نتيجة تزايد حجمه ونسبته إلى الناتج المحلي الخام مثلا يشكل الاقتصاد الموازي أو الخفي في الجزائر ما بين 25- 30% من الناتج المحلي أي ما يتراوح بين 10-14 مليار دولار، وبسبب ذلك تزايد العبء الضريبي، مما أوجد حوافز للتهرب الضريبي واستخدام العمالة خارج أطر الأسواق المقيدة.[1]

ثانيا: آثار الفساد على المجال الاجتماعي.

للفساد الإداري عدة آثار اجتماعية وخيمة لا تقل خطورتها عن الآثار الاقتصادية يمكن إجمالها في الآتي:[2]

1- إن الفساد يؤثر سلبا على العطالة الاجتماعية حيث يؤدي إلى انتشار التمييز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، كما يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر حيث يعمل الفساد على تخفيض إمكانية كسب الدخل لدى الفقراء بسبب تضائل الفرص المتاحة وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام، وحرمان بعض المواطنين من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم...كما يؤدي أيضا إلى زيادة كلفة الخدمات العامة وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.[3]

وتؤدي هذه بدورها إلى وجود التخلف وإلى تهرب الأغنياء أحيانا عن دفع الضرائب مما يؤدي إلى إضعاف مستوى المعيشة وتوزيع الدخل وبالتالي إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

2- انهيار القيم الأخلاقية:

الفساد يؤدي لا محالة إلا زعزعة القيم الأخلاقية القائمة داخل المجتمع على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص ويسهم في انعدام المهنية في العمل الإداري وإلى انتشار عدم المسؤولية والسلوكيات السلبية لدى الأفراد في المجتمع[4]، حيث يصبح التمسك بالعادات والتقاليد والدين والقيم الأخلاقية في العمل الإداري في عرف المفسدين تخلفا وجمودا فيما تصبح أنواع الفساد المتعددة مهارة وتطور وتكيفا ويزيد الأمر خطورة عندما يشب الشيء على هذه القيم السلبية الهدامة، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع قيم وثقافة الفساد في مختلف المجالات.

---

[1]- عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 295.

[2] Controlling coouption.op.cite.p28.

[3]- زياد عربية بن علي، المرجع السابق، ص 14.

[4]- ساجد شرقي محمد، المرجع السابق ص 4.

يخفى أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات البشرية "إنما بالأخلاق ما بقيت، فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا" ويحدثنا القرآن الكريم عن العديد من الحضارات والأمم السابقة التي شاع فيها الفساد (عاد وثمود وفرعون ولوط ...) فكان مآلهم الفناء والزوال.[1]كما يجب الإشارة إلى أن تدني وتراجع القيم يؤدي إلى انتشار الجرائم بمختلف صورها وذلك للشعور بالظلم والقهر الاجتماعي كما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين شرائح المجتمع ويرجع انتشار الجرائم إلى كون مؤسسات الدولة القضائية والتنفيذية غير فاعلة، وفاسدة في بعض الأحيان، مما يشجع على اقتراف الجرائم لسهولة الهروب من العقاب.[2]

3- تأثير الفساد الإداري على الاستقرار الاجتماعي:

رأينا الفساد الإداري يؤدي إلى وجود طبقية اجتماعية حيث تصعد فئة جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي، نتيجة ما حصلت عليه من دخول غير مشروعة وفي المقابل توجد فئة فقيرة في أسفل السلم الاجتماعي يتم استغلالها إستغلالا فاحشا من الطبقة الغنية مما يولد لدى هؤلاء الفقراء الرغبة في الانتقام والثورة وبالتالي حدوث صراع طبقي قد يؤدي إلى عنف اجتماعي ضد الأغنياء.[3]

ولهذا فإن الفساد يؤدي إلى حدوث اضطرابات الاجتماعية، حيث يهدد الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتعرض كيانهم المادي والمعنوي للخطر حيث تضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساسا على الثقة والاطمئنان وتقلص المساهمات في الأعمال الخيرية والاجتماعية.

المطلب الثالث: آثار الفساد على المجال السياسي في الجزائر:

إن آثار الفساد وخيمة على النظام السياسي لا تخفى على أحد، وهي ظاهرة للعيان فقد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي أو فقدان النظام السياسي لشرعيته وإلى شيوع الفوضى والاضطرابات وغيرها من الآثار الوخيمة على الجانب السياسي وتفعيل ذلك فيما يلي:

---

[1]- مرتضي نوري محمود، الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق.المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية هيئة النزاهة، العراق: 2008، ص 19.

[2]- عبد الله أحمد المصراتي، الفساد الإداري نظرية اجتماعية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة، دراسة ميدانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية: 2011، ص 81.

[3]- فارس رشيد البياني، الفساد الملي والإداري في المؤسسات الانتاجية والخدمية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة. دراسة ميدانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية: 2011، ص 53.

1- فقدان الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة:

إن مبدأ الشرعية يعد من أهم مقومات ضمان واستقرار أي نظام سياسي، لأنه يخلق نوع من الرضا والقبول لدى المجتمع على النظام الحاكم.

أما الفساد فإنه يقوض الشرعية ويشوه الهياكل الأساسية في الدولة كما قد يستخدم الفساد كوسيلة لشراء الذمم والضمائر والولاء السياسي للنظام، مما يضعف شرعية السلطة ومصداقيتها، حيث يتورط شخصيات فاعلة ومؤثرة في السلطة في أعمال متعلقة بالفساد وعدم نسبتها واستمرارها لكونها قريبة ومحسوبة على السلطة وبناء علاقات فيما بينها على قاعدة تبادل المصالح[1].

الأمر الذي يفقد ثقة الشعب في هذا النظام و يبعد هذا الأخير عن تواصل الشعبي و يجعله مدعاة للنقد اللاذع و السخرية و تسري الشائعات في المجتمع بما يسيء إلى سمعة السلطة و مكانتها ثم زعزعة الثقة بالنظام السياسي بسبب تعرض مصالح المواطنين للضياع و السلب و النهب، و تزايد الهوة بين الحاكم و المحكوم [2] و في نهاية المطاف يتسبب الفساد في حصول توترات اجتماعية و توترات سياسية في الدولة .

2- ضعف المشاركة السياسية :

إن انعدام الشرعية بسبب أفعال الفساد تؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية نظرا لتقلص دور

الأحزاب السياسية و إضعاف قوة المعارضة، و قيام سطوة و هيمنة الحزب الحاكم، هذا بالإضافة إلى عدم مشاركة المواطنين في العملية السياسية كالتصويت و الانتخابات و الاستفتاء نتيجة غياب الثقة و عدم قناعة المواطنين بتراهة المسؤولين و عدم الثقة بالمؤسسات القائمة و أجهزة الرقابة و المساءلة [3] . فالمشاركة السياسية تقتصر على الجماعات التي تملك الثروة و ركائز القوة الاقتصادية التي تمكنها من إقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية و الإدارية.

3- زعزعة و إضعاف المناخ الديمقراطي في الدولة :

عندما يتفشى الفساد في أي دولة بمختلف صوره، فإنه يؤدي إلى إضعافه و تشويه المناخ

---

[1]- فيصل بن طلع بن طايع المطيري، المرجع السابق، ص 58، محمد جمال مظلوم، المرجع السابق، ص 22.

[2]- ديالا الحج عارف، رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد و ممارسته «مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية . المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص 257 .

[3]- فيصل بن طلع بن طايع المطيري، مرجع السابق، ص 58 .

الديمقراطي في المجتمع و إن لم يكن القضاء عليه كليا بسبب استبداد الحاكم و سلطته المطلقة و استخدام عائدات الفساد لشراء الأصوات الناخبين للنجاح في اعتراء عرش البرلمان من أجل كسب الحصانة السياسية و الاستمرار في ممارسة التصرفات و الأعمال غير المشروعة .

كما قد تعتمد الأحزاب الفاسدة في التمويل على عائدات جرائم الفساد المختلفة من أجل تميل حملاتها الانتخابية و قبول تبرعات كبار تجار الفساد. فتصبح الديمقراطية عملية شكلية مفرغة من محتواها و لا يقتصر الفساد على التغلغل إلى البرلمان أو الحكومة فقط بل قد يمتد إلى المجالس المحلية لبلدية و الولائية و إلى النقابات المهنية و العمالية و مؤسسات المجتمع المدني و اختراق حتى الأجهزة الأمنية و القضائية [1] .

4- شيوع الفوضى و عدم الاستقرار السياسي :

إن شيوع الفساد يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية، حيث تعطل الدساتير و القوانين و الأنظمة، الأمر الذي يشجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين و اللوائح. و تصبح لغة القوة و فرض الواقع وسيلة لانتزاع الحقوق وتصبح لغة العنف هي المعترف بها و الحاسمة في المنازعات السياسية فوزهم في الانتخابات[2]

و عدم الاستقرار السياسي و الفساد توأمان لايفترقان وعمليتان متلازمتان، فالدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نجدها تعاني من ارتفاع معدلات الفساد الإداري .

وهي حتمية في المجتمع الذي تفشى فيه الفساد يكون معرضا بنسبة كبيرة للعنف و الفوضى، لقد بينت دراسة أجريت عام 1985 في 56 دولة، أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية و العنف السياسي، فأعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في توزيع الدخل [3].

نستنتج أن الفساد ينشأ و يترعرع في المجتمعات التي تتميز بما يلي ضعف المنافسة الدولية و نمو اقتصادي منخفض و غير منتظم كذلك غياب أو ضعف الآليات و المؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

---

[1]- حمدي عبد العظيم، مرجع السابق، ص 82 .

[2]- عبد الله سال علي حمودة الكتبي .

[3]- فيصل بن طلع بن طايع المطيري، المرجع السابق، ص 60 .

المبحث الثاني: الفساد الإداري وسبل مكافحته في الجزائر.

كشفت تقارير منظمة الشفافية الدولية عن مدى إدراك الفساد في الجزائر أن الجزائر تقبع دائما في مؤخرة دول العامل التي تعرف انتشارا كبيرا للفساد تثير هذه التقارير بعد صدورها كل سنة ضجة إعلامية وسخط جماهيري، وتثار أسئلة عن مدى جدية وفعالية النصوص القانونية الموضوعة لحماية المال العام ومعاقبة المفسدين، وكذا مدى وفعالية وكفاءة الأجهزة والهيئات الموجودة لمحاربة ومكافحة مظاهر الفساد الإداري في مفاصل الدولة المختلفة.

المطلب الأول: الأجهزة والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

تتطلب الوقاية من ظاهرة الفساد الإداري وانتشاره إجراءات وأدوات قانونية، أهمها عملية إنشاء أجهزة وهيئات وطنية مهامها الوقاية من الفساد ومكافحته وأحدث المشرع الجزائري عدة هيئات وأجهزة معنية بمكافحة الفساد الإداري ومظاهره والوقاية منه ونذكر أهمها فيما يلي:

❖ **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:**

أنشئت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون رقم06-01[1] المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إذ تنص المادة 17 منه على ما يلي: "تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد".

وهذه الهيئة ليست الوحيدة المعنية بتتبع الفساد وتجفيف منابعه فقد سبقها في ذلك المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها الذي أنشئ سنة 1996م بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-233[2]، والذي تم حله في سنة 2000م نظرا لفشله في مكافحة ظاهرة الرشوة.

وقد جاء إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته أمرا حتميا بعد مصادقة الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004م، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128[3] المؤرخ في

---

[1]- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـــ 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد 14 بتاريخ 8 مارس سنة 2006.

[2]- مرسوم رئاسي رقم 96-233 مؤرخ قي 16 صفر عام 1417 الموافق لـــ 02 جويلية سنة 1996، يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية العدد 41 بتاريخ 03 جويلية سنة 1996.

[3]- مرسوم رئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـــ 19 أفريل سنة 2004، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، الجريدة الرسمية العدد 26 بتاريخ 25 أفريل سنة 2004.

19 أفريل سنة 2004من هذه الاتفاقية التي تضمنت توصيات للدول المصادقة على الاتفاقية بموجب المادة 06 منها بإنشاء هيئة أو هيئات داخلية لمكافحة الفساد.

وهذه الهيئة هي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية[1]، وتحدد تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم، والذي صدر فيما بعد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413[2] ومن مهام هذه الهيئة ما يلي[3]:

1- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العامة،

2- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة،

3- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد،

4- جمع واستغلال المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد،

5- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد،

6- ضمان التنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدولية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصل بمكافحة الفساد،

7- الحث على كل نشاط لا يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمها.

وترفع الهيئة إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا النقائص المعاينة والتوصيات المقترحة عند الاقتضاء [4]، ومن أجل ضمان ونجاعة وفعالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في أداء مهامها وقد دعمها المشرع بنصوص قانونية من أجل تجسيد استقلاليتها لنقل المهام المسندة إليها، ولضمان هذه الاستقلالية لجأ المشرع الجزائري إلى فكرة السلطة الإدارية المستقلة في النظام القانوني للهيئة، وتضمن استقلالية الهيئة بوجه خاص عن طريق اتخاذ التدابير الآتية:[5]

---

[1]- نص المادة 18 من القانون 06-01.

[2]- مرسوم رئاسي رقم 06-413 مؤرخ في أول ذي القعدة 1427 الموافق لـــ 22 نوفمبر سنة 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية وكيفية سيره الجريدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 22 نوفمبر سنة 2006.

[3]- نص المادة 20 منالقانون 06-01.

[4]- نص المادة 24 من القانون رقم 06-01.

[5]- نص المادة 19 من القانون رقم 06-01.

1- قيام الأعضاء والموظفين التابعين للهيئة، المؤهلين للإطلاع على معلومات شخصية وعموما على أية معلومات ذات طابع سري بتأدية اليمين الخاص بهم قبل استلام مهامهم،

2- تزويد الهيئة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لتأدية مهامها،

3- التكوين المناسب والعالي المستوى لمستخدميها،

4- ضمان أمن وحماية أعضاء وموظفي الهيئة من كل أشكال الضغوط أو الترهيب أو التهديد أو الإهانة أو الشتم أو الاعتداء مهما يكن نوعه، التي قد يتعرضون لها أثناء أو بمناسبة ممارستهم لمهامهم.

وتتشكل هذه الهيئة إلى جانب تحديد مدة انتداب الأعضاء إذ تنص المادة الخامسة منه على ما يلي:"تتشكل الهيئة من رئيس وستة (06) أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد مرة (01) واحدة وتنتهي مهامهم حسب الأشكال نفسها".

وفعلا فقد عين رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 07 نوفمبر 2010[1].

❖ **الديوان المركزي لقمع الفساد:**

استحدث هذا الديوان تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية رقم 03[2].المؤرخة في 13 ديسمبر 2009، والتي تضمنت وجوب تعزيز آليات مكافحة الفساد ودعمها، وهذا على المعيدين المؤسساتي والعملياتي، وأهم ما نصت غليه التعليمة في المجال المؤسساتي هو ضرورة تعزيز مسعى الدولة بإحداث ديوان مركزي لقمع الفساد، بصفته أداة عملياتية تتظافر في إطارها الجهود للتصدي قانونيا لأعمال الفساد الإجرامية وردعها، وهو ما تأكد فعلا بصدور الأمر رقم 10-05[3] المتمم للقانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي أضاف الباب الثالث مكرر المعنون بالديوان المركزي لقمع الفساد، والذي بموجب المادة 24 مكرر منه تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد، إذ نصت المادة 24 مكرر منه على ما يلي:"ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد"، ويتشكل الديوان المركزي لقمع الفساد إذ نصت المادة الثانية منه على أن الديوان مصلحة مركزة عملياتية

[1]- مرسوم رئاسي مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1431 الموافق لـــ 07 نوفمبر سنة 2010 يتضمن تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد 69 بتاريخ 14 نوفمبر 2010م.

[2]- تعليمة رئاسية رقم 03 متعلقة بتفعيل مكافحة الفساد مؤرخة في 13 ديسمبر 2009.

[3]- أمر رقم 10-05 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق لـــ 26 أوت 2010، يتمم القانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـــ 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد، الجريدة الرسمية العدد 50 بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

للشرطة القضائية، تكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد، ونصت المادة الثالثة منه على الديوان يوضع لدى الوزير المكلف بالمالية ويتمتع بالاستقلال في عمله وتسييره وقد عدلت هذه المادة بموجب المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 14-209[1] المعدل للمرسوم الرئاسي رقم 11-426 الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، إذ تنص المادة 03 منه على أن الديوان يوضع لدى وزير العدل حافظ الأختام، ويتمتع بالاستقلالية في عمله وتسييره.

- ويكلف الديوان المركزي في إطار المهام المنوطة به بموجب التشريع الساري المفعول على الخصوص بما يلي:[2]
- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحته ومركزة ذلك واستغلاله،
- جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في واقع الفساد وإحالة مرتكبيها أمام الجهة القضائية،
- تطوير التعاون والتنسيق مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية،
- اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات التي يتولاها على السلطات المختصة.

ويتشكل الديوان من[3]:

- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني،
- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية،
- أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد.

وللديوان أيضا مستخدمون للدعم التقني والإداري.

وقد بينت تعليمة رئيس الجمهورية رقم 03 العلاقة بين الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والديوان المركزي لقمع الفساد، واختصاص كل منهما، فأصبحت هذه الهيئة تنحصر مهامها في تطبيق سياسة وقائية على المستوى الوطني من الفساد، بالإضافة إلى التعاون الدولي أما الديوان فمهامه هي البحث والتحري عن جرائم الفساد، وبالتالي فهو جهاز قمعي وردعي، وبالتالي فإن الجهازين مكملين لبعضهما البعض، أحدهما يختص بالجانب الوقائي والآخر بجانب المكافحة أو القمع و الردع.

---

[1]- مرسوم رئاسيرقم 14-209 مؤرخ في 25 رمضان عام 1435 الموافق لـــ 23 جويلية سنة 2014 يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 13 محرم عام 1433 الموافق لـــ 08 ديسمبر سنة 2011 يحدد تشكيلة اديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيميه وكيفية سيره، الجريدة الرسميةالعدد 46 بتاريخ 31 جويلية 2014.

[2]- المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 11-426.

[3]- المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم 11-426.

*** مجلس المحاسبة:**

هو جهاز للرقابة المالية على الأموال العمومية، وله استقلالية في مزاولة رقابته القانونية، وله صلاحيات وسلطات واسعة وأول نص قانوني أشار إلى مجلس المحاسبة هو المرسوم رقم 63-127[1] المتعلق بتنظيم مصالح وزارة المالية، إذ نص في المادة الثالثة منه على إنشاء هيئات عديدة تابعة مباشرة لوزير المالية تختص بممارسة وظيفة الرقابة المالية، على غرار:

* مجلس المحاسبة،
* المفتشية العامة للمالية،
* الوكالة القضائية للخزينة،
* هيئة المراقبة المالية للنفقات العمومية،
* لجنة مراقبة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

وبقيت فكرة إنشاء مجلس المحاسبة بدون تجسيد فعلى وتم التخلي عنها بصدور المرسوم رقم 71-259[2] المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، والذي ألغى المرسوم السابق و لم يتم التطرق إلى مجلس المحاسبة وتتم تأسيس مجلس المحاسبة بموجب القانون رقم 80-05 المتعلق بممارسة وظيفة الرقابة من طرف مجلس المحاسبة والذي منح دورا هاما لهذا المجلس، ونصت المادة الثالثة (03) منه على ما يلي: "يوضع مجلس المحاسبة تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، وهو هيئة ذات صلاحيات قضائية وإدارية مكلفة بمراقبة مالية الدولة والحزب والمؤسسات المنتخبة والمجموعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها.

يمكن لمجلس المحاسبة أن يجري مراقبة كل المؤسسات بجميع أنواعها التي تستفيد من المساعدة المالية للدولة أو لمجموعة محلية أو هيئة عمومية في شكل مساهمة في رأس المال أو منح قروض أو تسبيقات أو ضمانات.."

*** المفشية العامة للمالية:**

هي جهاز للرقابة المالية، أحدثت بموجب المرسوم 80-53[3] المتضمن إحداث مفتشية عامة

[1]- المرسوم رقم 63-127 المؤرخ في 19 أفريل 1963 المتعلق بتنظيم مصالح وزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 23 سنة 1963.

[2]- المرسوم 71-259 مؤرخ في 29 شعبان عام 1931 الموافق لـــ19 أكتوبر 1971، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 90 بتاريخ 05 نوفمبر 1971.

[3]- مرسوم رقم 80-53 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق لأول مارس من سنة 1980 يتضمن إحداث مفتشية عامة للمالية، الجريدة الرسمية العدد 10 بتاريخ 04 مارس 1980.

للمالية، حيث نصت المادة (01) الأولى منه على ما يلي:"تحدث هيئة للمراقبة، توضع تحت السلطة المباشرة لوزير المالية تسمى بالمفتشية العامة للمالية"، ونصت المادة (02) الثانية منه على ما يلي:"تراقب المتفشية العامة للمالية التسيير المالي و المحاسبي في مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية والهيئات التالية:

* المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،
* المؤسسات الاشتراكية ووحداتها وفروعها والخدمات الاجتماعية التي تكون نابعة لها،
* إستغلالات القطاع المميزة ذاتيا،
* صناديق الضمان الاجتماعي والمنح العائلية والتقاعد والتأمينات والتعاون،

ويمكن أن تطبق على أي شخص معنوي يحصل على مساعدة مالية من الدولة، أو من جماعة محلية أو هيئة عمومية، بعنوان مشاركة أو تحت شكل إعانة أو تسليف أو ضمان.

وقد أعيد تنظيم المفتشية العمة للمالية وتحديد صلاحياتها في أكثر من مناسبة وتجلى ذلك في صدور مراسيم تنفيذية المرسوم رقم 91-502[1] والمرسوم 92-32[2] وكذا المرسوم رقم 92-33[3] والمرسوم 92-78 وتضمنت هذه المراسيم على النحو التالي القانون الأساسي الخاص بموظفي المفتشية العامة للمالية وتنظيم الهياكل المركزية وتنظيم المصالح الخارجية للمفتشية وأيضا اختصاصات المفتشية

وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة مظاهر الفساد عن طريق الرقابة المنصوص عليها في المواد 02 و03 و 04 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272، وتتمثل تداخلات المفتشية العامة للمالية في مهام الرقابة أو التدقيق أو التقييم أو التحقيق أو الخبرة والتي تقوم حسب الحالة خصوصا على ما يلي[4]:

- سير الرقابة الداخلية وفعالية هياكل التدقيق الداخلي،
- شروط تطبيق التشريع المالي والمحاسبي،
- التسيير المالي والمحاسبي وتسيير الأملاك إبرام الصفقات والطلبات العمومية وتنفيذها،
- دفة المحاسبات وصدقها وانتظامها،

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 91-502 مؤرخ في 14 جمادى الثاني عام 1412 الموافق لـــ 21 ديسمبر سنة 1991، يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي المفتشية بوزارة الاقتصاد الجريدة الرسمية العدد 67 بتاريخ 23 ديسمبر 1991.

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 92-32 مؤرخ في 15 رجب عام 1412 الموافق لـــ 20 يناير سنة 1992، خاص بالهياكل المركزية الجريدة الرسمية العدد 06 بتاريخ 26 يناير 1992.

[3]- مرسوم تنفيذي رقم 92-33 مؤرخ في 15 عام 1412 الموافق لـــ 20 يناير سنة 1992، خاص بالمصالح الخارجية للمفتشية.

[4]- نص المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272.

- مستوى الإنجازات مقارنة مع الأهداف،
- شروط تعبئة الموارد المالية،
- تسيير اعتمادات الميزانية واستعمال وسائل السير،
- شروط منح واستعمال المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة والجمعات الإقليمية والهيئات والمؤسسات العمومية،
- تطابق النفقات المسددة مع الأهداف المتبعة بطلب الهبة العمومية.

- المراقبة المالية: إن الرقابة المالية هي تلك الرقابة التي تقوم بها هيئات تم إنشاؤها بقانون أو تنظيم، تهدف إلى مطابقة العمل ذي الآثار المالية لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه[1]، هي الرقابة التي تستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية والكشف الكامل عن الانحرافات، ومدى مطابقة التصرفات المالية مع الوانين والقواعد النافذة[2]، وتتمثل أهداف الرقابة المالية فيما يلي[3]:

1- هدف سياسي:

وهو التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق بالميزانية، أي استخدام الإعتمادات في الأوجه التي خصصت لها، وجباية الإيرادات حسب الأنظمة والقوانين.

2- هدف مالي:

ويتمثل في التحقق من صحة الحسابات وسلامة التصرفات والإجراءات المالية، وكشف الانحرافات والأخطاء المالية والاختلاسات، هذا بالإضافة إلى مراقبة الأداء وفقا للأهداف الموضوعة، وبالتالي مراقبة الترشيد في الإنفاق.

3- هدف إداري:

ويقوم في هذه الحالة بالرقابة كل من المراقب المالي والمحاسب العمومي ويعين الوزير المكلف بالميزانية المراقبين الماليين والمراقبين الملبين المساعدين وتنص المادة الثانية (02) من المرسوم التنفيذي رقم 11-381 على أنه يمارس المراقب المالي مهامه الرقابية لدى

---

[1]- تياب نادية: آليات مواجهة الفساد في الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص160.

[2]- أحمد أبودية وآخرون: نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، منظمة الشفافية الدولية، المركز اللبناني للدراسات، مطبعة تكنوبرس، بيروت، دون سنة النشر، ص 80.

[3]-حمدي سليمان القبيلات: الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، 2010، ص-ص 129-130.

- الإدارة المركزية - الولاية - البلدية

ويقوم المراقب المالي بدورين أساسيين التي يلتزم بها، وهذا طبقا لنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 09-373.

- رقابة النفقات التي يلتزم بها في شكلها اللاحق، وهذا طبقا لنص المادة 02 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 09-374.

وندرس وتفحص ملفات الالتزام التي يقدمها الأمر بالصرف والمعروضة للرقابة في أجل (10) أيام، غير أنه يمكن تمديد هذا الأجل إلى 20 يوما عندما تتطلب الملفات نظرا لتعقدها دراسة معمقة، وهذا حسب نص المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414.

هذا وتنتهي رقابة النفقات للملتزم بها من طرف المراقب المالي بموجب نص المواد 10، 11، 12، 13، من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 بمنح التأشيرة عندما تتوفر في الالتزام الشروط القانونية، أو الرفض الذي يكون مؤقت أو نهائي حسب كل حالة، في حالة ما إذا كانت الالتزامات غير قانونية أو غير مطابقة للتنظيم.

المطلب الثاني: ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد للفترة 2004-2014

منذ عام 1995م تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر فساد سنوي يصرف باسم مدركات الفساد، وهو يعمل على ترتيب وتقييم الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد في الدولة، ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرفه بسوء الاستغلال للوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، ويمكن التعبير عن درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد بمجموعة النقاط التي تحرزها على مقياس يتراوح بين (0-10)، والتي تعد مؤشر في الدلالة على مستوى الفساد المدرك في الدولة، حيث يشير الرقم 0 إلى أن هناك مستويات عالية من الفساد في الدولة، بينما يشير الرقم 10 إلى أن البلد نظيف من الفساد، وقد تغيرت النقاط على مؤشر مدركات الفساد منذ العام 2012م، حيث أصبح التعبير عن درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد بمجموعة النقاط التي تحرزها على مقياس يتراوح بين (0-100)، حيث تمثل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تمثل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، وقد يتغير ترتيب الدولة على مؤشر مدركات الفساد بين سنة وأخرى بتغير إدراك وجود الفساد في الدولة بالنسبة للأشخاص المستهويين، أو بمجرد دخول دول جديدة في المؤشر أو خروج دول أخرى.

وتوضح الجداول التالية ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2004-2014م.

جدول رقم: (3-1) ترتيب الدول العربية على مدركات مؤشر الفساد العالمي لسنة 2004.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	05.2	38	05
الإمارات	06.1	29	01
سلطنة عمان	06.1	29	01
البحرين	05.8	34	03
مملكة الأردن	05.3	37	04
السعودية	03.4	71	08
الكويت	04.6	44	07
تونس	05.0	39	06
المملكة المغربية	03.2	77	10
جيبوتي			
مصر	03.2	77	10
الجزائر	02.7	97	12
سوريا	03.4	71	08
لبنان	02.7	97	12
موريتانيا			
ليبيا	02.5	108	15
اليمن	02.4	112	17
السودان	02.2	122	18
العراق	02.1	129	19
الصومال			
أرتيريا	02.6	102	14
جزر القمر(كوموروس)			
فلسطين	02.5	108	15

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2004م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم: (3-2) ترتيب الدول العربية على مؤشرمدركات الفساد العالمي لسنة 2005.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	05.9	32	03
الإمارات	06.2	30	02
سلطنة عمان	06.3	28	01
البحرين	05.8	36	04
المملكة الأردنية	05.7	37	05
السعودية	03.4	70	08
الكويت	04.7	45	07
تونس	04.9	43	06
المملكة المغربية	03.2	78	11
جيبوتي			
مصر	03.4	70	08
الجزائر	02.8	97	13
سوريا	03.4	70	08
لبنان	03.1	83	12
موريتانيا			
ليبيا	02.5	117	17
اليمن	02.7	103	14
السودان	02.1	144	19
العراق	02.2	137	18
الصومال			
أرتيريا	02.6	107	15
جزر القمر(كوموروس)			
فلسطين	02.6	107	15

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2005م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم:(3-3) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2006.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	06.0	32	02
الإمارات	06.2	31	01
سلطنة عمان	05.4	39	04
البحرين	05.7	36	03
المملكة الأردنية	05.3	40	05
المملكة السعودية	03.3	70	09
الكويت	04.8	46	06
تونس	04.6	51	07
المملكة المغربية	03.2	79	11
جيبوتي			
مصر	03.3	70	09
الجزائر	03.1	84	12
سوريا	02.9	93	14
لبنان	03.6	63	08
موريتانيا	03.1	84	12
ليبيا	02.7	105	16
اليمن	02.6	111	17
السودان	02.0	156	18
العراق	01.9	160	19
الصومال			
أرتيريا	02.9	93	14
جزر القمر(كوموروس)			
فلسطين			

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2006م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم: (3-4) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2007.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	06.0	32	01
الإمارات	05.7	34	02
سلطنة عمان	04.7	53	04
البحرين	05.0	46	03
مملكة الأردن	04.7	53	04
مملكة السعودية	03.4	46	09
الكويت	04.3	53	06
تونس	04.2	79	07
المملكة المغربية	03.5	60	08
جيبوتي	02.9	61	12
مصر	02.9	72	12
الجزائر	03.0	105	10
سوريا	02.4	105	19
لبنان	03.0	99	10
موريتانيا	02.6	123	15
ليبيا	02.5	131	17
اليمن	02.5	131	17
السودان	01.8	172	20
العراق	01.5	178	21
الصومال	01.4	179	22
أرتيريا	02.8	111	14
جزر القمر(كوموروس)	02.6	123	15
فلسطين			

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2007م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم: (3-5) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2008.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	06.5	28	01
الإمارات	05.9	35	02
سلطنة عمان	05.5	41	03
البحرين	05.4	43	04
المملكة الأردنية	05.1	47	05
مملكة السعودية	03.5	80	08
الكويت	04.3	65	07
تونس	04.4	62	06
المملكة المغربية	03.5	80	08
جيبوتي	03.0	102	11
مصر	02.8	115	13
الجزائر	03.2	92	10
سوريا	02.1	147	19
لبنان	03.0	102	11
موريتانيا	02.8	115	13
ليبيا	02.6	126	15
اليمن	02.3	141	18
السودان	01.6	173	20
العراق	01.3	178	21
الصومال	01.0	180	22
أرتيريا	02.6	126	15
جزر القمر(كوموروس)	02.6	126	15
فلسطين			

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2008م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم: (3-6) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2009.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	07.0	22	01
الإمارات	06.5	30	02
سلطنة عمان	05.5	39	03
البحرين	05.1	46	04
مملكة الأردن	05.0	49	05
مملكة السعودية	04.3	63	06
الكويت	04.1	66	08
تونس	04.2	65	07
المملكة المغربية	03.3	89	09
جيبوتي	02.8	111	10
مصر	02.8	111	10
الجزائر	02.8	111	10
سوريا	02.6	126	13
لبنان	03.5	130	15
موريتانيا	02.5	130	15
ليبيا	02.5	130	15
اليمن	02.1	154	19
السودان	01.5	176	20
العراق	01.5	176	20
الصومال	01.1	180	22
أرتيريا	02.6	126	13
جزر القمر	02.3	143	18
فلسطين			

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2009م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم: (3-7) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2010.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	07.7	19	01
الإمارات	06.3	29	02
سلطنة عمان	05.3	41	03
البحرين	04.9	48	04
مملكة الأردن	04.7	50	05
المملكة السعودية	04.7	50	05
الكويت	04.5	54	07
تونس	04.3	59	08
المملكة المغربية	03.4	85	09
جيبوتي	03.2	91	10
مصر	03.1	98	11
الجزائر	02.9	105	12
سوريا	02.5	127	14
لبنان	03.5	127	14
موريتانيا	02.3	143	16
ليبيا	02.2	146	17
اليمن	02.2	146	17
السودان	01.5	172	20
العراق	01.5	172	20
الصومال	01.1	178	22
أرتيريا	02.6	123	13
جزر القمر	02.1	154	19
فلسطين			

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم: (3-8) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2011.

الدولة	الدرجة من 10	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	07.2	22	01
الإمارات	06.8	28	02
سلطنة عمان	04.8	50	04
البحرين	05.1	46	03
المملكة الأردنية	04.5	56	06
المملكة السعودية	04.4	57	07
الكويت	04.6	54	05
تونس	03.8	73	08
المملكة المغربية	03.4	80	09
جيبوتي	03.0	100	10
مصر	02.9	112	11
الجزائر	02.9	112	11
سوريا	02.6	129	13
لبنان	02.5	134	14
موريتانيا	02.4	143	16
ليبيا	02.0	168	19
اليمن	02.1	164	18
السودان	01.6	177	21
العراق	01.8	175	20
الصومال	01.0	182	22
أرتيريا	02.5	134	14
جزر القمر	02.4	143	16
فلسطين			

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2011م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم:(3-9) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2012.

الدولة	الدرجة من 100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	68	27	01
الإمارات	68	27	01
سلطنة عمان	47	61	05
البحرين	51	53	03
المملكة الأردنية	48	58	04
المملكة السعودية	44	66	06
الكويت	44	66	06
تونس	41	75	08
المملكة المغربية	37	88	09
جيبوتي	36	94	10
مصر	32	118	12
الجزائر	34	105	10
سوريا	26	144	16
لبنان	30	128	14
موريتانيا	31	123	13
ليبيا	21	160	19
اليمن	23	156	18
السودان	13	173	21
العراق	18	169	20
الصومال	8	174	22
أرتيريا	25	150	17
جزر القمر	28	133	15
فلسطين			

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2012م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم: (3-10) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2013.

الدولة	الدرجة من 100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	68	28	02
الإمارات	69	26	01
سلطنة عمان	47	61	04
البحرين	48	57	03
المملكة الأردنية	45	66	06
المملكة السعودية	46	63	05
الكويت	43	69	07
تونس	41	77	08
المملكة المغربية	37	91	09
جيبوتي	36	94	10
مصر	32	114	12
الجزائر	36	94	10
سوريا	17	168	18
لبنان	28	127	14
موريتانيا	30	119	13
ليبيا	15	172	20
اليمن	18	167	17
السودان	11	174	22
العراق	16	171	19
الصومال	08	175	23
أرتيريا	20	160	16
جزر القمر	28	127	14
فلسطين			
جنوب السودان	14	173	21

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2013م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. من الموقع: www.transoparency.org

جدول رقم:(3-11) ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2014.

الدولة	الدرجة من 100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	69	26	02
الإمارات	70	25	01
سلطنة عمان	45	64	06
البحرين	49	55	03
المملكة الأردنية	49	55	03
المملكة السعودية	49	55	03
الكويت	44	67	07
المملكة المغربية	39	80	09
جيبوتي	34	107	12
مصر	37	94	10
الجزائر	36	100	11
سوريا	20	159	16
لبنان	27	136	14
موريتانيا	30	124	13
ليبيا	18	166	18
اليمن	19	161	17
السودان	11	173	22
العراق	16	170	21
الصومال	08	174	23
أرتيريا	18	166	18
جزر القمر	26	142	15
فلسطين			
جنوب السودان	15	171	20
تونس	40	79	08

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد للعام 2014م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. من الموقع: www.transoparency.org

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن ترتيب الدول العربية يتغير من سنة لأخرى بالنسبة لترتيب دول العالم على مؤشر مدركات الفساد، بينما تحافظ الدول العربية على ترتيبها العربي على العموم منذ سنة 2004 إلى سنة 2014م حيث نلاحظ أن دول الخليج العربي تحافظ على الريادة العربية على مؤشر مدركات الفساد وتحتل السبعة مراتب الأولى منذ سنة 2010، حيث تمثل كل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، البحرين، المملكة الأردنية، المملكة السعودية، الكويت المراتب الأولى عربيا على مؤشر مدركات الفساد منذ سنة 2010م وحتى من قبل، وتحتل الدول العربية الإفريقية على العموم ذيل الترتيب العربي بالإضافة إلى العراق واليمن فيما عدا تونس، حيث تحتل كل من السودان والصومال والعراق واليمن المراتب الأخيرة عربيا على مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الأخيرة، أما فيما يخص ترتيب الدول العربية بالنسبة لدول العالم التي شملها المؤشر خلال فترة الدراسة.

فنلاحظ أنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة أقسام مختلفة:

- الدول العربية الأقل فسادا في العالم وتشمل دولتا قطر والإمارات العربية المتحدة على العموم بالإضافة إلى البحرين وسلطنة عمان قبل سنة 2011.

- الدول العربية المتوسطة الفساد في العالم وتشمل كل من المملكة الأردنية، المملكة السعودية، الكويت، تونس، المملكة المغربية، جيبوتي، الجزائر إلى سلطنة عمان والبحرين بعد سنة 2011.

- الدول العربية الأكثر فسادا في العالم وتشمل سوريا، لبنان، موريتانيا، ليبيا، اليمن، السودان، العراق، أرتيريا، الصومال، جزر القمر، وجنوب السودان في السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: ترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد للفترة 2004-2014

منذ سنة 2003 دخلت الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، ولم تخرج من المؤشر منذ ذلك الحين، وهي تمثل مراتب متأخرة من بين دول العالم التي يشملها المؤشر كل سنة، والجدول التالي يمثل تطور ترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2004م- 2014م

الجدول رقم:(3-12) يمثل تطور ترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2004-2014.

السنة	الترتيب العربي للدول العربية	الترتيب العالمي/عدد الدول بالدراسة	الدرجة من 10
2004	12	146/97	02.7
2005	13	158/97	02.8
2006	12	163/84	03.1
2007	10	180/99	03.0
2008	10	180/92	03.2
2009	10	180/111	02.8
2010	12	178/105	02.9
2011	11	183/112	02.9
2012	10	176/105	100/34
2013	10	177/94	100/36
2014	11	175/100	100/36

المصدر: تم تجميع الدول من التقارير السنوية لمؤشر مدركات الفساد للفترة 2004- 2014م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية من الموقع: www.transparency.org

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر لم تحصل على أكثر من الدرجة أربعة(04) من عشرة على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2004- 2011م، و لم تحصل على أكثر من الدرجة أربعين (40) من مائة خلال الفترة 2012م- 2014م.

وهو ما يجعلها تصنف ضمن الدول التي ينتشر فيها الفساد بكثرة، وترجع النتائج المتدينة للجزائر على المؤشر لانعدام الشفافية في عمل الحكومة وأجهزتها الإدارية، وانعدام الأمن، وكذا ارتفاع مداخيل النفط مما أسال لعاب الكثير من الطامعين من داخل الوطن وخارجه.

كما نلاحظ تحسن لمؤشر مدركات الفساد الخاص بالجزائر خلال الفترة 2004م 2008م، حيث انتقل المؤشر من 02.7 نقطة سنة 2004م إلى 3.2 نقطة سنة 2008م، ويعود هذا التحسن على الجهود المبذولة من قبل الدولة في مكافحة الفساد الإداري، كما نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تدهور في قيمة المؤشر خلال السنوات 2009، 2010، 2011 و لم تتجاوز قيمته الدرجة ثلاثة (03) خلال هذه

السنوات لترتفع قيمة المؤشر بالنسبة للجزائر سنة 2012م وتبلغ قيمته الدرجة 34 من مائة لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 105 عالميا من بين 176 دولة شملها المؤشر، وترتفع قيمة المؤشر لسنوات 2013، 2014م، لتبلغ قيمة الدرجة 36 من مائة وهي أعلى قيمة للمؤشر بالنسبة للجزائر خلال هذه الثلاثة سنوات منذ 2004 الجزائر المرتبة من بين 177 دولة شملها المؤشر خلال سنة 2013م، والمرتبة 100 من بين 175 دولة شملها المؤشر خلال سنة 2014م.

ويرجع ضعف ترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2004- 2014م إلى جملة من الفضائح التي عرفتها البلاد وهناك صعوبة في قياس حجم الفساد أو معرفة قيمته في القضايا والفضائح الكبرى لانعدام الشفافية ومن أهم الفضائح في هذه الفترة نوجزها فيما يلي[1]:

- **فضائح الفساد في قطاع الصحة:**

حيث وجهت منظمة الشفافية الدولية انتقادا شديدا لما سمته بفساد قطاع الصحة في تقرير لسنة 2005م.

في مدارة القطاعات التي تشهد استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر، والاختلاس والسرقة والابتزاز وتحويل المال العام في إدارات المؤسسات الإستشفائية العمومية وسوق الدواء.

- **فضيحة الفساد في قطاع الجمارك:**

حيث كان قطاع الجمارك منهما دائما بأنه أكثر القطاعات ممارسة لآفة الرشوة والفساد، وهو ما استدعى تنفيذ إجراءات صارمة ضد سلطات الجمارك في فيفري 2006م، أدت إلى فصل أكثر من 100 موظف جمركي من مناصبهم، ورفع دعاوى قضائية ضد أكثر من 500 موظف أخر لنورطهم في العديد من قضايا الفساد.

- **فضائح الفساد في قطاع المحروقات:**

إذ يعتبر قطاع الطاقة والمحروقات في الجزائر أكبر القطاعات من حيث الصادرات وتمويل الاقتصاد، وقد شهد هذا القطاع عدة فضائح فساد تتعلق بمشتريات ومنع صفقات كان آخرها سنة 2010، ويتعلق الأمر بصفقات نفطية مشبوهة وإبرام صفقات بالتراضي مع شركاء أجانب، حيث اتهمت إطارات في وزارة الطاقة والمناجم على رأسهم الوزير بعقد صفقات مشبوهة بين شركة سونطراك وشركة سايبام الإيطالية والتي كلفت شركة سونطراك خسائر مادية معتبرة.

[1] شعبان فرج مرجع سابق ص.ص، 250-252.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مختلف الأجهزة و الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة مظاهر الفساد الإداري في الجزائر، و كذا ترتيب الجزائر و الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة 2004-2014، كما تعرفنا على مختلف الآثار الناجمة عن شيوع الفساد الإداري في المجال الاقتصادي والإجتماعي و السياسي و سبل مكافحته.

و للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري أو على الأقل محاولة الحد من أثاره السلبية لابد من تضافر الجهود الوطنية و حتى الدولية، و على الرغم من هذه المحاولات لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري فهو ينتشر أكثر من الماضي في الجزائر، و لعلى هذه المحاولات واجهت العديد من المعوقات و الصعوبات التي لا بد من تذليلها حتى يتم حصر هذه الظاهرة من جذورها.

خاتمة

خاتمة:

قمنا بمعالجة هذا الموضوع عبر ثلاثة فصول، تم من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة باعتبار صحة الفرضيات التي قدمناها في بداية الطرح، و معتمدين على الأسئلة الفرعية حيث تعرفنا على طبيعة الفساد و الفساد الإداري و التنمية المستدامة من خلال تحديد المفاهيم و ضبط المصطلحات.

و قمنا بدراسة الفساد الإداري و الذي هو شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية، و هو كل تصرف من طرف الموظف أو العامل مخالف للقوانين و النظم و اللوائح و العادات و التقاليد، يهدف من خلاله إلى استغلال المنصب أو الوظيفة من أجل تحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة لأفراد المجتمع، و هو تصرف عادة ما يكون متعمد و يتسم بنوع من المخاطرة و المغامرة وسري ويشترك فيه أكثر من طرف و ينتشر بسرعة، كما تتعدد مظاهر الفساد الإداري و أنماطه و تتنوع، و لكن بعضها أكثر انتشارا من البعض الآخر، كما أن انتشار بعضها يؤدي إلى انتشار البعض الآخر، و تأتي الرشوة متصدرة لمظاهر الفساد الإداري، و قد ينظر إليها أنها إكرامية نظير مساعدة أو هدية أو منحة أو عمولة أو ضريبة أو غير ذلك مما تداول بين الناس، و قد تكون مبلغ نقدي أو عيني أو تكون مقابل معنوي، و تقدم لكبار المسؤولين و صغار الموظفين وتتنوع مظاهر الفساد الإداري كالسرقات و الاختلاسات و التزوير و الرشوة و التسيب الوظيفي و المحابات و البيروقراطية و الوساطة و التحيز و شراء الذمم و الأصوات و التهرب الضريبي و الجمركي و غسل الأموال و غيرها.

كما أن الفساد يعرقل التنمية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية في الدول الإفريقية و الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي أدى بالمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي في تقاريرها السنوية إلى مطالبة العديد من الدول المتخلفة يوضع أسس و سياسات تهدف إلى مكافحة الفساد الإداري.

أما الفصل الثاني قدمنا فيه الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة حيث تناولنا فيه مفهوم و التطور التاريخي للتنمية المستدامة و خصائصها و إلى مبادئ و أوجه و شروط و نظريات التنمية المستدامة، فيما يخص البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و التكنولوجي بالإضافة إلى البعد السياسي.

أما الفصل الثالث خصصناه إلى الفساد الإداري وواقعه في الجزائر حيث تناولنا فيه ملامح الفساد وأثاره على التنمية المستدامة في الجزائر و أسباب ظهوره في الجزائر بين 2004-2014 و أثاره على المجال الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و سبل مكافحته في الجزائر و الأجهزة و الهيئات المكلفة بمكافحة

الفساد و إلى ترتيب الدول العربية و الجزائر على مؤشر مدركات الفساد ما بين 2004-2014 كما حاولنا تحليل ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر عن طريق الرجوع إلى الخلفيات لبروز الظاهرة و عرضنا أهم القضايا المتعلقة به التي عرفتها البلاد و نبين من خلال الدراسة تطور الفساد في الجزائر من خلال الجداول التي تبين تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد في العالم و الوطن العربي حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في هذا المؤشر سواء على المستوى العالمي أو العربي و ظاهرة الفساد الإداري ليست وليدة العدم بل هي نتائج لتركمات عدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية و ثقافية بالإضافة إلى انحراف الجمعيات المدنية عن دورها الأساسي و نقص الجانب الرقابي خاصة أن مجلس المحاسبة لم يكن في المستوى الذي أنشئ من أجله و تضييق الخناق أمام الصحافة المكتوبة الخاصة و العامة في فترات معينة بالإضافة إلى تدهور القيم الأخلاقية و الاجتماعية.

و على هذا الأساس فإن بناء إستراتيجية تهدف إلى القضاء على الفساد الإداري كان من بين الاهتمامات التي سعت إليها الدولة عبر إنشاء مجالس و هيئات رقابية ووضع قانون خاص لمكافحة الفساد واتخاذ العديد من التدابير لأجل التخلص من الظاهرة ووضع إستراتيجية من شأنها الحد من ظاهرة الفساد الإداري عن طريق تفعيل التنمية المستدامة و ظاهرة الفساد الإداري ملازمة لغياب عنصري الرقابة والمسؤولية، فهناك علاقة عكسية بين غياب الرقابة و انتشار الفساد الإداري، خاصة في الإدارات الحكومية التي تدير الشؤون المالية، مثل الضرائب و التأمينات و البنوك حيث تكثر عمليات الاختلاس و السرقة والرشوة و هذا راجع إلى ضعف الأجهزة العاملة في مجال الرقابة الإدارية و المحاسبة سواء على مستوى المجتمع أو داخل تنظيمات و قطاعات الإنتاج و الخدمات الفنية و التنظيمية و المالية.

توصيات واقتراحات:

يمكن من هذه الدراسة استخلاص جملة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن يسهم تطبيقها في مكافحة مظاهر الفساد الإداري والحد من أثاره وأخطاره نجملها في النقاط التالية:

- ضرورة توفر الإرادة السياسية الصادقة والنوايا الحسنة لمكافحة الفساد الإداري.
- ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث.
- الأخذ بنظام ديمقراطي يقوم على مبادئ الحكم الراشد.
- ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة و المساءلة.
- تفعيل دور الرقابة الإدارية و المالية في القطاعات الحكومية و تفعيل المساءلة.

- رفع كفاءة الأجهزة الرقابية و القضائية و الأمنية.
- ضمان استقلالية أجهزة الرقابة.
- تحسين المستوى العام للأجور والمرتبات للموظفين والقضاء على الفوارق الكبيرة فيها.
- العمل على ترشيد الإنفاق العام و إيجاد موارد مستدامة لإيرادات الدولة.
- العمل بقانون إقرار الذمة المالية و التصريح بالممتلكات بالنسبة للمسؤولين في الدولة بما فيهم أزواجهم وأولادهم البالغين.
- ضرورة إدخال أخلاقيات العمل والوظيفة في المناهج التربوية، والجامعية.

نتائج البحث

-الفساد الإداري ظاهرة خطيرة اخذة في التفاقم بشكل كبير كما انها لاتشمل دولة او ثقافة دون غيرها بل هي قضية عالمية تستفحل في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة .

-الفساد الإداري يعد احد المعوقات الرئيسية لتجسيد مسيرة التنمية المستدامة في الجزائر حيث ان انتشار الرشوة والمحسوبية جعل الجزائر نموذجا لدولة الفساد، هذا بالرغم من غناها بالموارد الطبيعة والبشرية والمالية الا انها لاتزال دولة متخلفة في جميع المجالات.

-انتشار الفساد الإداري في الجزائر ساهم في انتاج الحلقة المفرغة للتنمية، فإذا كانت التنمية المستدامة حق من حقوق الانسان الأساسية المعترف بها في المواثيق الوطنية فإنها تبقى بعيدة المنال في الجزائر لان المواطن لازال بعيدا ومقصي فيما يتعلق بتقرير وصياغة السياسات والخطط التنموية واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل وحقوق الأجيال القادمة.

أفاق البحث

– وضعية الفساد في الإدارة الجزائرية ستعرف وتيرة متزايدة وهذا نظرا لبعض المؤشرات القائمة منها تدني الوضع الاجتماعي والمادي للموظفين، خاصة في قطاع الوظيف العمومي وانتشار حالات الاختلاس والسرقة والرشوة في القطاعات الحساسة مثل البنوك والمصارف العمومية. هذا فضلا عن بعض الاحصائيات كاحتلال الجزائر مراتب متدنية في مؤشر مدركات الفساد للدول، وعدم بذلها الجهد اللازم في محاربة الفساد في الإدارة للسنوات الماضية، حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2006.

– القضاء التدريجي على الفساد الاداري حيث حققت الجزائر تقدما في سلم مدركات الفساد لسنة 2006 حيث انتقلت من المرتبة 97في 2005الى المرتبة 84 سنة 2006 وهذا لوجود إرادة سياسية في مكافحته.

قائمة
المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

الكتب

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد و المناهج، مكتبة بستان للمعرفة، الإسكندرية 2007.

2. أحمد أبو دية الفساد وسيلة و آليات مكافحته، فلسطين، منشورات، الإختلاف من أجل التراهة و المسائلة، عمان، ط1،2004.

3. أحمد أبو دية و آخرون: نظام التراهة العربي في مواجهة الفساد، منظمة الشفافية الدولية، المركز اللبناني للدراسات، مطبعة تكنوبرس، بيروت، دون سنة النشر.

4. أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية: الأزمة و الحل ط4، الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع 1999.

5. إسماعيل الشولي و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية2004.

6. أنعم سعيد عبد المؤمن،

7. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان2003.

8. حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الإدارية و المالية على الأجهزة الحكومية، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان 2010.

9. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد و فساد العولمة، ط1، الإسكندرية، الدار الجامعية2008.

10.دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، المركز الوطني للسيارات الزراعية، سوريا 2003.

11.رضا حمدي هاشم، الإصلاح الإداري، ط1،دار الراية للنشر و التوزيع2010.

12.زين الدين بلال أمين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية و التشريع المقارن، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي2009.

13.صالح الشيخ محمد و الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها الطبعة الأولى، مكتبة في الإشعاع الفنية، الإسكندرية2002.

14.الصيرفي محمد، الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري.ط1. موس حوس للنشر و التوزيع، الإسكندرية2008.

15.عبد البديع محمد، حماية البيئة، دار الأمين، مصر2000.

16.عبد الحميد براهيمي "دار حالة الجزائر، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2004.

17.عبد الحميد سلمي عبد الستار، حدود تدخل الدولة في المجال الإقتصادي في ضل إقتصاد السوق.

18.عبد السلام السالوس طارق محمود، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، جامعة حلوان،2005.

19.عبد السلام محمد سيد، الأمن الغذائي في الوطن العربي، حاكم المعرفة، الكويت 1998.

20.عبد العزيز محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر2006.

21.عبد الفتاح مطر عصام، الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، مظاهره، الإسكندرية: دار الجامعية 2011.

22.عبد القادر التيفلي، أخلاقيات الوظيفة العامة، ط1،الأردن: دار محمد لأوي1999.

23.عثمان محمد غنيم ماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصغار للنشر و التوزيع، عمان، الأردن2007.

24.عماد الشيخ داوود، الشفافية و مراقبة الفساد، ط1: مركز دراسات الوحدة العربية2006.

25.ف خوجلانس موسيت، مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر2000.

26.فارس رشيد البياني، الفساد المالي و الإداري في المؤسسات الإنتاجية و الخدمية في علم الإجتماع الإنحراف و الجريمة، دراسة ميدانية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية2011.

27.قرفي عبد الحميد، الإدارة المركزية، دار الفجر للنشر و التوزيع2008.

28.كلود دوفوسلرو بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة علاء أحمد صالح، مركز الخيرات المهنية للإدارة، بميلا، القاهرة 2000.

29.الكواكبي عبد الرحمان، طبائع الإستبداد و مسارع الإستعمار، طبع ن الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 2000.

30.محمد سمير مصطفى، (إستراتيجيات التنمية المستدامة، (مقاربة نظرية و تطبيقية))، موسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة.

31.محمد عبد الحميد توفيق و آخرون، التنمية المتواصلة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس 2000.

32.مركز الدراسات و بحوث الدول النامية، الفساد و التنمية، القاهرة 1999.

33.مزج يوسف أمير، مكافحة الفساد الإداري و الوظيفي و علاقته بالجريمة على المستوى المحلي و الإقليمي و العربي و الدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية2009.

34.مشنتل السيد علي، الفساد الإداري و مجتمع المستقبل، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة و النشر 2003.

35.المصراتي عبد الله أحمد، الفساد الإداري، نظرية إجتماعية في علم الاجتماع الإنحراف و الجريمة، دراسة ميدانية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية2011.

36.يلوناس عبد الله، رؤية إقتصادية للفساد و أسبابه و نتائجه و طرق معالجته التراهة و الثقافية و الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006.

2- الرسائل و المذكرات الجامعية:

37.التحليل الإقتصادي للفساد أو فيصل بن طلع بن طابع المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية التراهة و مكافحة الفساد، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض2008.

38.تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في الصفقات العمومية، أطروحة الدكتوراه علوم تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر2013.

39.زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر2007.

40.شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر2012.

41.شلي عبد الوهاب، دور المستهلك في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة2009-2010.

42.صلاح مناور الحجيلي، بعض عوامل المؤثرة في الفساد الإداري بالجمارك: رسالة ماجستير بمعهد الدراسات العليان أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض2011.

43.طوافشية علي، الإستدامة المائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة2009-2010.

44.عبد الكريم بن سعد، إبراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين لأجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض2011.

45.عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف2005.

46.عشاي محمد، البيئة كبعد في العلاقات الدولية و مكافحتها لدى الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر2001.

47.المطيري فيصل بن طلع بن طايع، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض2008.

الجزائر الرسمة و المجالات:

48.أنجد روسيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة ، مجلة التمويل و التنمية1996.

49.جيمسارامز، التنمية بالمشاركة مع جميع الأطراف، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد03 سبتمبر1994.

50.الحج عارف ديالا، رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية، إساءة بعض أشكال الفساد و ممارسته "مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية. مجلد 21، العدد الأول2005.

51.خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح السنة القضائية 2005 الجزائر، العدد60.

52.خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوزارية لتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام المنظم العابر للأوطان، الملقى الجزائر بتاريخ 29 أكتوبر 2002، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر العدد60.

53.خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة الملقى بالجزائر بتاريخ 28 مارس 2005، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر، العدد60.

54.دروش فاطمةفضيلة، ظاهرة الرشوة من اللاشرعية القانونية اللاأخلاقية إلى الشرعية الإجتماعية "مجلة دراسات الاجتماعية، مركز البصيرة، العدد6، دار الخلدونية، الجزائر: أفريل20.

55.زيادة عربية بن علي، الآثار الإقتصادية و الاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن و القانون، العدد1، منشورات كلية الشرطة، دبي2002.

56.صالح فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد2 مارس2003.

57.محمد محمد مرسي و البعد الإقتصادي للجريمة البيئية، مجلة المن و الحياة العدد 287 ماي2006.

58.يكروح عبد الوهاب: "الجزائر أضعف الدول في مكافحة الفساد" جريدة الشروق اليومية، الجزائر عدد1793 بتاريخ 2006/09/17.

المؤتمرات: تقارير محاضرات و ملتقيات.

59.إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة و إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية مستدامة، رقم المعلومات الأساسية رقم 13 للجنة التنمية المستدامة لأمم المتحدة بنيويورك2000.

60.إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة و إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية مستدامة، رقم المعلومات الأساسية رقم 13 للجنة التنمية المستدامة بنيويورك2000.

61.التقرير الاقتصادي العربي المواحد2006.

62.تقرير اللجنة العلمية للبيئة و التنمية مستقبلنا المشترك، نيويورك1987.

63.تقرير رقم08، إستراتيجية مجموعة البنك الدولي من أجل التنمية المستدامة، البنك الدولي2009.

64.ساجد شرقي محمد، الفساد أسبابه و نتائج و سبل مكافحته، المؤتمر العالمي حول التراهة، أساس الأمن و التنمية، هيئة التراهة، العراق2008.

65.سعد قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة على تركيز خاص لإدارة البيئة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس لإدارة البيئة، تونس2006.

66.سمير مربوحي، "الفساد و آليات مكافحته على ضوء النصوص، النظرية و العوائق التطبيقية". ملتقى حول الفساد و آليات معالجتهن جامعة بسكرة2012.

67.عبد القادر محمد عبد القادر عطية و آخرون قضايا اقتصادية معاصرة، نشر قسم الإقتصاد، كلية التجارة، اسكندرية2005.

المواقع الإلكترونية:

68. Controlling cooption.op.cite.

69.فادي عبود، تحديات الفساد و سبل مكافحته

http.www.Regsteredist.com/2006

70.فواز بن فواز، مفاهيم اقتصادية حول الفساد الموقع

المؤسسة العربية لضمان 04/2017 تاريخ التحميل h.com/misewww.algtisadia/18

الاستثمار، إصدار95/5.

71. Réseau d'information pour le développent durable en Afrique voir s**ite www.Riddac.org/les10-001-pdf/15/06/2010.**

النصوص القانونية:

72. قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـــ 20 فبراير سنة2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

73. مرسوم رئاسي رقم 96-233 مؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق لـــ 02 جويلية سنة 1986 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها.

74. مرسوم رئاسي رقم04-128 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق لـــ 19 أفريل سنة 2004، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة2003.

75. مرسوم رئاسي رقم 06-4/3 المؤرخ في ذي القعدة 1427 الموافق لـــ 22نوفمبر سنة2006. يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كيفية سيرها.

76. مرسوم رئاسي مؤرخ في أول ذو الحجة عام 1431 الموافق لـــ 07 نوفمبر 2010، يتضمن تعيين رئيس و أعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته.

77. تعليمة رئاسية رقم 03 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد مؤرخة في 13 ديسمبر 2009.

78. الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق لـــ 26 أوت سنة 2010. يتمم القانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـــ20 فبراير سنة 2006. و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

79. مرسوم رئاسي رقم14-209 مؤرخ في 25رمضان عام1435 الموافق لـــ 23جويلية سنة2014، يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 13 محرم 1433 الموافق لـــ08 ديسمبر سنة2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد و تنظيمه و كيفية سيره.

80. مرسوم رقم 63-127 المؤرخ في 19 أفريل 1963 المتعلق بتنظيم مصالح وزارة المالية.

81. مرسوم رقم 71-259 المؤرخ في 29 شعبان 1391 الموافق لـــ 19 أكتوبر 1971. يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.

82. مرسوم رقم 80-53 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق لأول مارس سنة 1980، يتضمن إحداث مفتشية عامة للمالية.

83. مرسوم تنفيذي رقم 91-502 المؤرخ في 14 جماد الثانية عام 1412 موافق 21 ديسمبر 1991، يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي المفتشية العامة للمالية بوزارة الإقتصاد.

84. مرسوم تنفيذي رقم 92-32 المؤرخ في 15 رجب عام 1412 الموافق لـــ 20 يناير سنة 1992، يتعلق بتنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية.

85. مرسوم تنفيذي رقم 92-33 المؤرخ في 15 رجب عام 1412 الموافق لـــ 20 يناير سنة 1992، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمفتشية العامة للمالية.

86. نص المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272}

ثانيا: باللغة الأجنبية:

الكتب:

87. -Tabet kwelmahi, developpement durable et stratégie de l’environement, édition opu alger1998.

88. Theirry Wideman et autres, developpement durable et gouvernement d'entreprise ; un dialogue pumekteur édition d'organisation, Paris2003.
89 . KAREN delchet, qu'est ce que le développement durable, édition afnor, France2003.

محاضرات و دروس:

90 -Le grand. Cet chene, f, développement durable et haute qualité environement, collection dossier d'expert technicités2003.

موسوعات:

91. wikipédia, léncylopédie libre.